استراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

التقرير السنوي الثالث 3rd
2022



كويت جديدة NEWKUWAIT

نزاهة Nazaha


بسم الله الرحمن الرحيم



حضرة صاحب السمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

أمير دولة الكويت



سمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله

ولي عهد دولة الكويت

الجهات الأعضاء في اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تم تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الإستراتيجية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 961 المؤرخ في 15 يوليو 2019 والذي حدد عضوية واختصاصات اللجنة. كما تم تجديد عضوية اللجنة وفقاً لقرار رئيس اللجنة رقم 169 والمؤرخ في 11 أكتوبر 2020 والذي حدد عضوية 19 جهة من ممثلي القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وبرئاسة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	
الجهاز المركزي للمناقصات العامة	
المجلس الأعلى للقضاء	
النيابة العامة	
الهيئة العامة لمكافحة الفساد – نزاهة	Nazaha نزاهة
جمعية الشفافية الكويتية	جمعية الشفافية الكويتية Kuwait Transparency Society
ديوان الخدمة المدنية	
غرفة تجارة وصناعة الكويت	
مجلس الأمة	
مجلس الجامعات الخاصة	
هيئة أسواق المال	هيئة أسواق المال Capital Markets Authority
وزارة الإعلام	
وزارة التجارة والصناعة	
وزارة التربية	وزارة التربية
وزارة التعليم العالي	وزارة التعليم العالي بدولة الكويت Ministry of Higher Education
وزارة الداخلية	
وزارة العدل	
وزارة المالية	وزارة المالية



انطلقت استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للفترة من العام 2019 إلى 2024 ، لتوفير إطار توجيهي متكامل لجهود دولة الكويت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خاصة من خلال وضع هذه الجهود ضمن خطة متكاملة تشمل التشريعات والسياسات والاجراءات التنفيذية اللازمة. يعرض هذا التقرير السنوي الثالث للاستراتيجية الجهود التي تم بذلها منذ اصدار الاستراتيجية بالإضافة إلى تفاصيل سير عمل كل مبادرة من مبادرات الاستراتيجية، والتحديات والدروس المستفادة منذ إنطلاق هذه الإستراتيجية حتى ديسمبر 2022.

بالرغم من التحديات، لقد قامت جميع اللجان والفرق المعنية بمتابعة وتنسيق الاستراتيجية ببذل أعلى درجات الدقة والعناية الواجبة لجمع البيانات وقياس الأثر لعكسها في هذا التقرير.

اعداد التقرير :

تم إعداد هذا التقرير من قبل مكتب التخطيط والمتابعة في هيئة "نزاهة" والذي يقوم بمهام مكتب دعم تنفيذ الإستراتيجية، وذلك بالتعاون مع جميع اللجان الفنية المعنية بجميع المحاور الأربع للاستراتيجية.

تم نشر نسخة الكترونية من التقرير على الموقع الالكتروني للهيئة العامة لمكافحة الفساد : www.nazaha.gov.kw

المحتويات

01 كلمة الرئيس

02 الملخّص التنفيذي

03 نظرة عامة على مؤشرات الفساد في دولة الكويت

04 الإطار العام لإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

05 نموذج حوكمة قيادة وتنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

06 نتائج وسير عمل إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

07 الخطوات القادمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للعام 2023

"من أجل الكويت"

النزاهة من أجل التنمية

أهم ما تم انجازه ضمن هذا المشروع الوطني الطموح يتمثل في:

1. صدور تشريعات (حق الاطلاع على المعلومات، مشروع قانون حظر تعارض المصالح الجديد، والتعديل على قانون الجزاء لتوسيع نطاق مستوى الأشخاص الإعتبارية
2. وصول 64% من مبادرات الاستراتيجية لمرحلة إنجاز معظم الأعمال ومرحلة التطبيق النهائي والتقييم.
3. تعزيز التعاون مع العديد من الشركاء في مكافحة الفساد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وخاصة مع مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والهيئات الرقابية.



كلمة **رئيس اللجنة العليا** لقيادة وتنسيق الاستراتيجية

مع حلول العام الثالث من برنامج تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وبعدما قامت الهيئة بإصدار تقريريها السنويين الأول لعام 2019–2020 والثاني لعام 2021، واستمراراً من الهيئة في الوفاء بالتزامها بإصدار تقريرا سنويا ترصد فيه نتائج سير عمل الاستراتيجية، والمخاطر والتحديات، والدروس المستفادة، من أجل وضع خارطة الطريق للمرحلة المقبلة، يصدر هذا التقرير السنوي «الثالث» عن العام 2022.

واجمالاً لأبرز ملامح التقرير الماثل نجد ارتفاعاً ملحوظا في نسبة الإنجاز العامة لمستهدفات الاستراتيجية، كما ارتفعت نسبة المبادرات التي وصلت إلى مرحلة التطبيق النهائي وإنجاز معظم الاعمال المتعلقة بتلك المبادرات، في إطار من التعاون والتكامل المستمرين مع جهات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

ولا شك في ان ادراج مجلس الوزراء لموضوع متابعة تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في برنامج عمل الحكومة (2022/2026)؛ يعكس إدراك الدولة لأهمية هذه الاستراتيجية وحرصها على الوصول بها إلى آفاق أرحب من التطبيق والانجاز.

وفي الختام فإن الهيئة بناءً على ما تلقاه من دعم سياسي من مجلس الوزراء الموقر؛ بتوجيهات سامية وحكيمة من حضرة صاحب السمو الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه؛ وسمو ولي عهده الأمين الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله، وما تراهن عليه من الرغبة الصادقة والحس الوطني الواعي لدى معظم جهات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بمحاور الاستراتيجية، تأمل في أن يأتي تطبيق الاستراتيجية بثمارها وتسهم في خلق مناخ تنمو فيه كافة مقومات النزاهة والشفافية وتنعدم فيه فرص نشوء الفساد ومسبباته، على نحو يليق بمكانة دولة الكويت ويلبي طموحات أبنائها.

والله ولي التوفيق،

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد
ورئيس اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية
عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم

الملخص التنفيذي

أُطلقت إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في يناير 2019 تحت رعاية وإعتماد سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعتبر هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث منهجية الإعداد التشاركية والأولى خلال عقد من الزمن.

تمتد إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لخمس سنوات إبتداءً من العام 2019 حتى العام 2024 وتهدف الإستراتيجية إلى المساهمة في تحقيق مستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي من خلال تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بما يساهم بتحقيق مستهدفات مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً لرؤية الكويت 2035 وتعزيز ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية.

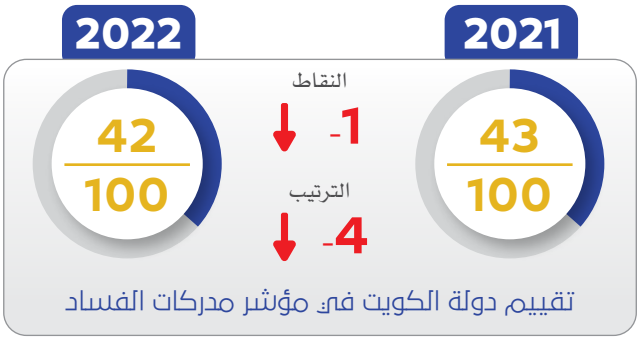
ترتكز هذه الاستراتيجية على 4 محاور وأهداف إستراتيجية وتندرج ضمنها 13 أولوية موزعة على 47 مبادرة تقوم كل منها على عدد من نشاطات ومعايير ومؤشرات محددة تنفذ من قبل عدد من الجهات الحكومية والخاصة ومن بينها الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة». كما تعتبر «نزاهة» الجهة المسؤولة عن قيادة وتنسيق جهود تنفيذ الاستراتيجية وذلك وفقاً لقانون إنشائها.

يعرض التقرير السنوي الثالث للإستراتيجية إنجازات وجهود الجهات الحكومية والخاصة ومساهماتهم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية لدولة الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وبلغت النسبة المحققة لإنجاز إجراءات مبادرات الإستراتيجية منذ إطلاقها 61% وبلغت النسبة المستهدفة 74%.

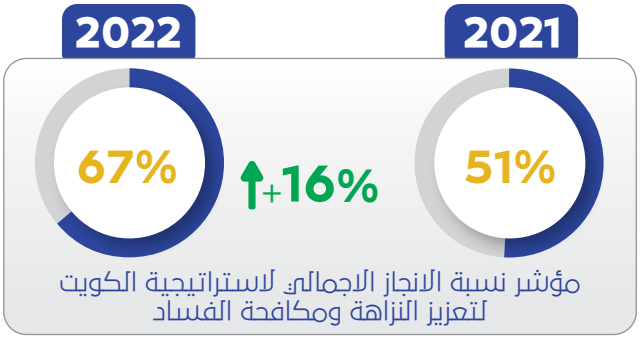
يتضمن التقرير إنجازات الجهات الحكومية والخاصة بشكل تفصيلي ويعرض أثرها على نسبة إنجاز المحاور والأهداف الاستراتيجية. ومن أبرز هذه الإنجازات هي موافقة مجلس الأمة بالمداولة الثانية على مشروع قانون جديد في شأن تعارض المصالح ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (31) لسنة 1970 بما يشمل تحديد وتعيين المسؤولية الجزائية للشخص الإعتباري في جرائم الفساد، ومساهمة «نزاهة» في إعداد وإعتماد مشروع مراجعة وتعديل على القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية بهدف تطوير القانون وتوسيع صلاحيات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. بالإضافة إلى الإنتهاء من إعداد المسودة النهائية من إعداد مشروع قانون تمويل الحملات الإنتخابية.

كما يبين التقرير جهود الجهات المستمرة في عملية الإصلاح والتطوير الإداري من خلال ترسيخ مبادئ الحوكمة في الجهات الحكومية عبر تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتدريب موظفي الدولة على تطبيق مدونات السلوك الوظيفي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتطوير المنصات الحكومية الإلكترونية والتوعية المستمرة لتطبيق قانون حق الإطلاع على المعلومات.

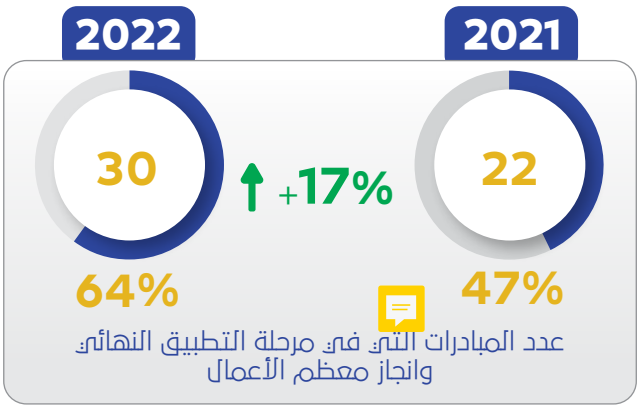
نبذة عن مؤشرات سير عمل تنفيذ الاستراتيجية



تقييم دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد



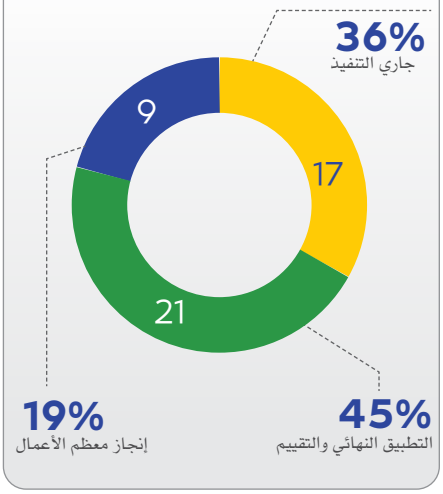
مؤشر نسبة الانجاز الاجمالي لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



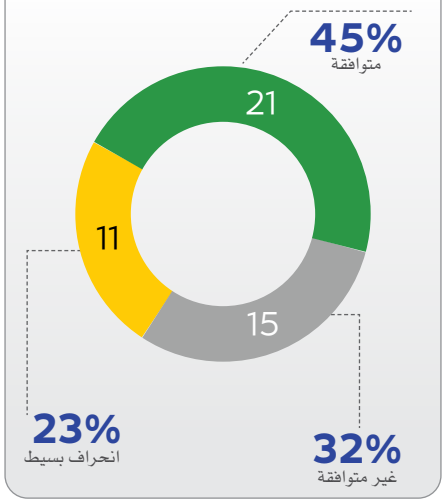
عدد المبادرات التي في مرحلة التطبيق النهائي وانجاز معظم الأعمال

تحسن
تراجع

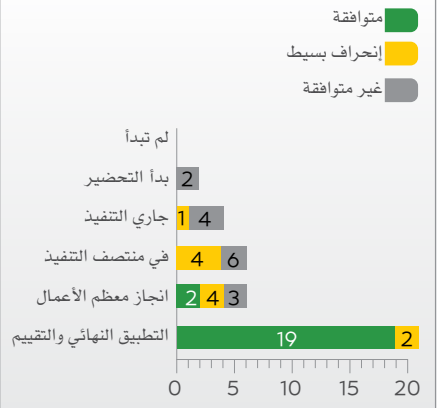
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



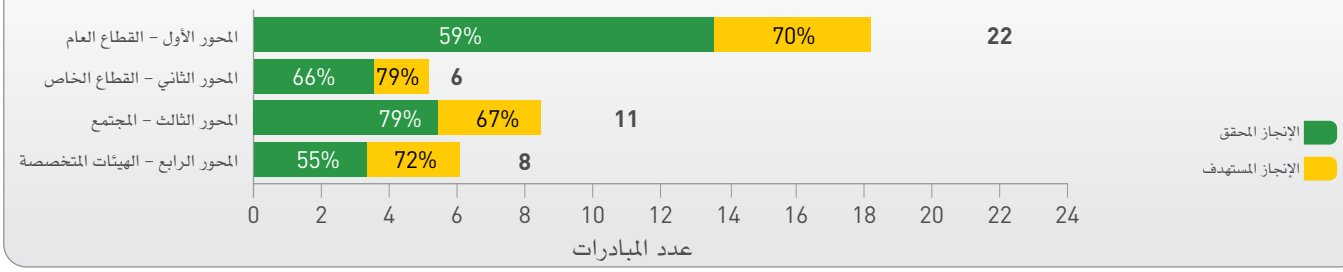
توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني



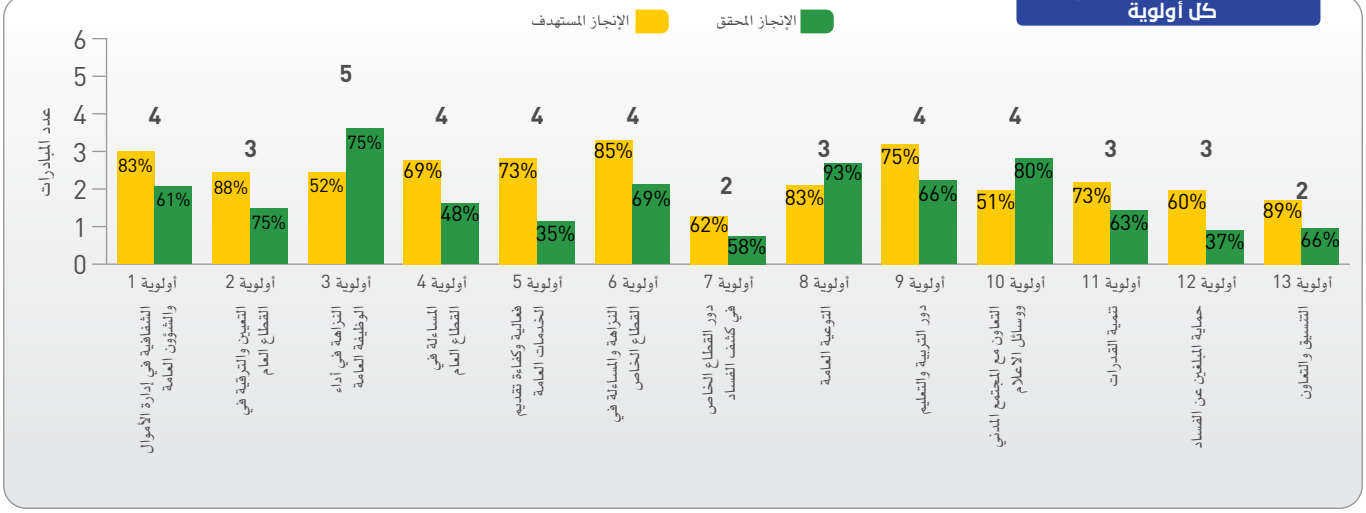
توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني



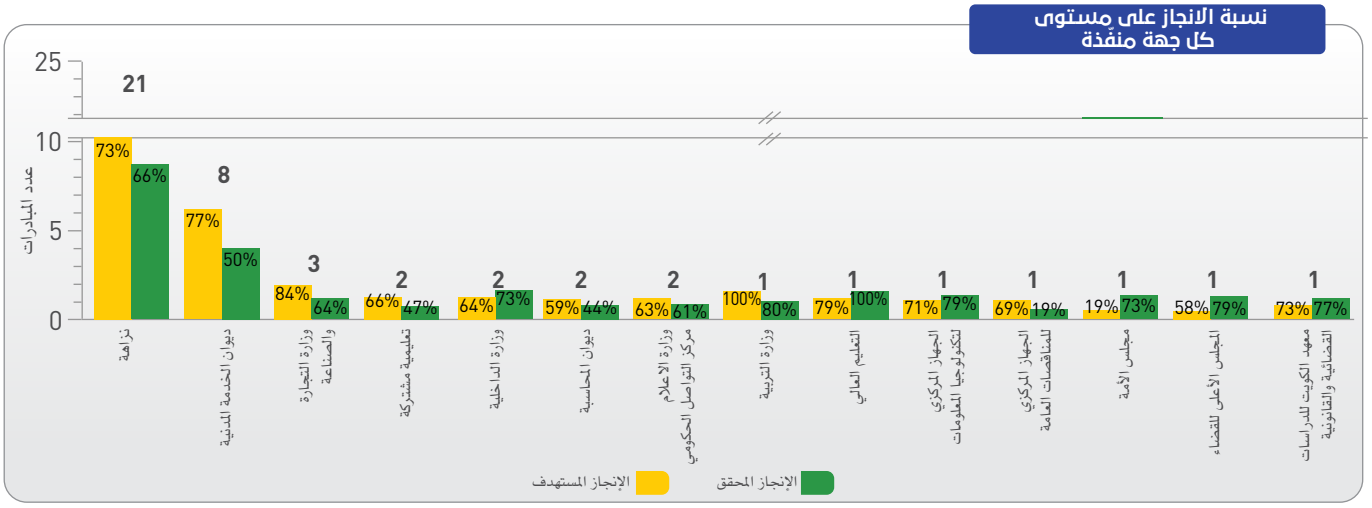
نسبة الانجاز وفقاً لكل محور



نسبة الانجاز على مستوى كل أولوية



نسبة الانجاز على مستوى كل جهة منفذة



ملخّص الانجاز كما في 2022/12/31



ملخص القوانين و التشريعات التي تدعمها الاستراتيجية وتسعى إلى ارساءها، وملخص سير عمل هذه التشريعات:

تابعت اللجنة المعنية بالقوانين التشريعات المشكلة من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» جهودها نحو تطوير الإطار التشريعي اللازم لتعزيز منظومة مكافحة الفساد في البلاد. فبعد صدور القانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن الحق في الحصول على المعلومات في سبتمبر من العام 2020 قامت اللجنة بإعداد اللائحة التنفيذية للقانون و التي صدرت بقرار وزير العدل رقم 62 لسنة 2021 في يناير 2021، كما واصلت اللجنة مع الجهات الأخرى المعنية بالقوانين المدرجة ضمن الاستراتيجية الجهود نحو إعداد ومتابعة إقرار بقية التشريعات حيث تم صدور قانونين جديدين من قبل مجلس الأمة هما قانون بشأن تعارض المصالح وقانون بتعديل قانون الجزاء ليشمل مسؤولية الأشخاص الاعتباريين في قضايا الفساد في ديسمبر 2022. يوضح الجدول التالي الإنجاز المحرز في القوانين المدرجة ضمن الاستراتيجية كما في 31 ديسمبر 2022:

رقم	القانون	الجهة المسؤولة	اعداد المسودة	مراجعة المسودة من "نزاهة"	مراجعة المسودة من الفتوى والتشريع	مراجعة المسودة من أصحاب المصلحة المعنيين	اعتماد القانون من قبل مجلس الأمة	ملاحظات
1	حق الاطلاع على المعلومات	نزاهة Nazaha	☑	☑	☑	☑	تم اصدار القانون رقم 12 لسنة 2020 من قبل مجلس الامة الكويتي وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 سبتمبر 2020 كما و تم صدور اللائحة التنفيذية في 27 يناير 2021	
2	تجريم الرشوة في القطاع الخاص	نزاهة Nazaha	☑	☑	☑	☑	متابعة اعتماد القانون من قبل مجلس الامة	بتاريخ 5/1/2023 تم رفع تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حول القانون لمجلس الامة للنظر فيه واعتماده
3	مسؤولية الأشخاص الإعتباريين	نزاهة Nazaha	☑	☑	☑	☑	بتاريخ 20/12/2022 تم اعتماده من قبل مجلس الامة في المداولتين وبانتظار ان يتم إصداره ونشره في جريدة الكويت اليوم	
4	مشروع قانون تعارض المصالح المحدّث	نزاهة Nazaha	☑	☑	☑	☑	بتاريخ 20/12/2022 تم اعتماده من قبل مجلس الامة في المداولتين وبانتظار ان يتم إصداره ونشره في جريدة الكويت اليوم	
5	مشروع تعديل قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية	نزاهة Nazaha	☑	☑				

6	مشروع قانون التعاون القانوني القضائي الدولي	نزاهة Nazaha	☑	قيد المراجعة (لدى وزارة العدل)				
7	مشروع قانون المناقصات العامة	الجهاز المركزي للمناقصات	قيد الإعداد					
8	مشروع قانون بشأن تمويل الحملات الانتخابية	وزارة الداخلية	☑	☑				

ملخص التحديات الرئيسية التي تم مواجهتها خلال السنة الثالثة من مرحلة التنفيذ:

- **التحديات التشريعية:** طول المسار الإجرائي لمراجعة وتعديل القوانين الحالية وتعدد الجهات المعنية في مراجعة مشاريع القوانين. كما أن حالة عدم الاستقرار السياسي أثرت على سير أعمال إقرار القوانين ذات العلاقة.
- **التحديات المالية:** عدم توفر الميزانيات اللازمة للعديد من المبادرات التي تتطلب إعداد دراسات استشارية للتنفيذ.
- **التحديات الإدارية:** ضعف عملية التواصل بين الجهات المشتركة في تنفيذ العديد من المبادرات أدى إلى تأخير في تنفيذ بعض المبادرات.
- **تحديات الرصد والتقييم:** عدم وجود نظام آلي لدعم متابعة ورصد وتقييم الاستراتيجية يؤثر بشكل كبير على فعالية هذه الأعمال وخاصة التواصل مع الجهات المنفذة وإعداد التقارير اليدوية والوقت المستغرق لذلك.



3 نظرة عامة عن مؤشرات الفساد في دولة الكويت



إن الفساد بطبيعته يمثل عائقا أساسياً للتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى استنزاف الموارد وتوجيهها بعيدا عن تحقيق النتائج التنموية كما يقوّض كفاءة الانفاق العام. ونظرا للترابط بين الفساد وانخفاض معدلات النمو، تتزايد أهمية جهود مكافحة الفساد لتحقيق الإصلاح الهيكلي والاستدامة. ومن ناحية موازية، فإن الفساد في بيئة الأعمال يؤدي إلى عدم الاستقرار وتباطؤ فعالية الأعمال وتحمّل تكاليف إضافية بحيث تصبح الدولة غير جاذبية للاستثمار وبالتالي تراجع استثمارات القطاع الخاص والتنافسية، والحد من القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية. كما يؤثر على المدى المتوسط والطويل يتشعب الفساد ويؤدي إلى تعميق الفروق الاجتماعية وزيادة عدم المساواة في المجتمع وتراجع الثقة في الدولة وتراجع فعالية المؤسسات والهيئات الحكومية (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

إن الإرادة السياسية عامل أساسي في فاعلية مكافحة الفساد على المدى الطويل، ويتضمن ذلك ما يلي:

1. الحفاظ على نزاهة **القطاع العام** وتطوير كفاءة وفاعلية الخدمات العامة بما يحقق الشفافية والمسائلة.
2. تشجيع **القطاع الخاص** لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
3. تمكين المجتمع من المشاركة في إرساء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد.
4. تعزيز كفاءة وفاعلية **الهيئات المتخصصة** التي تهدف إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

1. الأطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد

لا يوجد تعريف قياسي ومتعارف عليه عالميا للفساد، حيث يشير دليل الأمم المتحدة لسياسات مكافحة الفساد (2003) إلى أن التعريفات المتداولة للفساد تتباين من دولة لأخرى وفقا للعوامل الثقافية والقانونية وغيرها من العوامل ذات الصلة، بالإضافة الى طبيعة تحديات الفساد التي تواجهها كل دولة. تُعرف عدد من المؤسسات (مثل منظمة الشفافية الدولية) الفساد بوصفه "سوء استغلال السلطة بهدف تحقيق مكاسب خاصة".

كما يعرف البنك الدولي ممارسة الفساد بوصفها "عرض أو تقديم أو تلقي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي شيء ذو قيمة للتأثير بصورة غير قانونية على أفعال طرف آخر".

المصدر: الشفافية الدولية.

قامت دولة الكويت بتطوير العديد من الآليات والتشريعات لوضع الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد، وبما في ذلك تأسيس العديد من الهيئات المتخصصة في مكافحة جرائم الفساد، ومكافحة سوء استغلال المال العام والممارسات المماثلة. حيث تم اصدار قانون رقم (2) لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" ومنح لها الصلاحيات والسلطات اللازمة لتفعيل الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد وخاصة من خلال الوقاية من مخاطر الفساد، ورصد واكتشاف جرائم الفساد والعمل على التحقيق فيها.

كما أنه تم تشكيل لجنة وطنية عليا برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وعضوية الأجهزة والجهات الرقابية الحكومية والمتخصصة في مكافحة الفساد وحماية المال العام في 24 أغسطس 2019 بغرض:

- دعم جهود تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من جميع الجهات الاعضاء.
- تفعيل التعاون والتنسيق الكامل بين الأجهزة الرقابية ودراسة الملاحظات والمخالفات الواردة بتقارير الجهات الرقابية عن أعمال الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية.
- تعزيز تكامل جهود الجهات الرقابية بما يهدف إلى توحيد الجهود الحكومية لحصر ومتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمال العام ومتابعة إجراءاتها داخل البلاد وخارجها.
- المتابعة على سبل استرجاع الأموال العامة إلى خزينة الدولة.
- إعداد الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى تجفيف منابع الفساد الإداري والمالي وأسبابه سعياً لإيصال مقومات محاربة الفساد بكافة أشكاله.

التشريعات الرئيسية

في دولة الكويت، يتم مواجهة الرشوة والفساد من خلال مجموعة من القوانين المختلفة والمترابطة. على وجه الخصوص، قامت دولة الكويت بإصدار قانون مستقل لمكافحة الفساد (القانون رقم 2 لسنة 2016)، والذي تم إعداده في ضوء معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 2016، فإن الرشوة، طبقا للقانون رقم 16 لسنة 1960 (قانون الجزاء) المعدل بالقانون رقم 31 لسنة 1970، تعتبر جريمة فساد (قانون مكافحة الفساد – المادة رقم (2)). ويتقدم تنفيذ قانون مكافحة الفساد على القوانين الأخرى التي قد تتناقض معه (قانون مكافحة الفساد – المادة 58).

تجرم القوانين الكويتية طائفة واسعة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، كما تسعى دولة الكويت إلى إكمال المنظومة التشريعية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات الاتفاقية والمعاهدات الدولية المذكورة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عن طريق جملة تعديلات تشريعية تستهدف تجريم الرشوة في القطاع الخاص وتجريم رشوة الموظف العمومي الأجنبي وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

يجرم قانون مكافحة الفساد التلاعب في إجراءات المناقصات العامة والمزادات والرشوة والتزوير والكسب غير المشروع. يتضمن هذا القانون مواد تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وغسل الأموال، كما يتضمن عقوبات جزائية تصل إلى السجن لمدة 7 سنوات لجرائم الفساد. وبموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيمكن أن تصل عقوبة مجموعات الجريمة المنظمة والمنظمات غير الحكومية المدانة بجرائم غسل الأموال إلى السجن لمدة تصل إلى 20 سنة. وقد قامت دولة الكويت بالتصديق على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) كما وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الدولية المنظمة.

نتيجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2022

أصدرت منظمة الشفافية الدولية في يوم الثلاثاء الموافق 31 يناير 2023 تقريرها السنوي لمؤشر مُدركات الفساد العالمي عن العام 2022، وذكرت أن من البلدان حققت تقدماً ضئيلاً أو لم تحقق أي تقدم على الإطلاق في مكافحة الفساد منذ عام 2017، ولا يزال المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد دون تغيير عند 43 للعام الحادي عشر على التوالي، ويعاني أكثر من ثلثي بلدان العالم من مشكلة خطيرة مع الفساد، حيث سجلت تلك البلدان درجات أقل من 50.

كما يظهر مؤشر السلام العالمي أن السلام في العالم لا يزال في تدهور، وهناك علاقة واضحة بين هذا العنف والفساد، حيث أن الدول التي سجلت أدنى مرتبة في هذا المؤشر حصلت أيضاً على درجات منخفضة جداً في مؤشر مدركات الفساد، وتفتقر الحكومات التي يعوقها الفساد إلى القدرة على حماية الناس، في حين يرجح أن يتحول السخط العام إلى عنف وتؤثر هذه الحلقة المفرغة على البلدان في كل مكان.

وقالت ديليا فيريرا روبيو، رئيسة منظمة الشفافية الدولية:

«لقد جعل الفساد عالمنا مكاناً أكثر خطورة، نظراً لفشل الحكومات بشكل جماعي في إحراز تقدم ضد الفساد، فإنها بذلك تغذي الارتفاع الحالي في العنف والصراع وتعرض الناس للخطر في كل مكان. يتمثل السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة في قيام الدول بالعمل الجاد واستئصال الفساد على جميع المستويات لضمان عمل الحكومات لجميع الناس، وليس فقط لنخبة قليلة.»

وقد انخفضت درجة دولة الكويت عن العام الماضي بمقدار درجة واحدة من (43) إلى (42) وبتراجع أربعة مراكز من (73) إلى (77) من أصل (180) دولة.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي جاء ترتيب الكويت السادس، وقد احتلت المرتبة السابعة عربياً، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الكويت هي أعلى من المُعدل العام لدرجات الدول العربية بمقدار 9 درجات (المعدل العام لدرجات الدول العربية مقداره 33).

ويزيد مُعدل درجة الكويت عن المُعدل العام لدرجات منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بمقدار 4 درجات (المعدل العام لدرجات منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» مقداره 38).

مُختصر تعريفي عن مؤشر مُدركات الفساد

يصدر مؤشر مُدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية سنوياً منذ عام 1995؛ وهي جهة غير ربحية مركزها برلين في ألمانيا. يتناول المؤشر الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري. يقيس المؤشر مُدركات الفساد في القطاع العام – أي الصورة الذهنية عند الخُبراء والتنفيذيين الإشرافيين في الشركات – وذلك لتعذر قياس الفساد مُباشرة بناءً على بيانات صلبة.

يعتمد حساب مؤشر مُدركات الفساد على درجات 13 مصدر (مؤشر فرعي) بحد أقصى من مؤسسات عالمية مُتخصصة تشمل: البنك الدولي، ومنتدى الاقتصاد العالمي، وشركات المخاطر والاستشارات الخاصة، ومراكز البحوث. يرصد كل مصدر درجة كل دولة من دول العالم في جوانب مُحددة من الفساد، ثم يُرتبها من الأفضل إلى الأسوأ. يشترط إدراج أي دولة في مؤشر مُدركات الفساد أن يتوفّر عنها نتائج من ثلاثة مصادر على الأقل، وبالنسبة لدولة الكويت، يستند تصنيفها إلى ستة مصادر كما هو موضح في الشكل رقم (1).

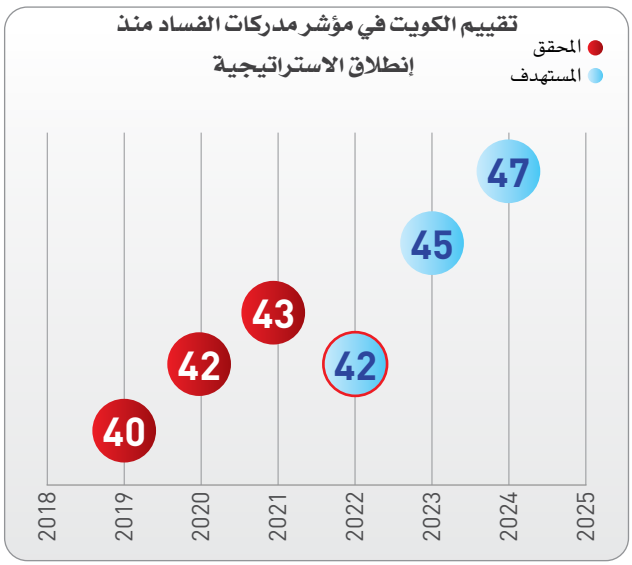


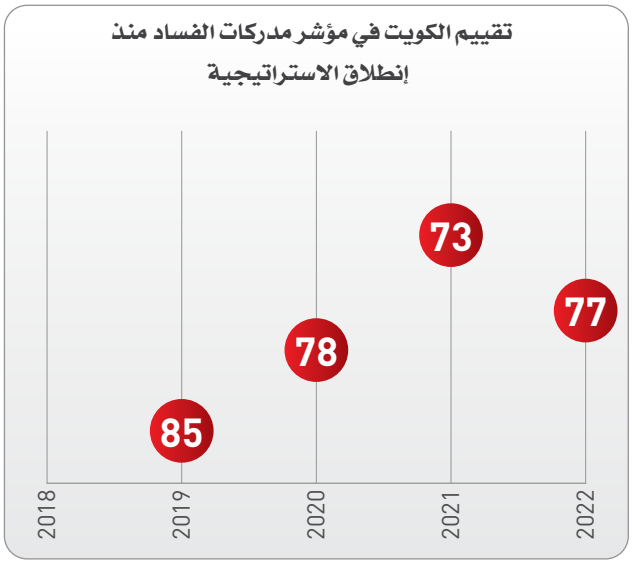
الشكل (١) المصادر (المؤشرات الفرعية) التي يعتمد عليها حساب درجة دولة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد

يتم حساب درجة الدولة على مقياس مئوي (0 = أعلى درجة فساد، 100 = أعلى درجة خلو من الفساد) من خلال حساب المتوسط الحسابي البسيط للدرجات التي تحصل عليها في المصادر المختلفة. وبناء على الدرجة، يتم ترتيب الدولة من بين 180 دولة (1 = الأفضل ترتيب، 180 = الأسوأ ترتيب).

بحسب مُنظمة الشفافية الدولية، يقيس مؤشر مدركات الفساد إحدى عشر (11) وجهاً من أوجه الفساد هي:

1. الرشوة.
2. استخدام الـ[illegible]ين مناصبهم العامة لأغراض خاصة.
3. البيروقراطية الزائدة التي تزيد من فرص الفساد.
4. فعالية الأحكام القضائية بحق الـ[illegible]ين الفاسدين.
5. الحماية القانونية للمُبلغين.
6. تحويل المال بشكل غير قانوني لأفراد أو جماعات أو مؤسسات.
7. قدرة الحكومة على احتواء الفساد في القطاع العام.
8. اعتماد المُحاباة والمحسوبية في التعيينات.
9. كفاية قوانين الإفصاح المالي ومنع تعارض المصالح.
10. سيطرة مصالح فئة صغيرة على الدولة.
11. إتاحة المعلومات حول الشأن العام للمجتمع المدني.





أما الأوجه التي لا يُقيسها مؤشر مُدركات الفساد فهي سبعة (7) كما يلي:

1. الفساد في القطاع الخاص.
2. انطباع المواطنين أو تجاربهم مع الفساد.
3. الاحتيال الضريبي.
4. التدفقات المالية المحظورة.
5. المُمكنين والمُعينين على الفساد (المحامين، المحاسبين، المُستشارين القانونيين، ...).
6. غسل الأموال.
7. السوق والاقتصاديات غير الرسمية.

كذلك حددت منظمة الشفافية الدولية عشرة (١٠) تشريعات وسياسات عامة يقيسها مؤشر مُدركات الفساد هي:

1. الإفصاح المالي (براءة الذمة المالية).
2. حظر تعارض المصالح.
3. حق المجتمع المدني بالاطلاع على معلومات الشأن العام.
4. الحماية القانونية للمُبلغين.
5. مدونات السلوك الوظيفي.
6. العدالة في التعيينات والتوظيف والترقيات في المناصب العامة.
7. شفافية نظام المشتريات العامة.
8. التدقيق على الإنفاق العام.
9. إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
10. تمويل شرعي للأفراد، والمجموعات، والمؤسسات، والأحزاب.

لكل من التشريعات العشر أعلاه، يجب استيفاء المعايير التالية:

1. توافق التشريع ولائحته التنفيذية مع أفضل المُمارسات العالمية.
2. تطبيق التشريع ولائحته التنفيذية بفاعلية من قبل الجهات المعنية.
3. توفير أدلة موثقة وصادقة وشفافة على التزام الجهات المعنية بتنفيذ التشريع ولائحته التنفيذية.

التغيّرات في التقييم والمراكز على مؤشر مدركات الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي بين العامين 2021 و2022:

المركز	تقييم	انخفاض ملحوظ > 5-	
تحسن التصنيف > 5+	تصنيف	استقرار التصنيف 5- :5+	

الإمارات العربية المتحدة

2021	2022	2021	2022	الفارق
24	27	69	67	-2%

قطر

2021	2022	2021	2022	الفارق
31	31	63	58	-5%

سلطنة عمان

2021	2022	2021	2022	الفارق
56	69	52	52	0%

المملكة العربية السعودية

2021	2022	2021	2022	الفارق
52	54	53	51	-2%

الكويت

2021	2022	2021	2022	الفارق
73	77	43	42	-1%

البحرين

2021	2022	2021	2022	تحسن
78	69	42	44	+2%

من المُهم الإشارة إلى أن تغيّر الدرجة بمقدار مُعيّن لا يُصاحبه بالضرورة تغيّر في المرتبة بنفس المقدار.

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

الجدول رقم (1) درجات وترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر مدركات الفساد في عام 2021 و 2022

النتائج العامة لمؤشر مُدركات الفساد 2022 والصلة بين الفساد والصراع والأمن.

أظهر تحليل منظمة الشفافية الدولية لنتائج مؤشر مدركات الفساد للعام 2022 أن الفساد يرتبط بالنزاع والأمن بشكل وثيق، حيث يمكن أن يؤدي سوء استخدام الأموال العامة أو اختلاسها أو سرقتها إلى حرمان المؤسسات المسؤولة عن حماية المواطنين وفرض سيادة القانون والحفاظ على السلم من الموارد التي تحتاجها تلك المؤسسات للوفاء بهذا التفويض، وغالباً ما تتلقى الجماعات الإجرامية والإرهابية العون من خلال تواطؤ الفاسدين من المسؤولين الحكوميين، وسلطات إنفاذ القانون، والقضاة، والسياسيين، مما يسمح لهذه الجماعات بالازدهار والعمل مع افلاتها من العقاب.

وتدعو منظمة الشفافية الدولية الحكومات إلى إعطاء الأولوية لالتزامات مكافحة الفساد، وتعزيز الضوابط والتوازنات، ودعم حقوق الوصول إلى المعلومات والحد من النفوذ الخاص، من أجل تخليص العالم أخيراً من الفساد ومن العنف الذي يجلبه.

نتيجة دولة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد 2022

يبين الجدول (1) درجات وترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر مُدركات الفساد 2022، ويُقارنها مع العام 2021. يُلاحظ من الجدول أن درجة وترتيب الكويت في عام 2022 هما (42 من 100) و (77 من 180) على التوالي، وذلك يُمثل تراجعاً عما كانا عليه في 2021 بمقدار درجة واحدة و4 مراتب.

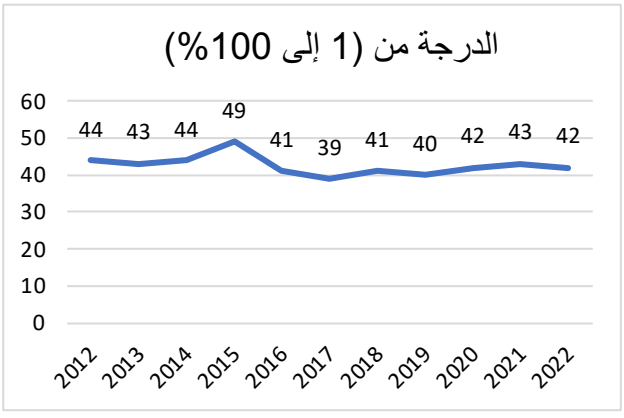
يُلاحظ تراجع أداء جميع دول الخليج فيما عدا مملكة البحرين، التي تحسن أداءها بمقدار درجتين وتسعة مراتب، أما بالنسبة لدولة الكويت فإن تراجع أداءها بمقدار درجة واحدة فقط لا يُعتبر من الناحية العلمية تغييراً ذو [illegible] على أرض الواقع.

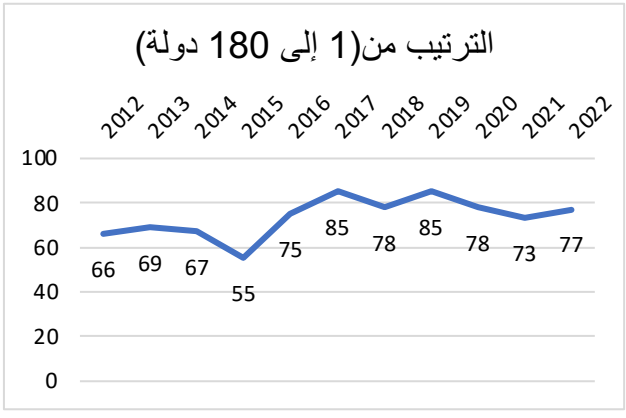
وبالنسبة للدول العربية فلقد كان أداء تونس هو الأسوأ، فقد شهدت تراجعاً كبيراً بمقدار 4 درجات و 15 مرتبة.

السنة	الدرجة	تغير الدرجة	المركز	تغير الترتيب
2020	42	+2 ↑	78	-7 ↑
2021	43	+1 ↑	73	-5 ↑
2022	42	-1 ↓	77	+4 ↓

الجدول رقم (2) علاقة تغيير الدرجة مع تغيير المركز لدولة الكويت

يرصد الشكل (2) تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من عام 2012 (سنة الأساس) حتى عام 2022، كما يتبين من الشكل أن أداء دولة الكويت لم يشهد أي تغير يُذكر على مدى السنوات الخمس الماضية، فدرجتها تتراوح بين الدرجتين 40 و 43، ما يُشير إلى عدم تغير الانطباع السلبي حول حال الفساد في دولة الكويت.





الشكل (2) تطور درجات وترتيب دولة الكويت عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من عام 2012 إلى عام 2022

أداء دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2022

درجة دولة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد هي عبارة عن متوسط حسابي بسيط لدرجاتها في مصادر ستة (من 100)، يعرضها الجدول (3) في مؤشر مُدركات الفساد للعامين 2021 و2022. يُلاحظ أن أداء دولة الكويت لم يتغير في أربعة من المصادر الستة، وهم:

1- مصدر دليل المخاطر الدولية (GI) الذي يقيس المخا[illegible]تي يواجها الأفراد والمؤسسات الراغبة في ممارسة العمل التجاري من ر[illegible]وي وممارسات فساد مختلفة.

2- مصدر تصنيفات مخاطر الدول (PRS) الذي يقيس مدى الفساد الفعلي والمحتمل في النظام السياسي.

3- مصدر خدمة مخاطر الدول (EIU) الذي يقيس الفساد المالي، ومدى إمكانية محاكمة الوزراء والمسؤولين، وعدالة التعيين في القطاع العام، وتفشي ثقافة الرشوة.

4- مصدر دليل برتلسمان للتحول (BF) الذي يقيس محاكمة أو معاقبة أصحاب المناصب العامة من الفاسدين والمتجاوزين على القانون بصرامة وفقاً للقوانين، ومدى تعرض أصحاب الوظائف العمومية الذين أساؤوا استخدام مناصبهم للملاحقة القانونية أو للعقاب.

وقد كان التغير في مصدران فقط، وهما:

1- مصدر استطلاع رأي التنفيذيين الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي (WEF) الذي يقيس مدى شيوع تحويل المال العام بشكل غير قانوني، ودفع الشركات مبالغ غير موثقة أو [illegible] حيث انخفض بمقدار 3 درجات مئوية.

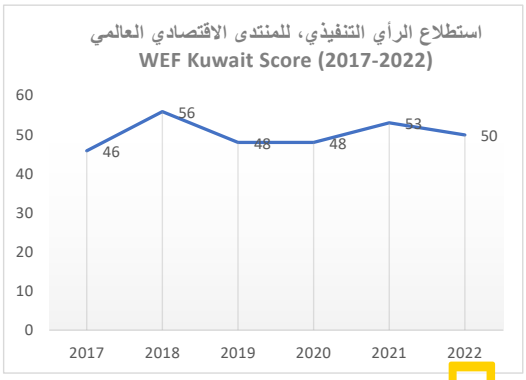
2- مصدر التنوع الديمقراطي (V-DEM) الذي يقيس أبعاد مُتعددة ومُركبة للفساد الحكومي والتشريعي والقضائي فقد تراجع بمقدار درجة مئوية واحدة فقط.

هذا التغيير انعكس سلباً على درجة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد 2022 بانخفاض قدره درجة واحدة مئوية.

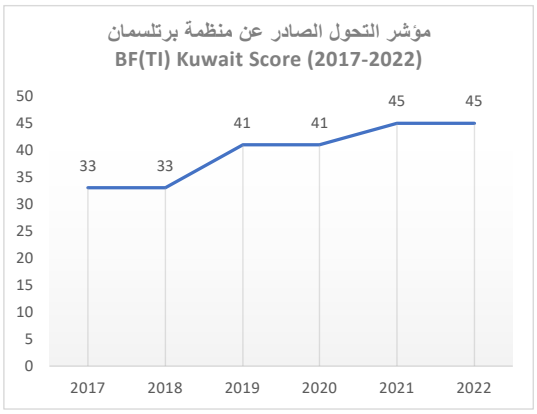
المصدر (المؤشرات الفرعية)	2021 (من 100)	2022 (من 100)	التغير
WEF	53	50	-3 ⬇
BF(TI)	45	45	لا تغيير
GI	35	35	لا تغيير
PRS	41	41	لا تغير
EIU	37	37	لا تغيير
VDEM	45	44	-1 ⬇
CPI	43	[1]42	-1 ⬇

الجدول رقم (3) درجات الكويت في مصلدر مؤشر مدركات الفساد في 2021 و 2022

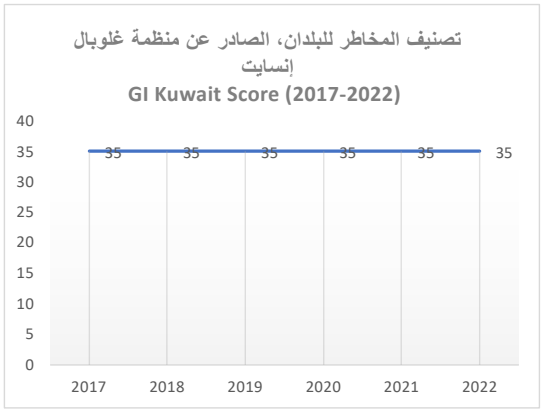
تعرض الأشكال (3) و(4) و(5) و(6) و(7) و(8) درجات المصادر حتى 2022.



الشكل (3) تطور درجات مصدر استطلاع الرأي التنفيذي WEF.



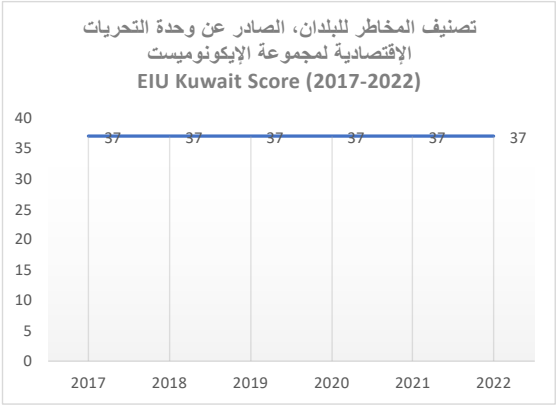
الشكل (4) تطور درجات مصدر مؤشر التحول BF (TI)



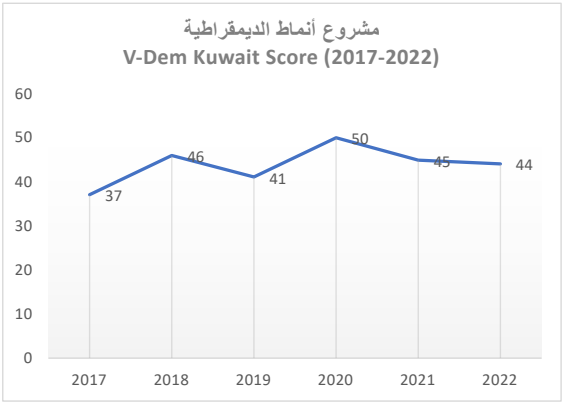
الشكل (5) تطور درجات مصدر تصنيف المخاطر للبلدان GI.



الشكل (6) تطور درجات مصدر الدليل العالمي لمخاطر البلدان PRS.



الشكل (7) تطور درجات مصدر تصنيف المخاطر للبلدان EIU.



الشكل (8) تطور درجات مصدر مشروع أنماط الديمقراطية V-Dem.

توصيات منظمة الشفافية الدولية

تضمن تقرير منظمة الشفافية الدولية لنتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 توصيات عامة للدول لتحسين نتائج مؤشر مدركات الفساد، وقد ذكرت في تقريرها أن التعامل مع التهديدات التي يفرضها الفساد على السلام والأمن لابد وأن يكون من بين الأعمال الرئيسية التي يقوم بها الزعماء السياسيون. مع إعطاء الأولوية للشفافية والرقابة والمشاركة الكاملة والهادفة من جانب المجتمع المدني، ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

1- تعزيز الضوابط والتوازنات، وتعزيز الفصل بين السلطات

يجب أن تتوفر لهيئات مكافحة الفساد ومؤسسات الرقابة ما يكفي من الموارد والاستقلال لأداء مهامها. ينبغي للحكومات أن تعزز الضوابط المؤسسية لإدارة مخاطر الفساد في مجال الدفاع والأمن.

2- مشاركة المعلومات والحفاظ على الحق في الوصول إليها

ضمان حصول الجمهور على المعلومات ذات الفائدة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك معلومات الإنفاق العام وتوزيع الموارد. يجب أن تكون هناك مبادئ توجيهية صارمة وواضحة بشأن حجب المعلومات الحساسة، بما في ذلك في قطاع الدفاع.

3- الحد من النفوذ الشخصي من خلال تنظيم جماعات الضغط (اللوبي) وتعزيز إمكانية الوصول إلى عمليات صنع القرار

ينبغي أن تحدد السياسات والموارد بواسطة عمليات عادلة وعامة. من الأهمية القصوى اتخاذ التدابير من أجل إنشاء سجلات عامة إلزامية لجماعات الضغط وتفعيل دور عامة الناس في الرقابة على أنشطة الضغط وفرض تنظيمات قوية خاصة بتضارب المصالح.

4- مكافحة أشكال الفساد عبر الوطنية

يتعين على البلدان التي حققت أعلى النتائج في المؤشر أن تعمل على إحكام قبضتها على سرية الشركات والرشوة الأجنبية والمهنيين المتواطئين ممن يمكّنون الجرائم كالمصرفيين والمحامين. كما يتعين عليها أيضاً أن تستفيد من السبل الجديدة للعمل الجماعي من أجل ضمان أنه بالإمكان تتبع الأصول غير المشروعة والتحقيق فيها ومصادرتها وإعادتها إلى الضحايا بصورة فعالة.

6. التعاون الإقليمي والدولي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعاهدة الدولية الأبرز والتي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003. وتعتبر هذه الاتفاقية الأداة الرئيسية لمواجهة الفساد حول العالم. وقد مثلت عملية التفاوض الدولي حول هذه المعاهدة والتصديق عليها من قبل 168 دولة أحد أهم الإنجازات المشهودة في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي من خلال تقديم معالجة دولية لمشكلة دولية.

وقعت دولة الكويت على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2003 كما قامت بالتصديق عليها بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006، إعمالاً لحكم المادة 70 من الدستور الكويتي، والتي تنص على أن المعاهدات المصدق عليها "تكون لها قوة القانون" اعتبارا من تاريخ التصديق عليها واصدارها. وأصبحت بذلك الكويت رسمياً دولةً طرفاً في الإتفاقية في 16 فبراير 2007.

ويوفّر ذلك لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، فرصة وامكانية توافق التشريعات والنظم والسياسات والإجراءات والممارسات ذات العلاقة مع افضل المعايير الدولية التي تتبناها الاتفاقية وبما يسمح بأن تكون دولة الكويت مثالا يحتذى به بين الدول المماثلة وعلى المستوى الدولي من خلال تطبيق الاستراتيجية.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

أصدرت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بحيث تكون الأداة الرسمية الأولى على المستوى العربي لمكافحة الفساد، وقد تم التوقيع عليها من قبل 21 دولة عربية (باستثناء دولة الصومال) في 21 ديسمبر 2010. حيث قام وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب بالتوقيع على تلك الآلية.

تنص الاتفاقية على أنها تهدف إلى تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية إلى مكافحة كافة أوجه الفساد والتصدي له لا سيما فيما يتعلّق بتسليم المجرمين واسترداد الممتلكات المنهوبة. كما تؤكد الاتفاقية على أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية فقط بل يشمل أيضاً الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دور فعال في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، تؤكد الاتفاقية العربية على المساواة الكاملة بين الدول الأعضاء واحترام سيادة الدول الأطراف في هذه المعاهدة.

عرّفت الاتفاقية أفعال الفساد على أنها تشمل 13 جريمة من بينها الرشوة في الوظائف العمومية وشركات القطاع العام والخاص، ورشوة موظفي المؤسسات الدولية العموميين فيما يتعلّق بتصريف الأعمال التجارية الدولية، غسل العائدات الاجرامية، الاثراء الغير مشروع، إساءة استغلال الوظائف العمومية، المتاجرة بالنفوذ، اختلاس الممتلكات للمؤسسات العامة والخاصة، وعرقلة سير العدالة.

علاوة على ذلك، تنص الاتفاقية على أهمية الوقاية من جرائم الفساد بذات الأهمية لرفع الوعي حول الفساد بين المواطنين وتوضيح التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأعضاء للتأكد من مشاركة المواطنين بفعالية في مكافحة الفساد مثل تطوير معايير الشفافية والمنافسة في المشتريات العامة وتطوير قواعد السلوك المهني في الخدمات العامة.

(المصدر: الشفافية الدولية)

المعاهدات والاتفاقيات الأخرى الموقعة:

اتفاقية تأسيس الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية: الأكاديمية هي أول مؤسسة عالمية من نوعها، مكرسة للتغلب على أوجه القصور الحالية في المعرفة والممارسة في مجال مكافحة الفساد والسعي لتمكين المهنيين لمواجهة تحديات الغد. تم توقيع دولة الكويت على هذه الاتفاقية في 5 مارس 2015 والتصديق عليها في 4 مايو 2015. تهدف تلك الاتفاقية إلى تعزيز فاعلية وكفاءة مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره من خلال:

1. تقديم التعليم الأكاديمي والتدريب المهني اللازم فيما يتعلق بمكافحة الفساد.
2. اجراء ودعم البحوث المتعلقة بكافة جوانب الفساد.
3. تقديم كافة أوجه المساعدة الفنية والتقنية لمكافحة الفساد.
4. تعزيز التعاون الدولي والتواصل بين الأطراف المشاركة لمكافحة الفساد.

(المصدر: الأمم المتحدة)

الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تم التوقيع على الاتفاقية في 21 ديسمبر 2010 بين كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية لغرض تعزيز الإجراءات الهادفة الى دعم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز التعاون بين الدول في هذا الشأن.

(المصدر: الأمم المتحدة)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: قامت دولة الكويت بالتوقيع على هذه الاتفاقية في 12 مايو 2006. وتهدف هذه المعاهدة الى تعزيز التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود بفاعلية وكفاءة.

(المصدر: الأمم المتحدة)

الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: تهدف هذه الاتفاقية الى تعزيز التعاون بين الدول العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وقامت دولة الكويت بالتوقيع على تلك المعاهدة في 21 ديسمبر 2012 والتصديق عليها في 5 سبتمبر 2013.

(المصدر: الأمم المتحدة)

مذكرات التفاهم:

- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وحكومة دولة فلسطين (هيئة مكافحة الفساد) بشأن التعاون المشترك في مجالات مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين جمهورية مصر العربية (هيئة الرقابة الإدارية) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد والوقاية منه.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة جمهورية فرنسا (الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة جمهورية كوريا (لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة المملكة العربية السعودية (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة") بشأن تعزيز وتنسيق التعاون الثنائي في مجال منع ومكافحة الفساد، وتم التوقيع على المذكرة بتاريخ 22 مارس 2022 .



4

الإطار العام
لإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



1. المواءمة مع الأولويات الوطنية:

إن محاربة الفساد من أهم ممكنات تحقيق رؤية الكويت 2035

أطلقت دولة الكويت رؤيتها الوطنية "رؤية كويت جديدة 2035" في يناير 2017، وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي إقليمي جاذب للاستثمار، بالإضافة إلى دورها في تعزيز تنويع مصادر الدخل وخفض الاعتماد الكلي على الايرادات النفطية بشكل تدريجي.

تم تصميم رؤية الكويت 2035 على أساس 7 ركائز لتحقيق 5 توجهات استراتيجية كما هو موضّح في الشكل أدناه. وتعتبر مكافحة الفساد من أهم عوامل تحقيق هذه الركائز والأهداف بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تساهم في تحسين الإدارة الحكومية الفاعلة، وتعزز المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة، بالإضافة إلى تعزيز فعالية الحكومة من خلال تحسين صياغة السياسات العامة وتحسين اجراءات العمل الحكومية.

رؤية الكويت 2035

الأهداف

ركائز

	مشاركة المواطن واحترام القانون	حكومة فاعلة وشفافة	اقتصاد مزدهر ومستدام	مجتمع مترابط	مكانة عالمية متميّزة
1	إدارة حكومية فاعلة				
	ستعزز القوانين العادلة مبدأ المساءلة لدى الحكومة	وضوح المسؤوليات والحكومة الفعالة سيعزز صياغة السياسات العامة إدارة [illegible] لاستدامة المالية العامة	القوانين الأفضل لتشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص		
2	إقتصاد مستدام ومتنوع				
			تنويع مصادر الدخل سيساعد على رخاء الدولة	اقتصاد يوفّر الوظائف والدخل اللازم للمواطنين	اقتصاد قوي يعزز مكانة الكويت دولياً
3	بنية تحتية متطورة				
		تحسين تطبيق التكنولوجيا لتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات	بنية تحتية فعالة ستعزز نمو الاقتصاد	توفر أفضل المرافق والخدمات للمواطنين	نمو النقل الجوي لتعزيز التواصل الدولي
4	بيئة معيشية مستدامة				
		ترشيد الدعومات لدعم استدامة المالية العامة	برامج اسكان فعالة لتعزيز الاقتصاد	الاسكان والخطط السليمة بيئياً لمستوى عيش أفضل	
5	رعاية صحية عالية الجودة				
				تحسين جودة نظام الرعاية الصحية العامة لتوفير حياة أطول [illegible] صحية	
6	رأسمال بشري إبداعي				

بالغ الأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.

مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.

ذو صلة: مكافحة الفساد مرتبطة وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035.

مشاركة المواطن واحترام القانون	حكومة فاعلة وشفافة	اقتصاد مزدهر ومستدام	مجتمع مترابط	مكانة عالمية متميّزة
		نظام تعليم افضل لتوفير رأسمال بشري مؤهل	نظام تعليم افضل لتوفيرمهارات ومعرفة أكبر في المجتمع	

ركائز

7 مكانة عالمية متميزة

تعزيز سيادة القانون لضمان الأمن والسلم		الاستثمارات الأجنبية لتحفيز الاقتصاد		التأثير الدولي أساسي لتطوير الروابط الاقتصادية والسياسية

بالغ الأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.
مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.
ذو صلة: مكافحة الفساد مرتبطة وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035.

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية)

حرصت إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على الانسجام مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي فيما يخص العلاقة بين الفساد والتنمية، مع التركيز على الإطارين الأبرز في هذا المجال وهما أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية للعام 2030)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003.

تتضمن أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 سبعة عشر (17) هدفاً، وقد صادقت عليها دولة الكويت في سبتمبر 2015. تُعتبر الطبيعة المترابطة والمتكاملة لهذه الأهداف ذات أهمية كبيرة لضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الأممية الجديدة. حيث أن نجاح دولة الكويت في تحقيق الطموحات الكاملة لهذه الخطة من شأنه أن يحسّن حياة جميع السكان من مواطنين ومقيمين على نحو ملموس، بما يسهم في تحويل دولة الكويت والعالم أجمع إلى الأفضل.

في هذا الإطار، تم إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتمكن دولة الكويت من اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق نموذج سباق عالمياً في تحقيق الخطة الأممية لأهداف التنمية المستدامة، وتحديداً فيما يخص هدفها السادس عشر (16) الخاص "بالسلام والعدل والمؤسسات القوية"، والذي ستسعى بموجبه دول العالم إلى تعزيز المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. في هذا الإطار، تمت مواءمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مع الهدف السادس عشر (16) من "أهداف التنمية المستدامة" نحو تحقيق مقاصده المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وهي:

16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع.

16.4 خفض التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة إلى حد كبير، وتعزيز استعادة الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

16.5 الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها.

16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

16.7 ضمان الاستجابة والنهج التشاركي في اتخاذ القرارات التمثيلية على جميع المستويات.

16.10 ضمان وصول المواطنين إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية، بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

2. الرؤية، والرسالة، والأهداف

بذلت دولة الكويت جهود عديدة لمحاربة الفساد خلال السنوات السابقة، وعملت على اطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتنظيم هذه الجهود، حيث تم اعداد الاستراتيجية من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد في إطار من التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. "هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث منهجية الاعداد التشاركية، والأولى خلال عقد من الزمن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي" (وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي).

تم رعاية إطلاق واعتماد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (طيب الله ثراه) في 15 يناير 2019 ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد والذي عقد تحت عنوان "النزاهة من أجل التنمية" في 15 و 16 يناير 2019.

تمتد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لخمس سنوات من العام 2019 حتى العام 2024. وتسعى إلى توفير مساهمة جوهرية في تحقيق مستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي، بدءاً من استكمال العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصولاً إلى تحقيق معدلات أفضل على مؤشرات التنمية المستدامة وفق رؤية "كويت جديدة" مروراً بتحسين موقع دولة الكويت على المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.

ولتحقيق أهداف استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، يتعيّن أن تتمحور الاستراتيجية حول رؤية واضحة وطموحة، وتعكس رسالة محددة وقابلة للتطبيق، وتتبنى مبادىء وقيم تعبّر عن جوهر ما تصبو إلى تحقيقه. جميع هذه العناصر تم تصميمها في الاستراتيجية لتعكس تطلعات وقناعة والتزام جميع المعنيين على اعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية:

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 – 2024



الرؤية 2024

كويت جديدة تقوم على الثقة ويسودها احترام كامل لمبادىء الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد.



الرسالة

تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عموماً بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المبادئ

1. السيادة الوطنية
2. المشاركة
3. الشمولية
4. الواقعية
5. المسؤولية

الركائز

القطاع العام

الهدف الإستراتيجي

حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

القطاع الخاص

الهدف الإستراتيجي

تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

المجتمع

الهدف الإستراتيجي

تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفسا

الهيئات المتخصصة

الهدف الإستراتيجي

تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفس

3. أولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

إختارت إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الترابطة (4) محاور أساسية (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع، والهيئات المتخصصة) لعملها خلال سنواتها الخمسة (2019 – 2024)، وذلك في ظلّ الرؤية والرسالة والمبادىء المحددة في إطارها العام، بحيث يقوم كل من هذه المحاور الأربعة على هدف استراتيجي عام قابل للرصد والتقييم.

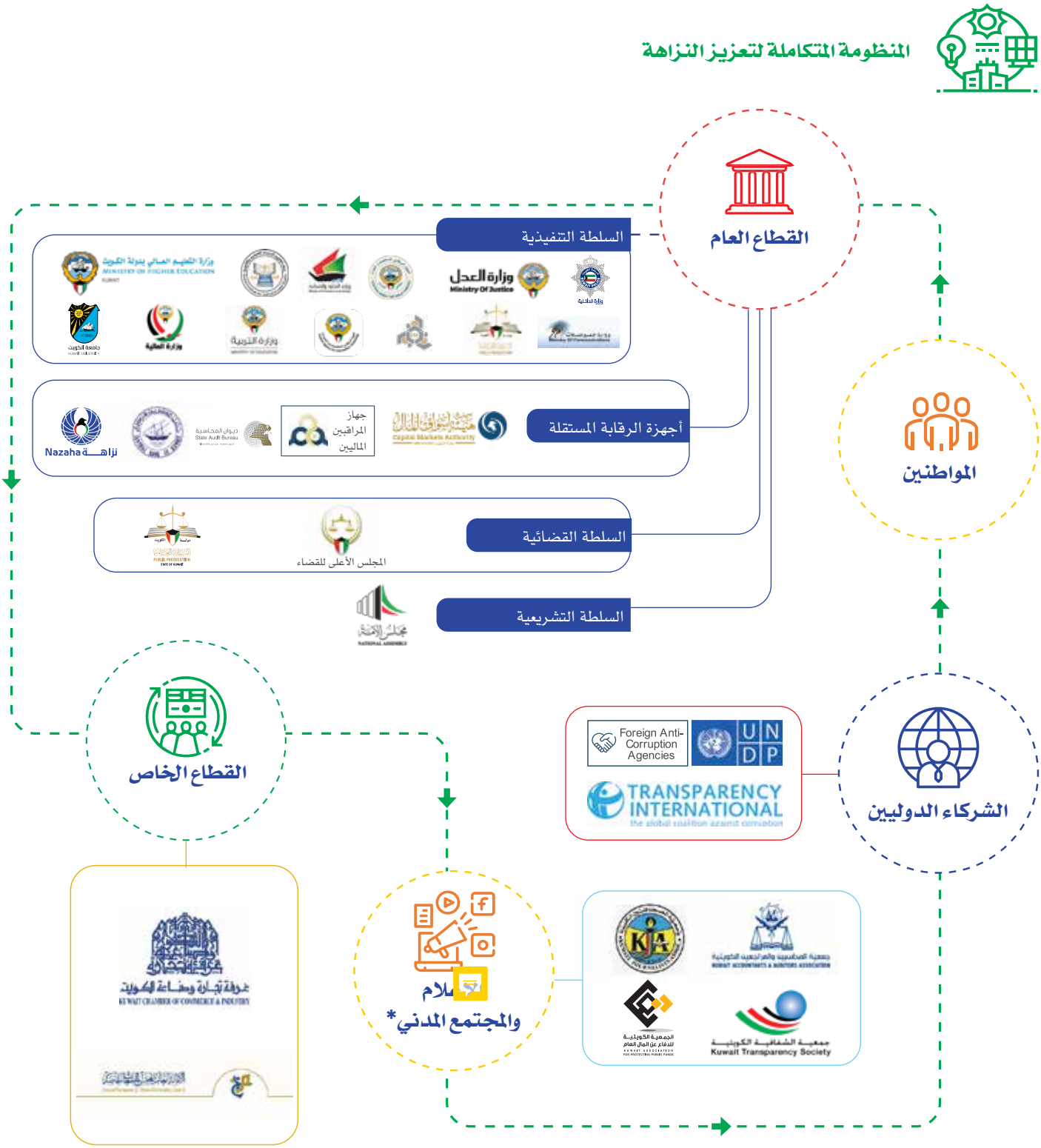
تشتمل إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مجمل محاورها الأربعة على ثلاثة عشرة (13) أولوية تتدرج ضمنها سبعة وأربعون (47) مبادرة محددة سيتم تنفيذها بين عامي 2019 و2024. ضمن المحور الأول المتمثل بالقطاع العام، إعتمدت الاستراتيجية خمس (5) أولويات وإثنين وعشرين (22) مبادرة، إضافة إلى أولويتين إثنتين (2) وستة (6) مبادرات خاصة بالمحور الثاني حول القطاع الخاص، أما في المحور الثالث حول المجتمع، فيوجد ثلاث (3) أولويات وإحدى عشرة (11) مبادرة، في حين يوجد ثلاث (3) أولويات وثمانية (8) مبادرات ضمن المحور الرابع حول الهيئات المتخصصة.



4. المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة

يتم مكافحة الفساد بالشراكة والتنسيق مع جميع مكونات منظومة مكافحة الفساد محلياً ودولياً:

محاربة الفساد هي منظومة، حيث أن الفساد له ابعاد إدارية، ومجتمعية، وثقافية، وقانونية، وعليه فإن محاربته تحتاج إلى منظومة تغطي جميع هذه الجوانب. كما أنه للفساد شبكات ومنظومة وعليه فإن لمكافحته يجب أن يكون هناك منظومة متكاملة، وجاءت الاستراتيجية الوطنية لتعزز مكونات هذه المنظومة بحيث تشمل (جهات انفاذ القانون، جهات تشريعية، جهات رقابية، مجتمع مدني، وسائل الاعلام، إلخ) وبهذا يكون تنفيذ الاستراتيجية هو مسؤولية وطنية مشتركة، وليست مسؤولية الجهات المنفذة فقط بل جميع الجهات التي تكوّن منظومة مكافحة الفساد .



* الجهات المذكورة هي فقط لسبيل المثال وليس الحصر حيث أن اللجنة الفنية المعنية بالمحور الثالث على تواصل مع الشريحة الأكبر من ممثلين المجتمع المدني والاعلام.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"

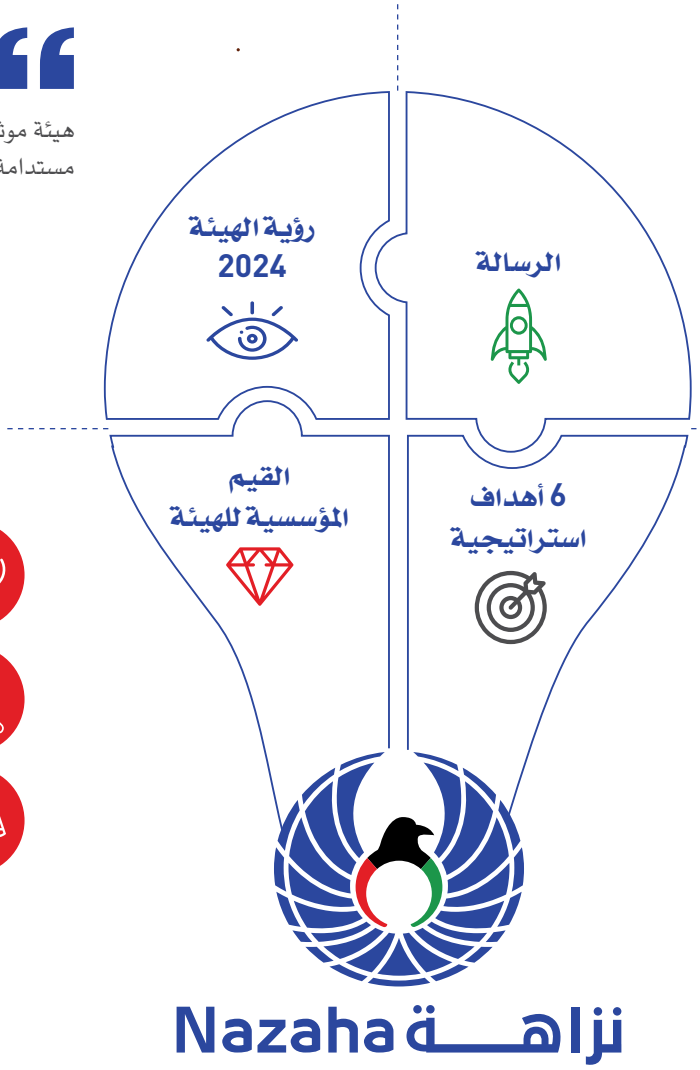
الهيئة العامة لمكافحة الفساد، هي هيئة مستقلة محايدة أُنشأت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 2016/1/24 وقد جاء إنشاء هذه الهيئة كإستجابة لمتطلبات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي نصت في المادة السادسة على أن "تكفل كل دولة طرف ، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ، وجود هيئة أو هيئات، حسب الإقتضاء، تتولى منع الفساد"، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة ما كشف عنه التطبيق من ضرورة الحاجة إلى وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة لكونها استحقاقا وطنيا حتميا تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

تم اعداد الاستراتيجية المؤسسية الأولى للهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتزامن مع إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. حيث تهدف استراتيجية الهيئة إلى تنظيم جهود الهيئة في قيادة ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وبناء القدرات المؤسسية للهيئة لتحقيق نطاق عملها وفقاً للقانون.

الاستراتيجية الخمسية الأولى لهيئة "نزاهة" 2019-2024

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية والتحقيق

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة



1. المساهمة في تطوير وتطبيق تشريعات مكافحة الفساد
2. تطوير الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد
3. تعزيز الشفافية و[illegible] المساءلة في القطاع العام
4. تنسيق جهود مكافحة الفساد بكفاءة مع جميع أصحاب المصلحة في الوطن
5. رفع مستوى الوعي ونشر ثقافة مكافحة الفساد
6. تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية

- المصداقية
- الشفافية
- المساءلة

5

نموذج حوكمة قيادة وتنفيذ **استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد**



1. مكونات نموذج الحوكمة

تُعد الآلية المعتمدة لحوكمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أمراً جوهرياً لنجاح الاستراتيجية، حيث تحكم هذه الآلية التواصل الفعال ووضوح المسؤوليات بين مكونات القيادة والتنفيذ والمتابعة والتقييم للاستراتيجية، بالإضافة إلى تفعيل آلية اتخاذ القرار، وتوفير مستويات الدعم الفني والتقني والإداري بشكل فعال.

لقد تم اعتماد نموذج حوكمة واضح ومنسّق وفعال يستقي الممارسات الفضلى عالمياً ويتناسب مع بيئة العمل والنظام المؤسساتي والقانوني في دولة الكويت. تقوم آلية حوكمة الاستراتيجية على أربعة (4) مكونات أساسية كما هو موضّح في الشكل التالي:

هيكل آلية التنفيذ



6

نتائج وسير عمل
إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

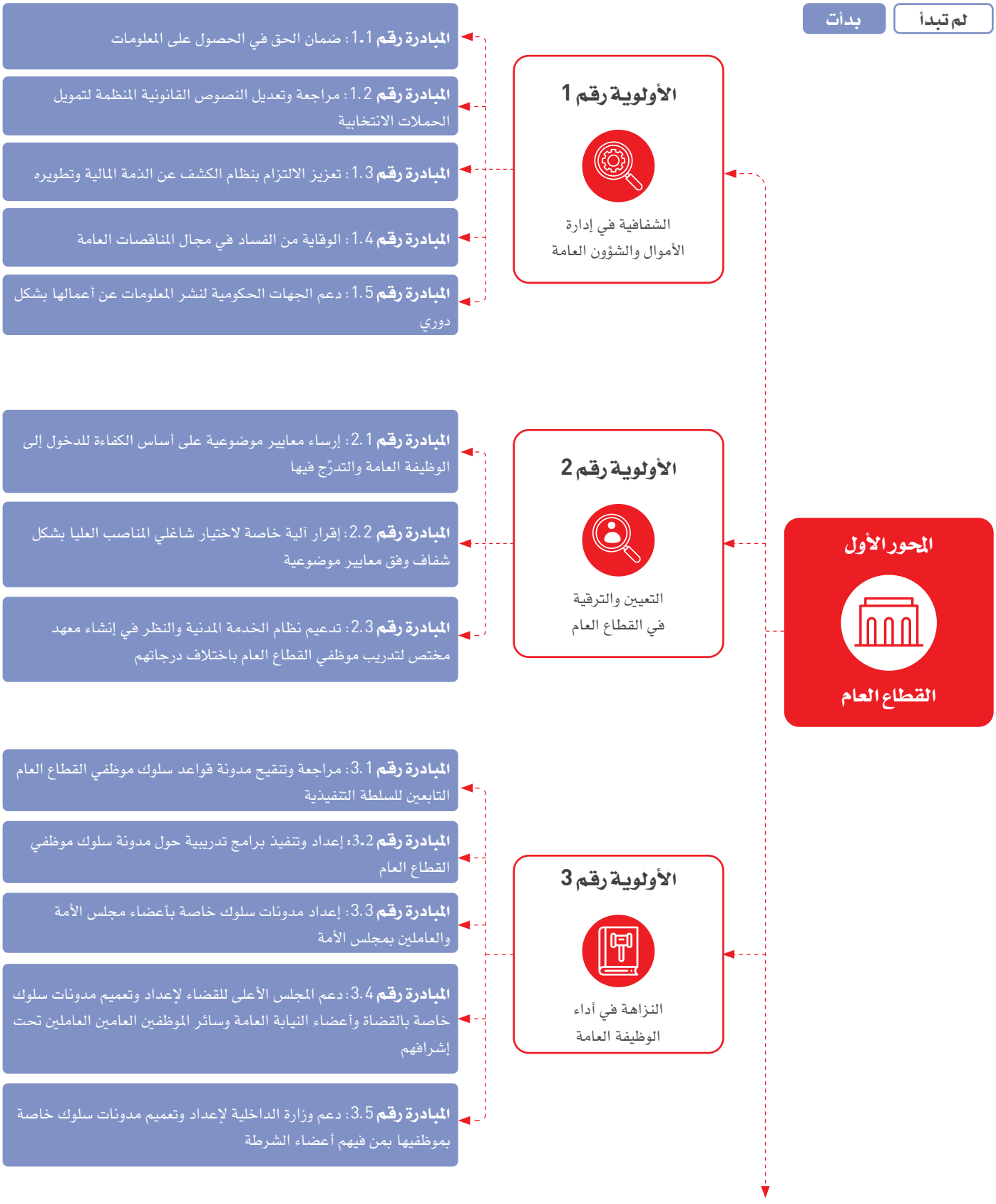


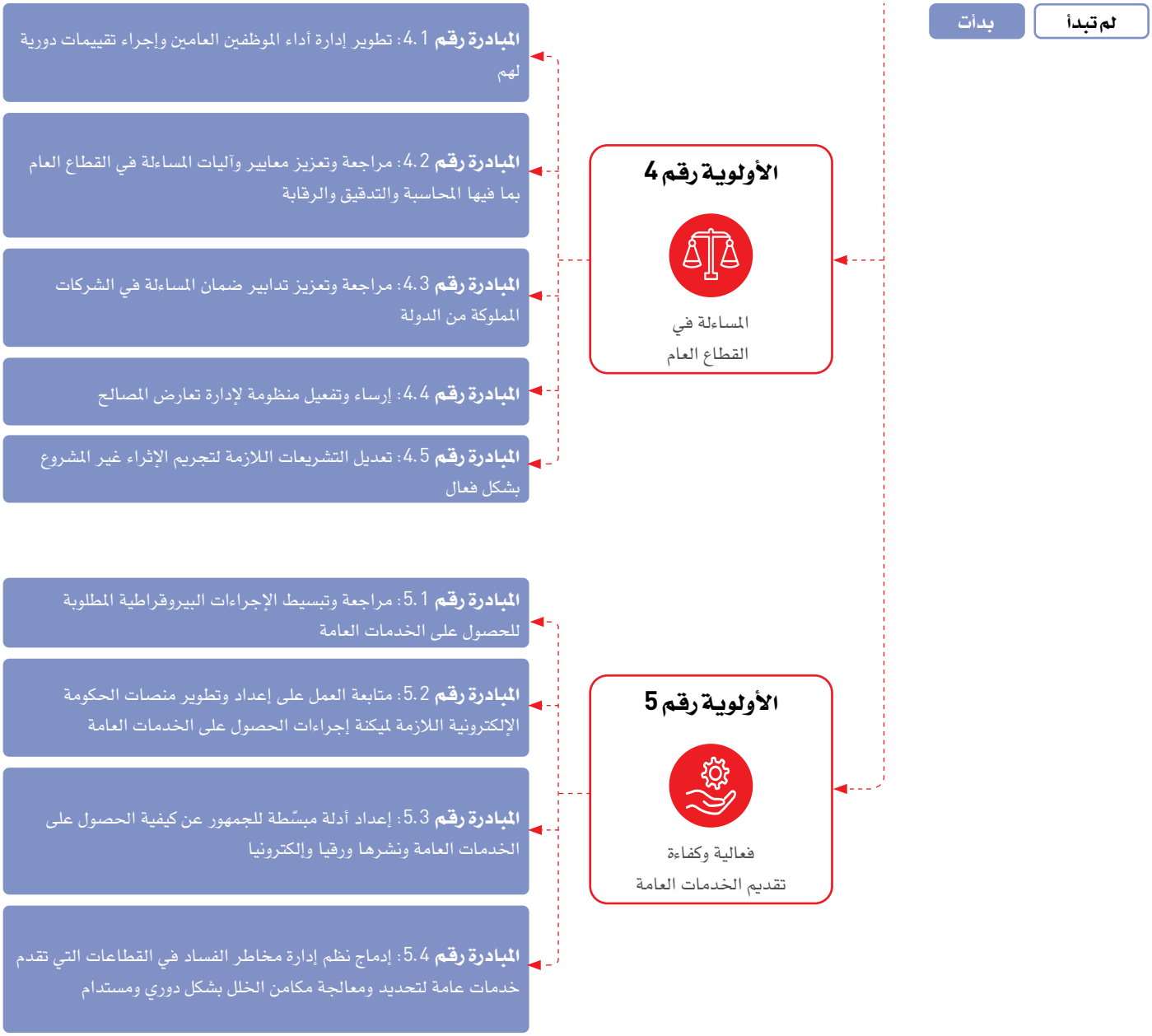
1. المحور الأول: القطاع العام

الهدف الاستراتيجي: حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدّمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

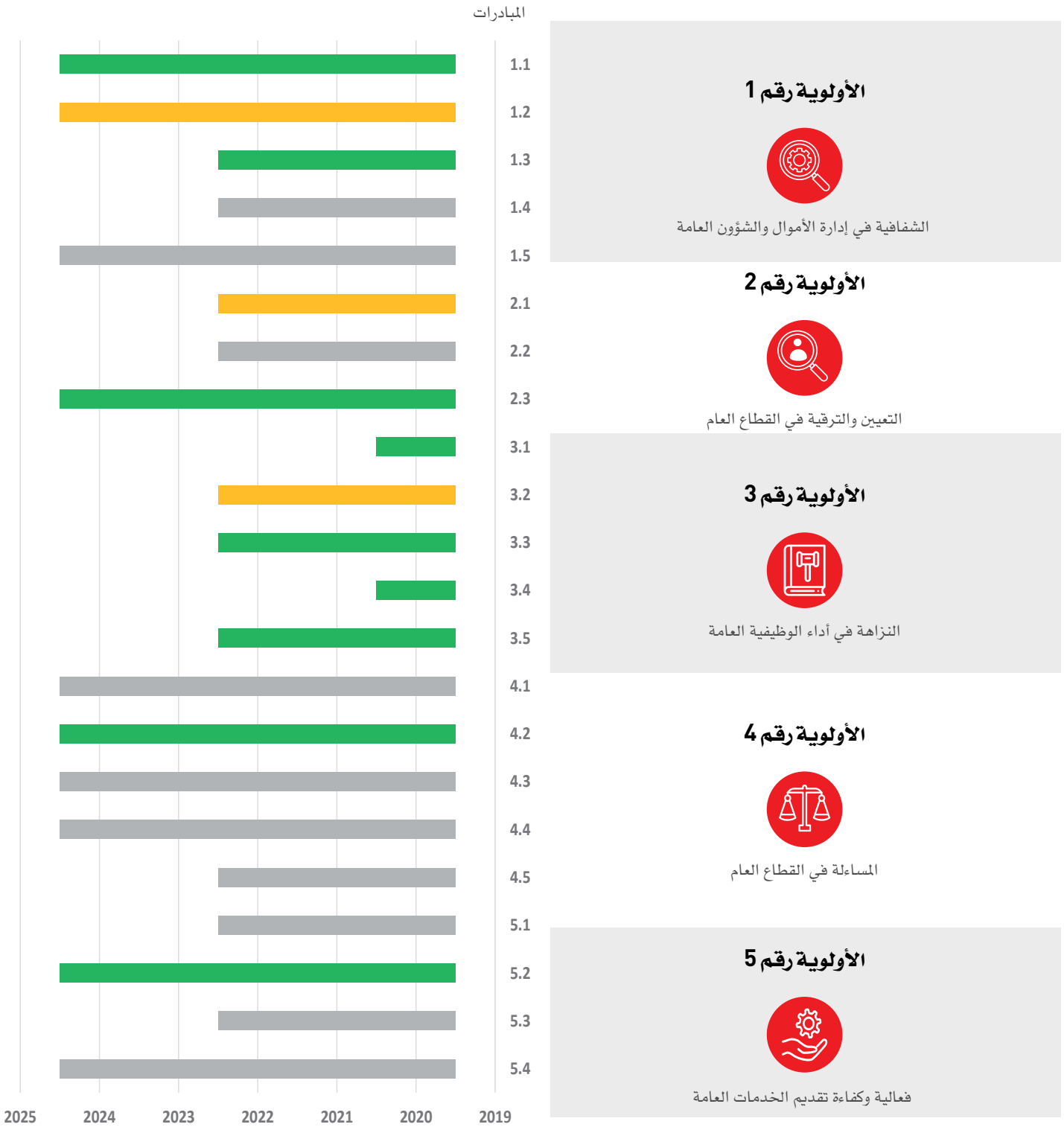
أ) نظرة عامة عن التقدّم المحرز

المبادرات في المحور الأول:




لم تبدأ
بدأت
الأولوية رقم 4
المساءلة في القطاع العام
المبادرة رقم 4.1: تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم
المبادرة رقم 4.2: مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة
المبادرة رقم 4.3: مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة
المبادرة رقم 4.4: إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح
المبادرة رقم 4.5: تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال
الأولوية رقم 5
فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة
المبادرة رقم 5.1: مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة
المبادرة رقم 5.2: متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة
المبادرة رقم 5.3: إعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيا وإلكترونيا
المبادرة رقم 5.4: إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام

التقدم المحرز في مبادرات المحور الأول



متوافق على المسار الصحيح

انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه

غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة 44 من التقرير

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

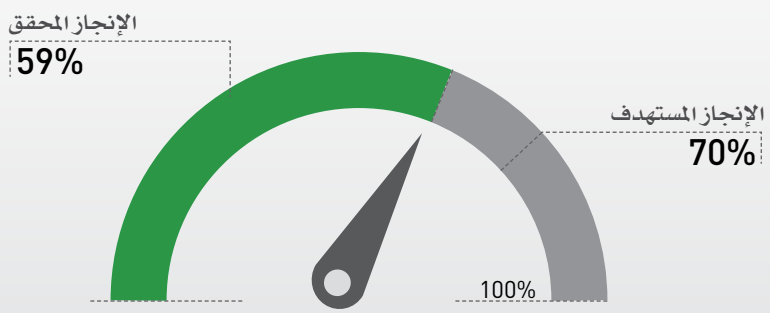
العنصر	النتيجة
المحور الأول **القطاع العام**	زيادة في مستوى النزاهة في القطاع العام وتطوّر الخدمات العامة وفعاليتها وكفاءتها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة
الأولوية رقم 1 الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة	تحقيق ثقة أكثر متانة في مؤسسات الدولة وسيادة القانون وتحقيق أداء حكومي أكثر كفاءة
الأولوية رقم 2 التعيين والترقية في القطاع العام	بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وتعزيز كفاءة وفعالية القطاع العام في العمل على أساس الشفافية وسيادة القانون
الأولوية رقم 3 النزاهة في أداء الوظيفة العامة	زيادة في نزاهة الخدمات العامة
الأولوية رقم 4 المساءلة في القطاع العام	التطبيق الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة في القطاع العام
الأولوية رقم 5 فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة	زيادة في شفافية الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها، والحد من مخاطر الفساد، وتعزيز فعالية أنظمة تقديم الخدمات العامة

لنبني الوطن بنزاهة

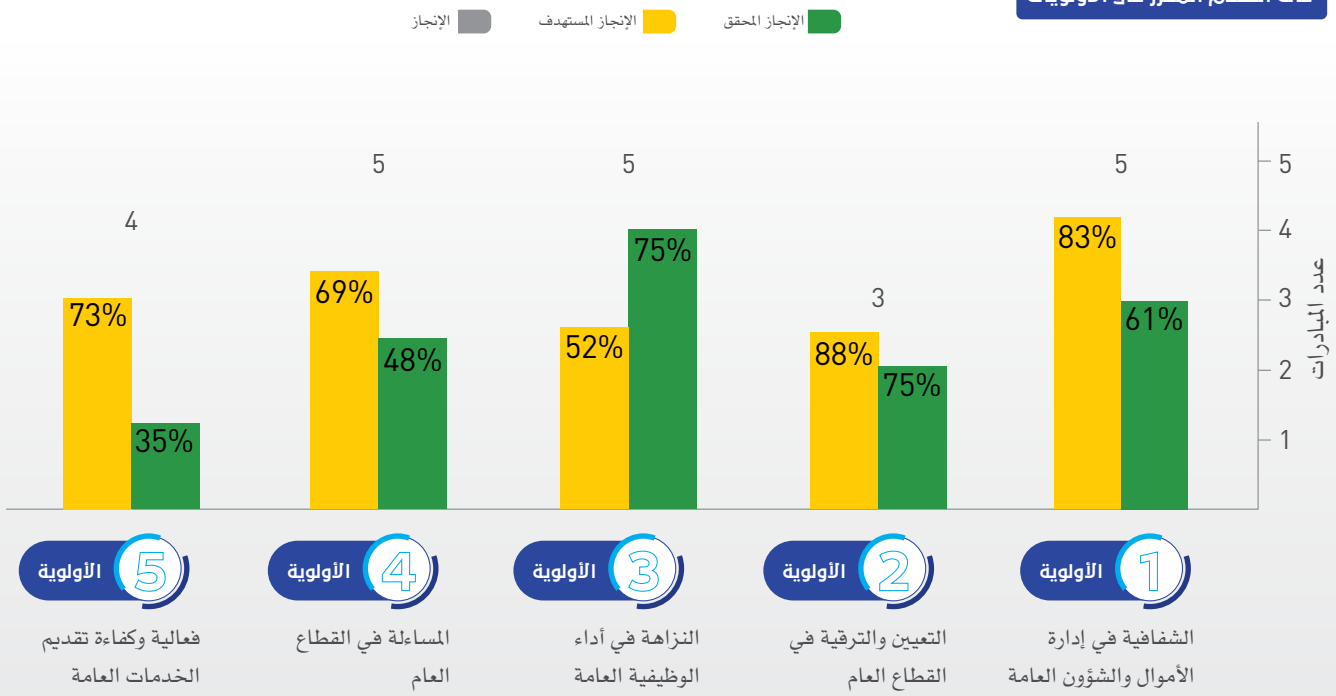


جـ) لوحة متابعة المحور الأول

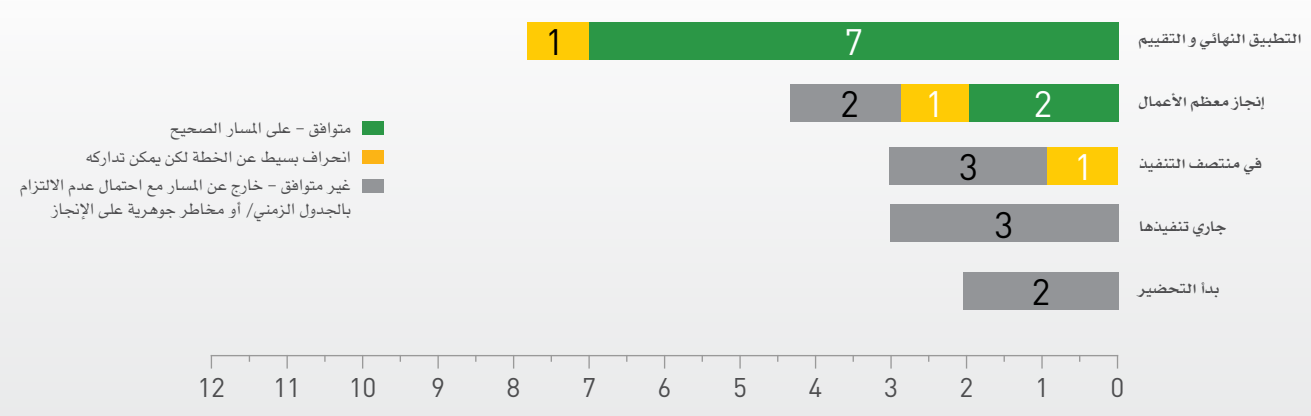
توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني



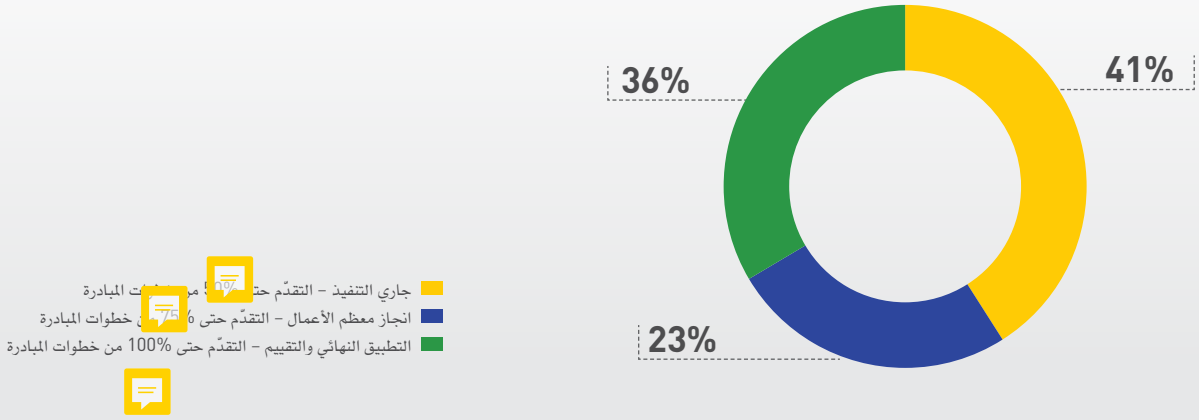
حالة التقدم المحرز في الأولويات



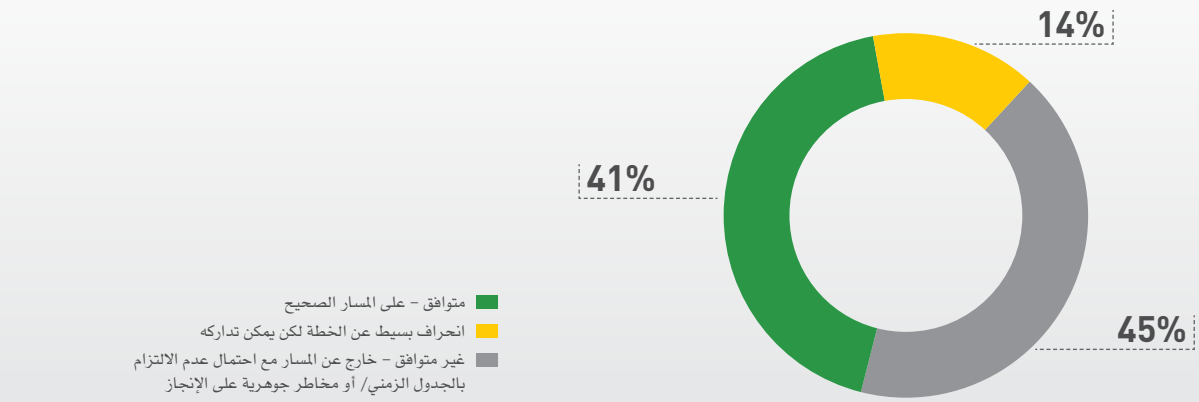
توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني، ووفقاً لنسبة الإنجاز



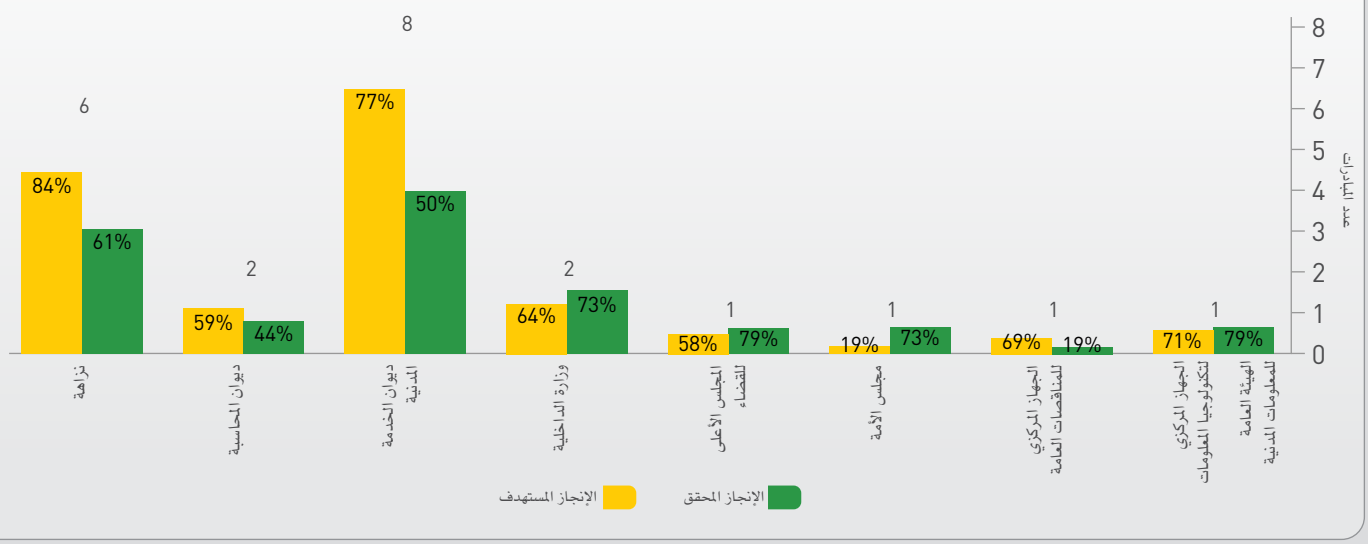
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



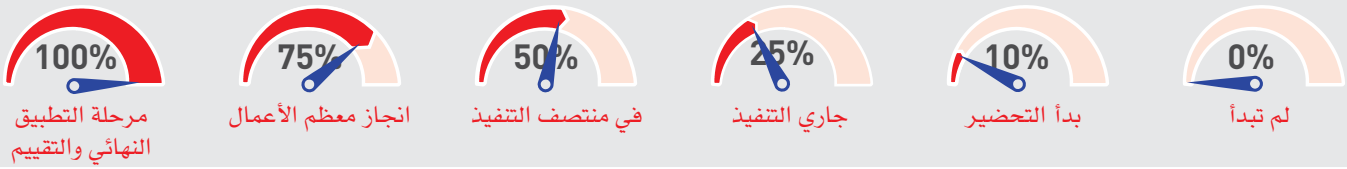
نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



الجهة المنفذة للمبادرة



يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:

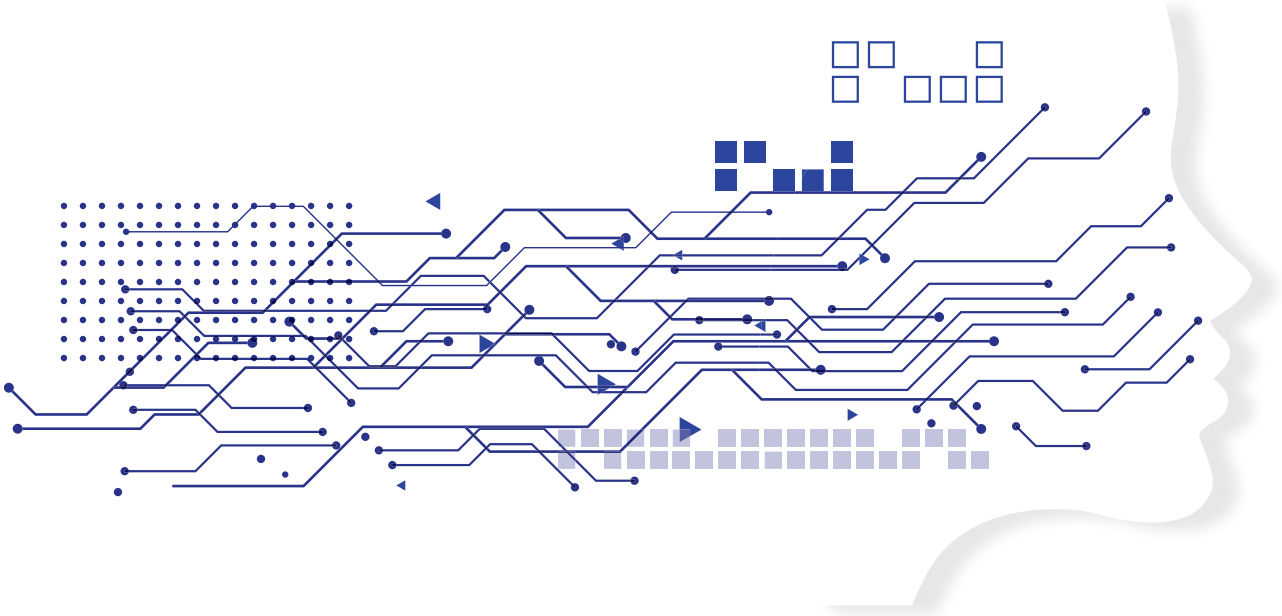


الأولوية رقم 1: الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

حالة التقدم المحرز: 61%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
1.1	المستهدف 100% ضمان الحق في الحصول على المعلومات 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **صدور القانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات ونشره في الجريدة الرسمية في سبتمبر 2020 وصدور اللائحة التنفيذية في يناير 2021.** • الاستمرار بتنفيذ العديد من برامج التوعية بالقانون وأهدافه وآلية تنفيذه وذلك من قبل **"نزاهة" وديوان الخدمة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني متمثلة بجمعية الشفافية الكويتية.** • تعاونت "نزاهة" مع ديوان الخدمة المدنية لعقد ورشة توعوية عن قانون حق الاطلاع على المعلومات في شهر 5 لعام 2022 حيث بلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة 48 جهة من أصل 75 جهة حكومية مستهدفة وبنسبة 64%. • قدمت "نزاهة" ورش توعوية للأمانة العامة لمجلس الأمة والهيئة العامة للبيئة في شهري 10 و11 لعام 2022. • جاري التنسيق مع "جمعية الشفافية الكويتية" لدعم جهودها نحو مراقبة تطبيق القانون. • **أدرجت الحكومة ضمن برنامج عملها 2022 – 2026 مشروع تعديل قانون حق الاطلاع على المعلومات من قبل وزارة العدل ليتم تكليف جهة عامة بمسؤوليات تنفيذه.**	نزاهة Nazaha
1.2	المستهدف 75% مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية 75% انجاز معظم الأعمال	• تقوم وزارة الداخلية بإعداد وتنقيح المسودة النهائية لمشروع قانون "تمويل الحملات الانتخابية" وذلك بعد أخذ ملاحظات عدد من الجهات الحكومية والتشريعية وبعض مؤسسات المجتمع المدني تمهيداً لرفع المشروع للجهات المعنية بالمراجعة والاعتماد. • **أدرجت الحكومة مشروع إنشاء "هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات العامة" بالإضافة إلى تطوير العملية الانتخابية ومواكبة مستجداتها من قبل وزارة الداخلية وذلك خلال السنوات المحددة في برنامج عمل الحكومة 2022-2026.**	وزارة الداخلية
1.3	المستهدف 100% تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **الانتهاء من كافة إجراءات المبادرة وجاري عملية التطبيق النهائي والتقييم لعملية الالتزام بتقديم إقرارات الذمم المالية وفحصها وذلك وفقاً لنصوص قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.** • استمرار "نزاهة" بعقد وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية بالتنسيق مع أصحاب المصلحة لضمان الالتزام بتقديم إقرارات الذمم المالية وتوفر كافة البيانات. • بلغت نسبة الالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية: 99% وبلغت نسبة الفحص: 91%.	نزاهة Nazaha

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
1.4	المستهدف 75% الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة 25% جاري التنفيذ	• **ضم برنامج عمل الحكومة 2022 – 2026 مشروع تعديل قانون "الجهاز المركزي للمناقصات العامة" وذلك من قبل وزارة التجارة والجهاز المركزي للمناقصات العامة خلال السنة الأولى وفقاً لبرنامج عمل الحكومة 2022-2026.**	
1.5	المستهدف 100% دعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات 10% بدأ التحضير	• بدأت «نزاهة» بإعداد نموذج ارشادي وفقا لأفضل الممارسات حول التقارير السنوية وآلية اعدادها ومحتوياتها بما يحقق اعلى مستويات الشفافية. • تعتزم «نزاهة» عقد ورشة عمل مع أصحاب الاختصاص لعرض آلية نشر المعلومات لتقييمها والخروج بالتوصيات حتى يتم نشرها لكافة الجهات الحكومية وذلك خلال الربع الرابع للسنة المالية 2022–2023. • سيتم إعداد تقرير تحليلي لقياس نسبة الجهات الحكومية التي ساهمت بتدريب موظفيها على الآلية بعد الانتهاء من نشرها.	Nazaha نزاهة



الشفافية وحق الإطلاع

الأولوية رقم 2: التعيين والترقية في القطاع العام

حالة التقدم المحرز: 75%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
2.1	المستهدف 100% إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول الى الوظيفة العامة والتدرج فيها 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• أعد ديوان الخدمة المدنية مشروع قانون بتعديل بعض أحكام مرسوم قانون رقم 15 لسنة 1979 ورفعه لمجلس الوزراء في شهر مارس 2021 متضمناً تحديث قانون ديوان الخدمة المدنية للسماح بوضع نظام مركزي للتوظيف في كافة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والمستقلة يتولى الديوان تنفيذه بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. • أدرجت الحكومة مشروع اعتماد خطة وطنية لتوفير الوظائف للمواطنين في نطاق الاحتياجات الفعلية والإمكانيات المتاحة تنهي مدد انتظار الوظائف أو شحها في كافة القطاعات من قبل مجلس الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى العاملة بالإضافة إلى التعاون مع وزارة المرأة نحوه معاملة الرجل والمرأة وفق معايير الكفاءة والجدارة في التعيين والترقية والتكليف بالمناصب العليا وذلك وفقاً لبرنامج عمل الحكومة 2022-2026	
2.2	المستهدف 100% إقرار الية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية 75% انجاز معظم الأعمال	• بناء على تكليف مجلس الوزراء السابق في سبتمبر 2021 أعد ديوان الخدمة المدنية دراسة عن آلية جديدة لتعيين وترقية القياديين والإشرافيين وتم مناقشتها مع مجلس الخدمة المدنية وفق نظم وصلاحيات المجلس حيث كانت التوصية بأن المشروع بحاجة إلى المزيد من الدراسة. • أدرج مجلس الوزراء الحالي في برنامج عمله 2022 – 2026 مشروع تكليف مجلس الخدمة المدنية بتنظيم التعيين في الوظائف القيادية وفق معايير الكفاءة والجدارة بالإضافة إلى إعادة النظر في الرواتب المبالغ فيها لعدد من المناصب العليا في الجهات الحكومية، كما سيتم تكليفهم بتنفيذ آليات لقياس أداء القياديين.	
2.3	المستهدف 75% تدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في انشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم 75% انجاز معظم الأعمال	• انتهاء ديوان الخدمة المدنية من إعداد مشروع مرسوم لإنشاء مركز التدريب الحكومي يهدف إلى الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية في كافة الأجهزة الحكومية المختلفة من خلال تطوير المهارات والارتقاء بمستوى الخدمات العامة، حيث تم رفع المشروع لمجلس الوزراء بتاريخ 30/3/2021 للاعتماد.	

تسليط الضوء على التوظيف والترقيات في القطاع العام

تحكم قوانين وتعاميم ديوان الخدمة المدنية عملية التوظيف في الجهات الحكومية التي تندرج تحت إشراف الديوان.

يتم تنظيم عملية التوظيف عبر نظام آلي مركزي والذي يمكّن المواطنين من التقديم على الوظائف عبر الإنترنت ويتم نشر كافة الوظائف الشاغرة عبر الإنترنت أيضاً.

أصدر ديوان الخدمة المدنية **التعاميم رقم 25 لسنة 2006 ورقم 30 لسنة 2015** بشأن الوظائف الإشرافية (مدير، مراقب، رئيس قسم، رئيس شعبة) والمتضمنة متطلبات واضحة (مثل المتطلبات الأكاديمية والخبرة) وذلك من أجل التوظيف في الوظائف الإشرافية وتنظيم العملية (مثل الاعتماد على توصية من لجنة الموارد البشرية). هذان التعميمان يحددان المتطلبات الدنيا، ولكن يمكن للجهات الحكومية المعنية إضافة معايير فرز أخرى دون الإخلال بالمتطلبات الدنيا.

تشترط صحة قرارات التعيين والترقيات الموافقة المسبقة من قبل مراقبة ديوان الخدمة المدنية، وهذا إجراء اعتمده الديوان بغرض ضمان أن هذه القرارات تجري وفقاً للقواعد والقوانين ذات الصلة.

تم اعتماد آلية شفافة للتظلم تتيح لأي مواطن عنده أية شكوك في عملية التوظيف الخاصة به بأن يتظلّم وفقاً للاجراءات المعتمدة. كما جاء قانون حق الاطلاع ليعزز حق المواطن في طلب الاطلاع على أية بيانات خاصة به وفقاً للقانون.

يحكم وينظم **التعميم رقم 18 لسنة 2011** الترقيات في الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الخدمة المدنية.

بالنسبة للوظائف القيادية، يحدد **التعميم رقم 8 لسنة 2018** معايير توظيف واضحة (بما في ذلك الحد الأدنى للخبرة والمتطلبات الأكاديمية والأداء الوظيفي السابق.. إلخ) على أن يتم تحديد [illegible] مرشحين على الأقل للوظيفة ممن يخضعون إلى الاختبارات والمقابلات. تعطي هذه العملية الأولوية للترقيات الداخلية عن المرشحين من الخارج.

الأولوية رقم 3: النزاهة في أداء الوظيفة العامة

حالة التقدم المحرز: 75%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
3.1	المستهدف 100% مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **قام ديوان الخدمة المدنية بإصدار تعميم رقم (2) لسنة 2021 خاص بمدونة سلوك محدثة على كافة الجهات الحكومية.** • أطلقت نزاهة حملات توعوية مستمرة حول مدونات السلوك والغاية منها والمبادئ التي يجب ان تتضمنها في القطاع العام.	
3.2	المستهدف 50% اعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول مدونة سلوك موظفي القطاع العام 50% في منتصف التنفيذ	• يقوم الديوان بالتدريب على مدونة السلوك الوظيفي للجهات الحكومية كما أعد الديوان برنامج تدريبي حول مدونة السلوك الجديدة وإدراجه ضمن خطة التدريب السنوية. • بلغ عدد المتدربين على المدونات حتى 2022: **1030 متدرب** • خاطب الديوان كافة الجهات الحكومية لإلزامهم بإضافة برامج تدريبية حول مدونة السلوك الوظيفي في خططهم التدريبية السنوية.	

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
3.3	المستهدف 25% إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الامة والعاملين بمجلس الامة  انجاز معظم الأعمال	**أ. موظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة: 100% (مرحلة التقييم النهائي و التطبيق)** • ر مدونة سلوك وظيفي لموظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة بقرار رقم (13) الصادر في اجتماع مكتب مجلس الأمة رقم (4) في شهر فبراير 2021. • إعداد برامج تدريبية مصورة للعاملين بالأمانة لشرح مدونة السلوك و يم حملة توعوية وتعميمها على عدد (650) موظف في الأمانة بهدف رفع مستوى الوعي لمدونة السلوك الوظيفي. **أعضاء مجلس الأمة: 25% (جاري التنفيذ)** • قدم خلال الفصل التشريعي السابع عشر في دور الانعقاد العادي الأول (الحالي) اقتراح بقانون بتعديل أكثر من (30) مادة في شأن القانون رقم 12 لسنة 1963 الخاص باللائحة الداخلية لمجلس الأمة، اشتمل الاقتراح بقانون مادة واحدة تنظم أحكام قبول الهدايا للسادة أعضاء مجلس الأمة والنص على عقوبة الرشوة في حال مخالفة أحكامها.	مجلس الأمة
3.4	المستهدف 75% دعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العاملين تحت اشرافهم  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **أصدر المجلس الأعلى للقضاء مدونة سلوك خاصة برجال القضاء والنيابة العامة في أكتوبر 2021.** • قام معهد الدراسات القضائية بإعداد وتنفيذ **(4)** برامج تدريبية حول "**قيم وتقاليد القضاء ومدونة السلوك القضائي**" والتي تم تنفيذها للسادة قضاة المحكمة الكلية وأعضاء النيابة العامة ، حيث تم تدريب 127 باحث قانوني مرشحين للعمل وكلاء للنائب العام ، وتدريب 104 وكيل نيابة عن مدونة السلوك القضائي، و41 عضو من النيابة العامة المنقولين للعمل قضاة بالمحكمة الكلية عن القيم والتقاليد القضائية.	
3.5	المستهدف 75% دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **إصدار مدونة سلوك خاصة بأعضاء الشرطة وأخرى خاصة بموظفي الوزارة وتم تعميمهما في أكتوبر 2021.** • البدء بإعداد وتنفيذ دورات تدريبية لتنمية المهارات الإدارية والسلوكية في التعامل مع الطلبة العسكريين وأخلاقيات العمل وسلوك أعضاء قوة الشرطة لدى موظفي وزارة الداخلية وأعضاء الشرطة حيث بلغ عدد المتدربين منذ إصدار المدونة وحتى تاريخه 27 متدرب.	وزارة الداخلية

الأولوية رقم 4: المساءلة في القطاع العام

حالة التقدم المحرز: 48%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
4.1	المستهدف 75% تطوير إدارة أداء الموظفين العاملين وإجراء تقييمات دورية لهم  جاري التنفيذ	• أفاد ديوان الخدمة المدنية بأنه قد قام بإعداد دراسة تطوير آلية التقييم لموظفي الجهات الحكومية ورفعها لمجلس الوزراء. • تم عقد اجتماع بين رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد ورئيس ديوان الخدمة المدنية في نوفمبر 2022 للوقوف على آخر مستجدات سير أعمال تنفيذ المبادرات الخاصة بالديوان وبحث أهم التحديات وسبل معالجتها لتحقيق الأثر المنشود من تنفيذها. • **يعتبر تعزيز المهنية وتضييق شروط العمل في القطاع العام من أحد أجندة الإصلاح في برنامج عمل الحكومة 2022-2026 وذلك عبر تأسيس أنظمة ممنهجة لإدارة الأداء في القطاع العام من خلال** **1. وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس للموظفين الأفراد.** **2. المتابعة المنتظمة لمسيرة التقدم نحو الأهداف** **3. مكافأة الأداء الجيد** **4. دعم تطور فرق العمل** • **بالإضافة إلى تأسيس (الهيئة الوطنية للشفافية) التي ستتولى دعم المؤسسات في تطبيق برامج تطوير الأداء وتوفير أدوات إدارة الأداء وتعزيز شفافية إدارة الأداء.**	ديوان الخدمة المدنية

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
4.2	المستهدف 75% مراجعة وتعزيز معايير المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **إصدار دليل إرشادي معياري للتدقيق الداخلي لكافة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة في سنة 2019.** • **أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (383) لسنة 2011 الخاص بتكليف الجهات الحكومية بإنشاء مكاتب التفتيش والتدقيق.** • قام مجلس الوزراء بتكليف ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في تعميم الدليل الوطني للحوكمة المؤسسية بالجهاز الإداري للدولة في يناير 2022. • وفقا لتقرير [illegible] السنوي للسنة المالية 22/21 قام الديوان بمراجعة وتحليل مدى التزام الجهات الحكومية المشمولة برقابة الديوان بتطبيق مبادئ الحوكمة حيث بلغ عدد تلك الجهات 66 جهة حكومية (30 وزارة وإدارة حكومية، 20 جهة عامة ذات ميزانية ملحقة، 16 مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة) ولوحظ أثناء إعداد التقييم وجود تحسن في مجمل مبادئ الحوكمة على مستوى كافة الجهات المشمولة بالرقابة. • بناءً على تقييم الديوان عن مدى فعالية إدارات التدقيق الداخلي في الجهات المشمولة برقابته لسنة 2019–2020 بلغ عدد الجهات التي لديها إدارات التدقيق الداخلي 81 جهة من أصل 86 جهة وبلغت الإدارات المفعلة والمفعلة إلى حد ما 49 إدارة وبلغت الإدارات الغ[illegible] مفعلة 32 إدارة. • جاري التنسيق بين ديوان المحاسبة و "نزاهة" حول دعم الجهود الرامية لاستكمال تفعيل إدارات التدقيق الداخلي في كافة الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة. • **أدرجت الحكومة الحالية مشروع اعتماد آلية لمعالجة الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية وتقارير وحدات التدقيق والتفتيش الموجودة في كافة الجهات الحكومية من قبل جهاز متابعة الأداء الحكومي وذلك خلال السنة الأولى وفقاً لبرنامج عمل الحكومة 2022-2026.**	ديوان المحاسبة State Audit Bureau
4.3	المستهدف 100% مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة  في منتصف التنفيذ	**إصدار دليل التدقيق على تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المملوكة من الدولة من قبل ديوان المحاسبة في سنة 2019.** • قام ديوان المحاسبة بإعداد أدوات لتقييم تدابير النزاهة والمساءلة في المؤسسات المملوكة للدولة بناءً على مجموعة من القواعد ومنها: **1. التحديد السليم للمهام والمسؤوليات** **2. ضمان نزاهة التقارير المالية** **3. وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية** **4. تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية** **5. تشجيع تحسين الأداء** • من المخطط أن تقوم "نزاهة" بتعزيز الجهود المبذولة من قبل ديوان المحاسبة وذلك من خلال البحث بسبل تشجيع الشركات المملوكة للدولة على تطبيق الدليل. • وفقاً لتقرير ديوان المحاسبة السنوي لسنة 22/21 قام الديوان بمراجعة وتحليل نماذج الحوكمة الخاصة بمدى التزام الشركات المشمولة برقابته بقواعد الحوكمة حيث بلغ عدد الشركات **23 شركة** مقسمة إلى **4 شركات خاضعة لهيئة أسواق المال** حيث تراوحت نسبة الالتزام ما بين 82% و 98% **و11 شركة خاضعة لقانون الشركات رقم (1) لسنة 2016** تتراوح نسبة الالتزام فيها ما بين 50% و 81% و**8 شركات للقطاع النفطي** تتراوح نسبة الالتزام فيها ما بين 67% و 82%.	نزاهة Nazaha
4.4	المستهدف 100% إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح  انجاز معظم الأعمال	**وافق مجلس الأمة في المداولة الثانية على مشروع قانون جديد في شأن تعارض المصالح في شهر ديسمبر 2022.**	نزاهة Nazaha

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
4.5	المستهدف 75% تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الاثراء غير المشروع بشكل فعال  في منتصف التنفيذ	• مراجعة القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية من قبل "نزاهة" وتم اعداد مشروع التعديل عليه ومن ضمن التعديلات الجزئية المتعلقة بتجريم الإثراء غير المشروع وتوسعة نطاق الأشخاص المشمولين في القانون • تم اعتماد مشروع التعديل على القانون من قبل مجلس الأمناء في "نزاهة" في ديسمبر 2022 وتم ارساله الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة. • **أدرج مجلس الوزراء في برنامج عمل الحكومة 2022 – 2026 مشروع تكليف وزارة العدل بتطوير قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد من أجل حوكمة إدارتها وهيكلتها وتعزيز صلاحياتها في الكشف عن الفساد ومرتكبيه خلال السنة الأولى وفقا للبرنامج.**	

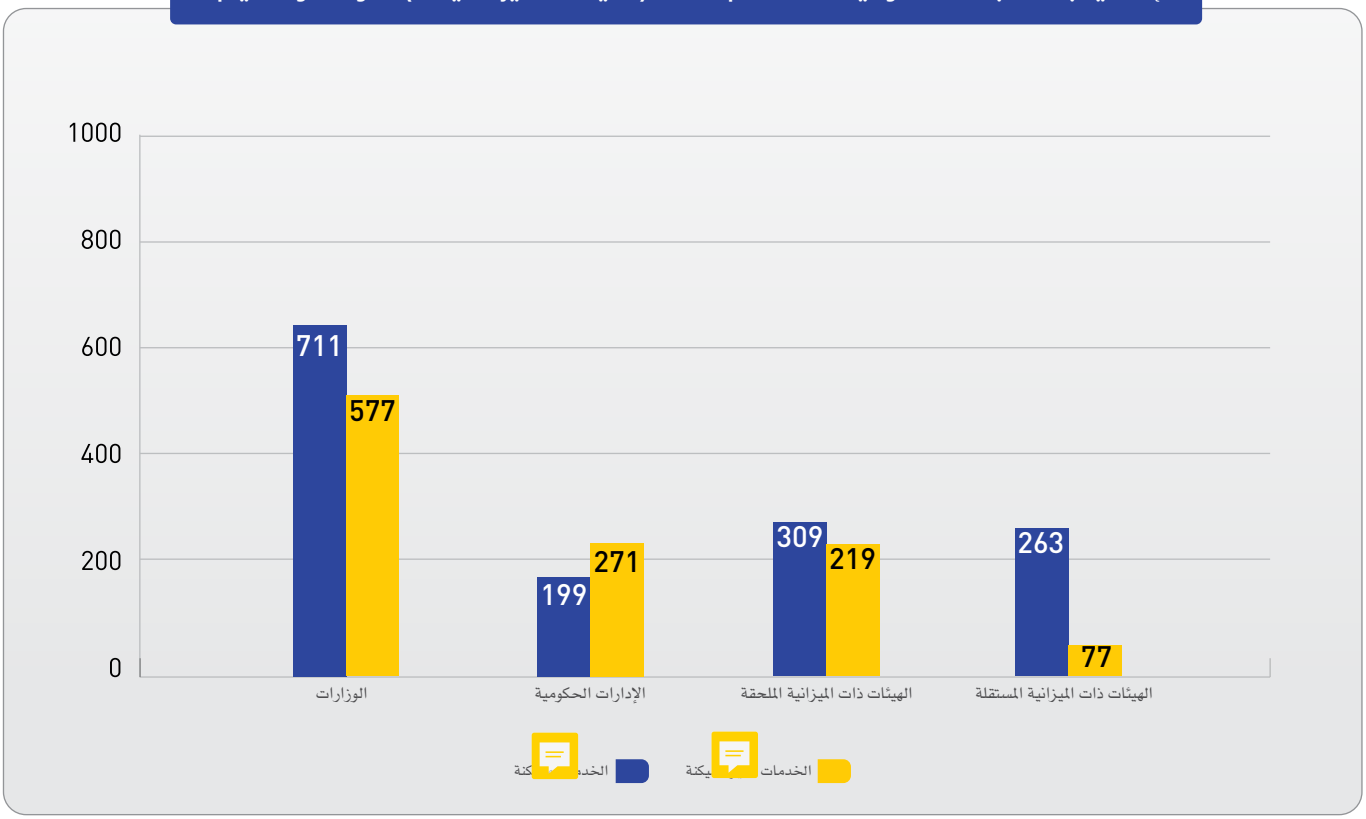
الأولوية رقم 5: فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

حالة التقدم المحرز: 35%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
5.1	المستهدف 100% مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة  في منتصف التنفيذ	• **إعداد دليل إرشادي لتطوير الخدمات الحكومية وتوثيق الإجراءات وتبسيطها وتعميمها على كافة الجهات الحكومية وفق تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 24/2020 في شهر ديسمبر 2020.** • قيام ديوان الخدمة المدنية بحصر الخدمات المقدمة للجمهور **ذات الأولوية** بهدف مراجعتها وتبسيطها حيث بلغ عدد الخدمات التي تم حصرها: **166 خدمة مقدمة من قبل 23 جهة حكومية.** • حصر أسماء الجهات الحكومية التي تم الانتهاء من إدخال جميع خدماتها مع بياناتها الأساسية والمعتمدة من قبل فريق الديوان حيث بلغ عدد الجهات (41) جهة حكومية • حصر الخدمات المميكنة والغير مميكنة لجميع الجهات الحكومية المعتمدة في نظام دليل الخدمات الحكومية مع إعداد تقرير بالإحصائيات للخدمات المعتمدة لجميع الجهات الحكومية حسب التصنيف (أفراد / قطاع خاص / جهات حكومية). • يعتمد نجاح هذه المبادرة على تعاون جميع الجهات الحكومية التابعة للديوان بإدخال البيانات المطلوبة من خلال نظام الخدمة المتكاملة وتطبيق الدليل الإرشادي لتطوير الخدمات الحكومية. الشكل البياني في الصفحة رقم (51) يوضح إحصائية بعدد الجهات الحكومية التي تقدم خدمات (مميكنة/غير مميكنة) للمواطن والمقيم	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
5.2	المستهدف 75% متابعة العمل على اعداد وتطوير منصات الحكومة الالكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة  مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **منذ بداية 2021 قام مجلس الوزراء بإصدار عدة قرارات لتشكيل لجان وفرق فنية وتنسيقية لاستكمال إطلاق التطبيق الحكومي الموحد "سهل".** • تم إطلاق تطبيق "**سهل**" بتاريخ 2021-09-15. • بلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة بالتطبيق **(28)** جهة من أصل **(70)** جهة حكومية، حيث بلغ عدد الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين من مختلف الجهات **(279)** خدمة الكترونية، وتم انجاز ما يعادل **8,526,477** معاملة منذ انطلاق المنصة في سبتمبر 2021 حتى يناير 2023. • بلغ عدد المستخدمين حتى يناير 2023 **(1,018,249)** مستخدم. • تم إطلاق تطبيق "سهل للأعمال" في شهر ديسمبر 2022 والذي يهدف إلى تمكين أصحاب الشركات والمؤسسات من إنجاز معاملاتهم عبر نافذة واحدة. • بلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة بتطبيق «سهل للأعمال» **(16)** جهة تقدم 141 خدمة حتى يناير 2023. • **أدرج مجلس الوزراء في برنامج عمل الحكومة 2022-2026 مشروع العمل على رقمنة الخدمات الحكومية والمكلف بتنفيذها الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وذلك تحت محور الرقابة والتقييم والرقمنة.**	الهيئة العامة للمعلومات المدنية THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION

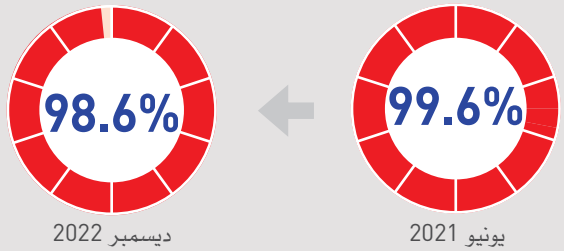
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
5.3	المستهدف 100% دلة مبسطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيا والكترونيا 25% جاري التنفيذ	• **إعداد دليل إرشادي لتطوير الخدمات وتوثيق الإجراءات وتبسيطها بناءً على التعميم رقم (24) لسنة 2020 الذي يعتبر منظومة رقمية متكاملة لتعريف خدماتها وكيفية توثيق الإجراءات وتبسيطها وتعميمه على جميع الجهات الحكومية وإدراجه في الموقع الرسمي للديوان.** • إضافة حقل جديد في نظام دليل الخدمات الحكومية (الإجراءات) و (تصنيف الخدمات) ليتم تعبئتها من قبل الجهات الحكومية ويتم متابعتها ومراجعتها من قبل فريق الديوان، كما تم مخاطبة الجهات الحكومية لإضافة الإجراءات حتى يكون دليل شامل كافة الخدمات الحكومية. • يستمر الديوان بمتابعة كافة الجهات الحكومية لإدخال إجراءاتهم، كما يتعاون الديوان مع الجهات لتقديم التدريب اللازم نحو إعداد أدلة الإجراءات الخاصة بهم. • يعتمد نجاح هذه المبادرة على تعاون جميع الجهات الحكومية التابعة للديوان بإدخال البيانات المطلوبة من خلال نظام الخدمة المتكاملة وتطبيق الدليل الإرشادي لتطوير الخدمات الحكومية.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
5.4	المستهدف 75% ادماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام 10% بدأ التحضير	• بدأت "نزاهة" بإعداد دراسة عن الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين بهدف مراجعتها وتقييم مخاطر الفساد بها بحيث يتم تحديد أكثر الخدمات عرضه للفساد والوصول لتوصيات خاصة لمعالجة هذه المخاطر. • **أدرج مجلس الوزراء مشروع إنشاء مجلس السياسات العامة والحوكمة بديلا عن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية يختص بوضع السياسات العامة وتطبيق الحوكمة وإدارة المخاطر على الجهات العامة، بالإضافة إلى وضع تصنيف لجودة المراكز الخدمية لعدد من الجهات الحكومية وذلك وفقاً لبرنامج عمل الحكومة 2022-2026.**	ديوان المحاسبة State Audit Bureau

إحصائية بعدد الجهات الحكومية التي تقدم خدمات (مميكنة - غير مميكنة) للمواطن والمقيم:

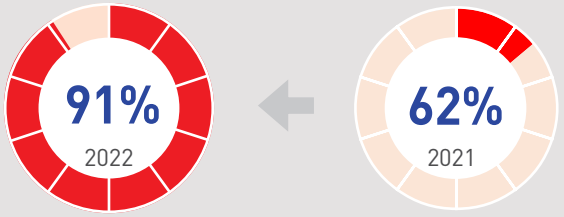


تسليط الضوء على أنشطة إقرارات الذمة المالية

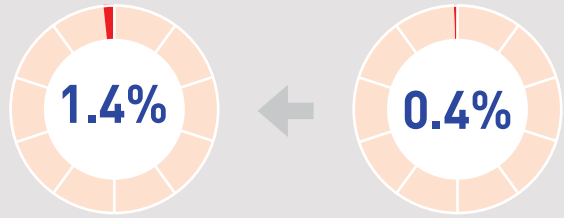
نسبة الالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية



نسبة الإقرارات التي تم فحصها



نسبة عدم الالتزام كلياً بالتقديم



الالتزام

إجمالي عدد الإقرارات المستلمة

3685

نسبة الاستلام



عدد الإقرارات حسب نوع الإقرار

إقرار أول	تحديث إقرار	إقرار نهائي	الإجمالي
1342	1162	1181	3685

عدد الإقرارات حسب أعلى 5 صفات وظيفية

مدير إدارة أو من في حكمه	887
أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية	608
عضو مجلس إدارة هيئة رياضية	325
عضو في النيابة العامة	269
خبير في وزارة العدل	230
إجمالي أعلى 5 صفات وظيفية	2346

عدد الإقرارات حسب أعلى 5 جهات حكومية

وزارة العدل	845
وزارة الداخلية	331
جامعة الكويت	165
إدارة الفتوى والتشريع	165
مجلس الأمة	99
إجمالي إقرارات أعلى 5 جهات حكومية	1622

عدد الإقرارات غير المقدمة حسب أعلى 5 صفات وظيفية

عضو مجلس إدارة هيئة رياضية	14
أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية	13
مدير إدارة أو من في حكمه	13
عضو في النيابة العامة	6
موثق في إدارة التسجيل العقاري أو إدارة التوثيق بوزارة العدل	3
الإجمالي	49

تعارض المصالح



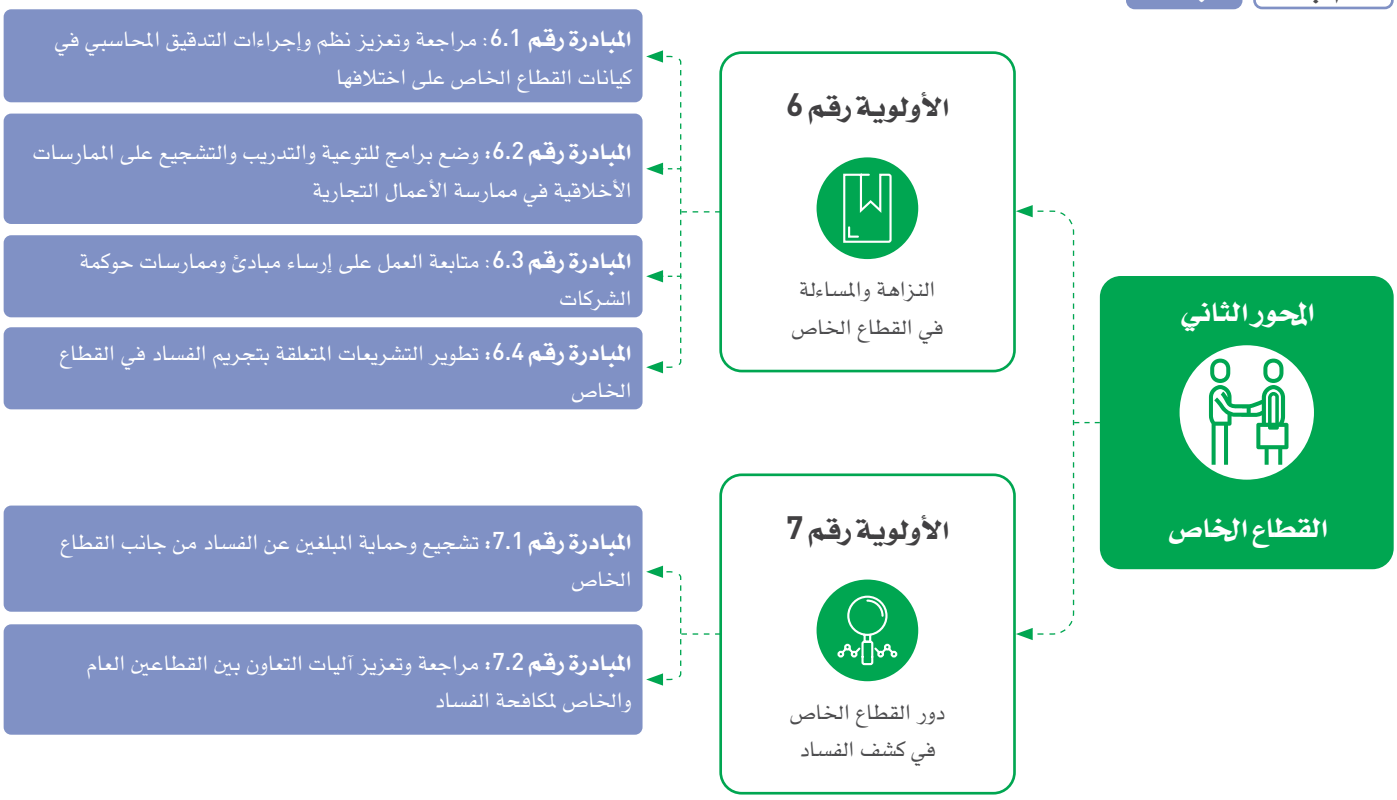
2. المحور الثاني: القطاع الخاص

الهدف الاستراتيجي: تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

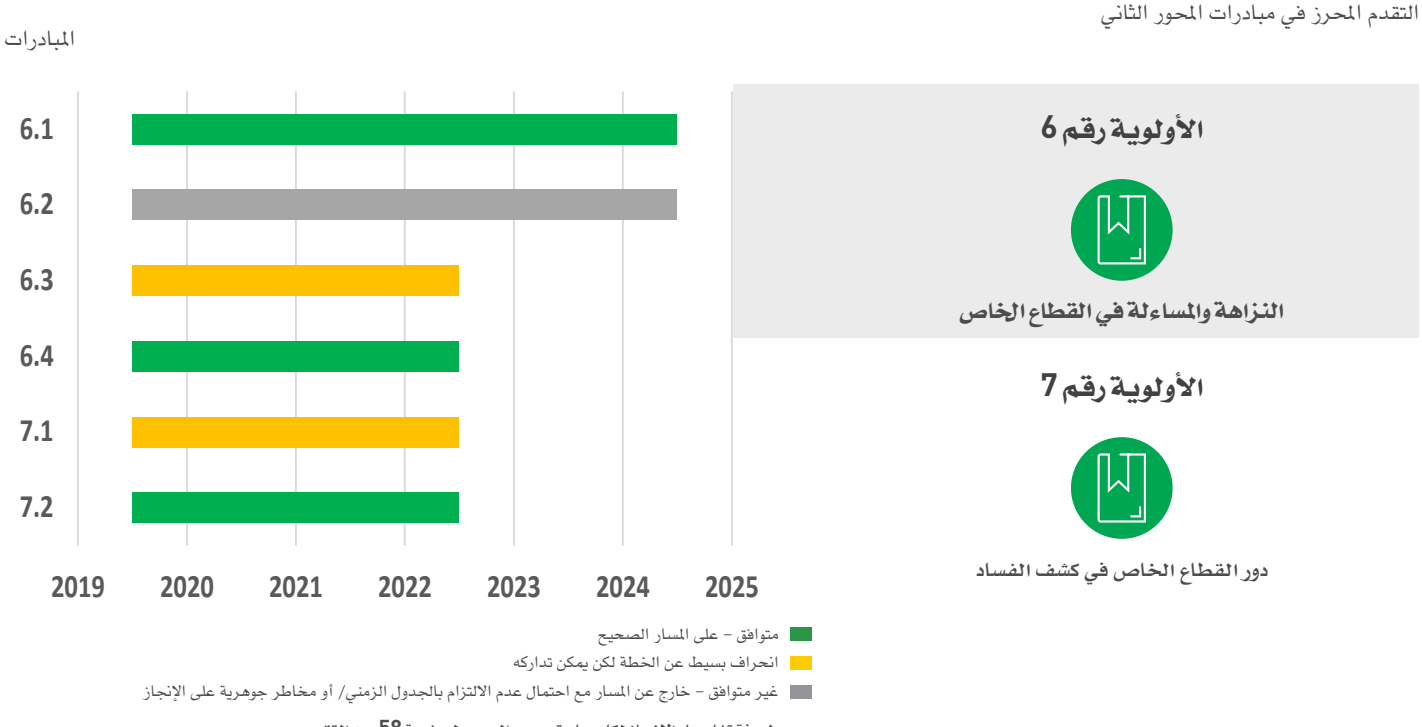
أ) نظرة عامة عن التقدّم المحرز

المبادرات في المحور الثاني:

لم تبدأ | بدأت



التقدم المحرز في مبادرات المحور الثاني

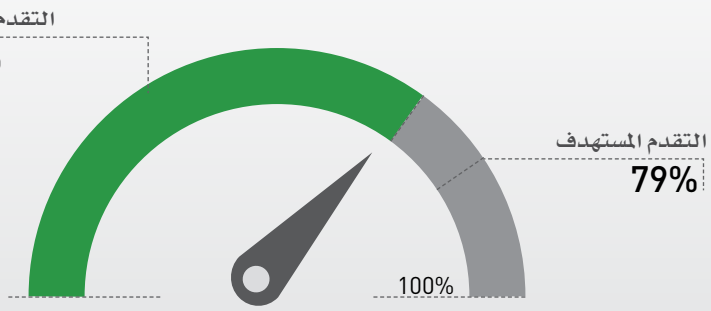


لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة 58 من التقرير

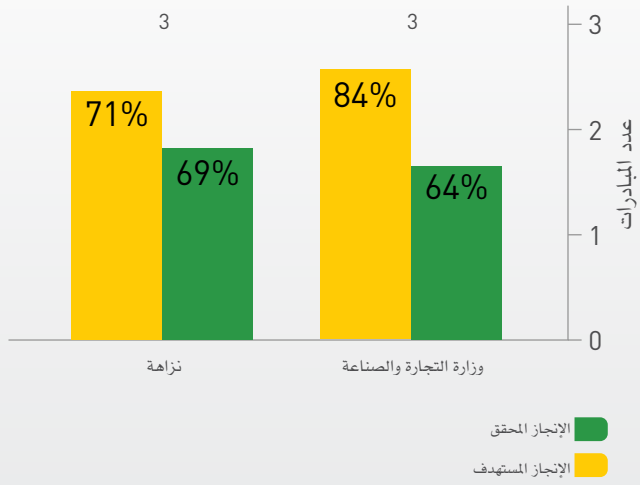
ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

العنصر	النتيجة
المحور الثاني  **القطاع الخاص**	تمكين القطاع الخاص من لعب دور فعال كشريك في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
الأولوية رقم 6 النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص	بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي والتي توفّر تكافؤ الفرص للمستثمرين وتعزز التطور المستدام للمجتمع ككل وتعزز من مركز الكويت في الأعمال التجارية العالمية والأسواق المالية.
الأولوية رقم 7 دور القطاع الخاص في كشف الفساد	زيادة في مستوى التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه

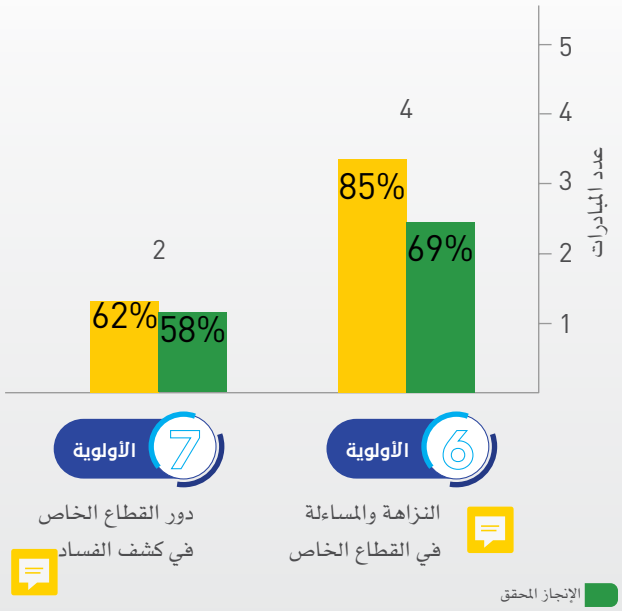
حالة التقدم المحرز في المحور



الجهة المنفّذة للمبادرة



التقدم المحرز في الأولويات

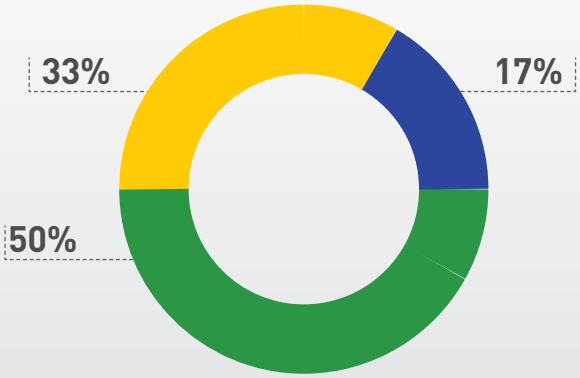


توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقا لنسبة الإنجاز



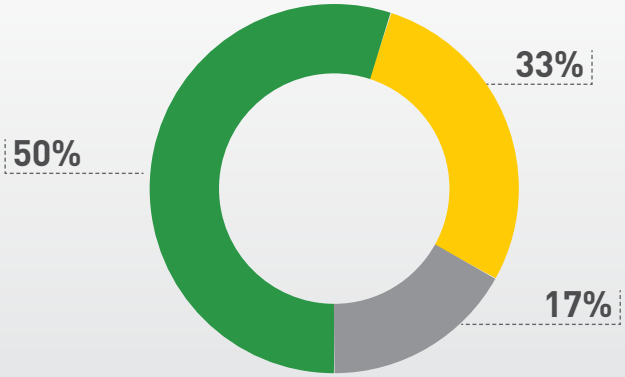


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الانجاز



- جاري التنفيذ – التقدّم حتى [illegible] من خطوات المبادرة
- انجاز معظم الأعمال – التقدّم حتى [illegible] من خطوات المبادرة
- التطبيق النهائي والتقييم – التقدّم حتى 100% من خطوات المبادرة

نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



- متوافق – على المسار الصحيح
- انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
- غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

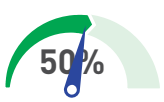


يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 6: النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص

حالة التقدم المحرز: 69%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
6.1	المستهدف 100% مراجعة وتعزيز نظم وإجراءات التدقيق المحاسبي في كيانات القطاع الخاص على اختلافها  100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• وفقاً للقوانين الحالية، تلتزم جميع أنواع الشركات بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية [illegible] د البيانات المالية بآخر تحديثاتها، إلى جانب اعتماد المبادئ والسلوكيات المهنية للاتحاد الدولي للمحاسبين والالتزام بها. • اشتملت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما على أحكام ومتطلبات لمراقبي الحسابات الذين يقومون بأعمال المراجعة والتدقيق للأشخاص المرخص لهم والشركات الكويتية المدرجة في البورصة وأنظمة الاستثمار الجماعي والشركات ذات الغرض الخاص المرخص لها من الهيئة، وقامت الهيئة بتطوير الإطار الرقابي بهذا الشأن. • **صدور قانون مراقبي الحسابات رقم (103) لسنة 2019، كما تم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون بتاريخ 9/2/2020 بقرار رقم (13) لسنة 2019.** • قامت وزارة التجارة والصناعة بالبدء بتنفيذ خطة تدريب وتطوير مهنة " مراقبي الحسابات " بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وذلك تطبيقا للمادة رقم (10) من اللائحة التنفيذية من قانون مراقبي الحسابات رقم (103) لسنة 2019. • اصدار قرارات وزارية في شهر فبراير 2022 بشأن تشكيل اللجان الخاصة بتنظيم أعمال مزاولة مهنة مراقبي الحسابات. • قامت وزارة التجارة والصناعة بتدشين نظام لمتابعة رفع ميزانيات الشركات وتم تدريب موظفي الوزارة على النظام لمراجعة وتحليل الميزانيات، وسيتم إطلاق البرنامج قريبا • **نظمت "نزاهة" حلقة نقاشية بتاريخ 29/12/2022، بشأن "دور مراقب الحسابات في مكافحة الفساد"** حيث تم مناقشة دور مراقب الحسابات في مكافحة الفساد من حيث الأطر القانونية والتنظيمية والممارسات العالمية والإقليمية وتم طرح بعض التجارب والتحديات بالتعاون مع المتحدثين الرئيسين ممثلين عن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وشركة ارنست اند يونغ الكويت وجمعية المحاسبين الكويتية، حيث شارك أكثر من 60 شخصا لحلقة النقاشية منهم 24 ممثل عن المكاتب المحاسبية	 
6.2	المستهدف 100% وضع برامج للتوعية والتدريب والتشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية  50% في منتصف التنفيذ	• تعتزم وزارة التجارة والصناعة تطبيق [illegible] برامج تدريبي توعوي افتراضي للتشجيع على الممارسات الأخلاقية في الأعمال التجارية، على [illegible] يكون الحصول على شهادة الاجتياز شرط إلزامي من شروط تجديد الرخص التجارية، وذلك بهدف التشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية. • استمرار تنفيذ برامج تدريبية مكثفة وواسعة النطاق من قبل هيئة أسواق المال [illegible] للشركات المعنية بتطبيق القاعدة السادسة "تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية" من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة. • استمرار التنسيق لتصميم برامج تدريبية بشأن التشجيع على الممارسات الأخلاقية من قبل مركز عبد العزيز الصقر للتنمية والتطوير التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت.	 

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
6.3	المستهدف 100% متابعة العمل على إرساء مبادئ وممارسات حوكمة الشركات 75% انجاز معظم الأعمال	• **ينص قانون الشركات على أن تقوم كل جهة رقابية بإصدار متطلباتها حول الحوكمة المؤسسية، وعليه أصدرت هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي أطر عمل شاملة للحوكمة المؤسسية للشركات الخاضعة لرقابتها ومنها:** 1. **بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة** 2. **التحديد السليم للمهام والمسؤوليات** 3. **ضمان نزاهة التقارير المالية** 4. **تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية** • قامت وزارة التجارة والصناعة خلال العام الماضي بالبدء بحصر مكاتب مراقبي الحسابات بهدف تنظيم ورش عمل خاصة لتعزيز حوكمة الشركات بالتعاون مع القطاع الخاص.	وزارة التجارة والصناعة هيئة أسواق المال Capital Markets Authority
6.4	المستهدف 100% تطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **وافق مجلس الأمة في المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (31) لسنة 1970 بما يشمل تحديد وتعيين المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري في جرائم الفساد وذلك في شهر ديسمبر 2022.** • لم يبت مجلس الأمة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير بالتعديلات الأخرى على قانون الجزاء والمتعلقة بتجريم الرشوة في القطاع الخاص وتجريم رشوة الموظف العام الأجنبي ضمن المشروع المعد من "نزاهة" والمحال من قبل مجلس الوزراء بمرسوم رقم (111) لسنة 2019.	نزاهة Nazaha

الأولوية رقم 7: دور القطاع الخاص في كشف الفساد

حالة التقدم المحرز: 58%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
7.1	المستهدف 50% تشجيع وحماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص 50% في منتصف التنفيذ	• قامت "نزاهة" بتقييم المخاطر المتعلّقة بعملية الإبلاغ في القطاع العام والخاص مع وضع توصيات بالتدابير المناسبة لزيادة وتعزيز الحماية للمبلغين عن الفساد العاملين بالقطاع العام بالإضافة إلى القطاع الخاص. • إعداد مشروع تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016، بما يكفل تحقيق غاية حماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص. • تم اعتماد مشروع التعديل على القانون من مجلس الأمناء "نزاهة" في ديسمبر 2022 وتم ارساله الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة.	نزاهة Nazaha
7.2	المستهدف 100% مراجعة وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• تهدف مذكرة التفاهم الموقعة بين "نزاهة" ووحدة التحريات المالية الكويتية في سنة 2020 إلى التعاون وتبادل المعلومات، بهدف التواصل مع البنوك المحلية للكشف عن الحسابات البنكية للأشخاص ذوي التحركات المالية المشبوهة بجرائم غسل أموال، وذلك بموجب أحكام قانون انشاء وحدة التحريات المالية الكويتية رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • تهدف مذكرة التفاهم الموقعة بشأن تبادل المعلومات بين "نزاهة" والشركة الكويتية للمقاصة، لتوفير بيانات الخاضعين لأحكام قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016 والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية. • بلغ عدد استعلام لجان الفحص في النزاهة حول أرصدة وحركة حسابات البنوك المحلية للخاضعين للذمة المالية عدد تراكمي حتى تاريخه بلغ 430 استعلام لفحص عناصر ملكية الأوراق المالية عن طريق الشركة الكويتية للمقاصة، و85 استعلام لأرصدة وحركة الحسابات البنكية عن طريق اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (وحدة التحريات المالية الكويتية)، وتم استلام جميع البيانات المطلوبة. • نسقت "نزاهة" حلقات نقاشية بهدف تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بحضور عدد من أصحاب المصلحة ممثلين عن القطاعين العام والخاص والجهات الرقابية في الدولة.	نزاهة Nazaha

3. المحور الثالث: المجتمع

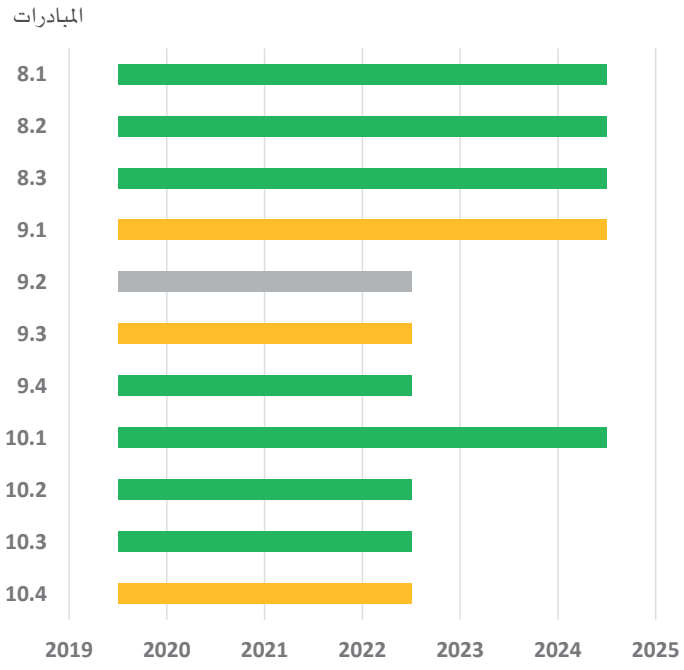
الهدف الاستراتيجي: تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

المبادرات في المحور الثالث:

لم تبدأ | بدأت





الأولوية رقم 8

التوعية العامة

الأولوية رقم 9

دور التربية والتعليم

الأولوية رقم 10

التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

متوافق – على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة 64 من التقرير

ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

النتائج المتوقعة

المحور الثالث

المجتمع

الأولوية رقم 8
التوعية العامة

الأولوية رقم 9
دور التربية والتعليم

الأولوية رقم 10
التعاون مع المجتمع المدني
ووسائل الإعلام

النتيجة

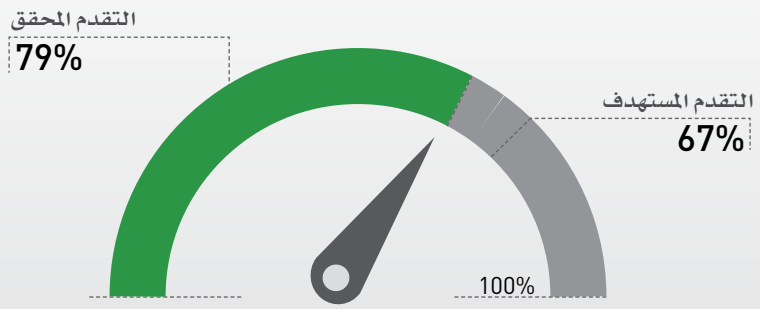
يشارك المجتمع بصورة أكبر في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ومكافحة الفساد

خلق ثقافة واعية وقائمة على ترسيخ قيم النزاهة ومبادئها وأخلاقها بالعمل مع كافة أطياف المجتمع

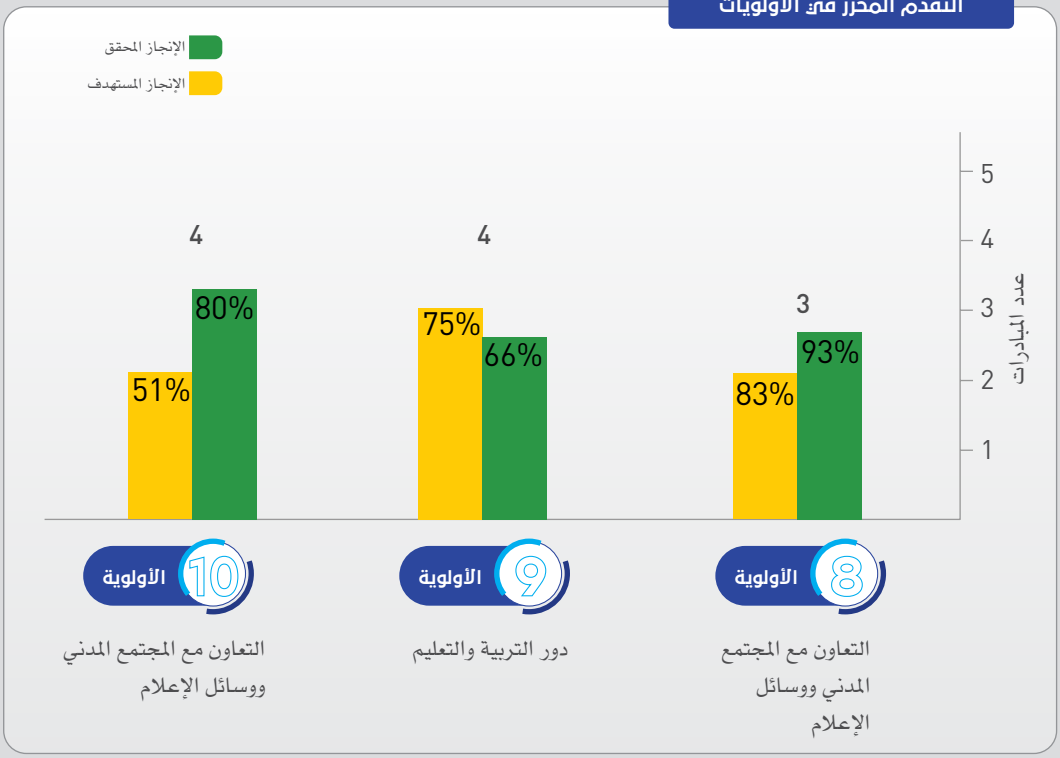
تدشين ثقافة النزاهة في أجيال المستقبل

تعزيز عملية الرقابة والكشف عن الفساد من خلال تدشين تعاون وتنسيق قويين مع منظمات المجتمع المدني والإعلام

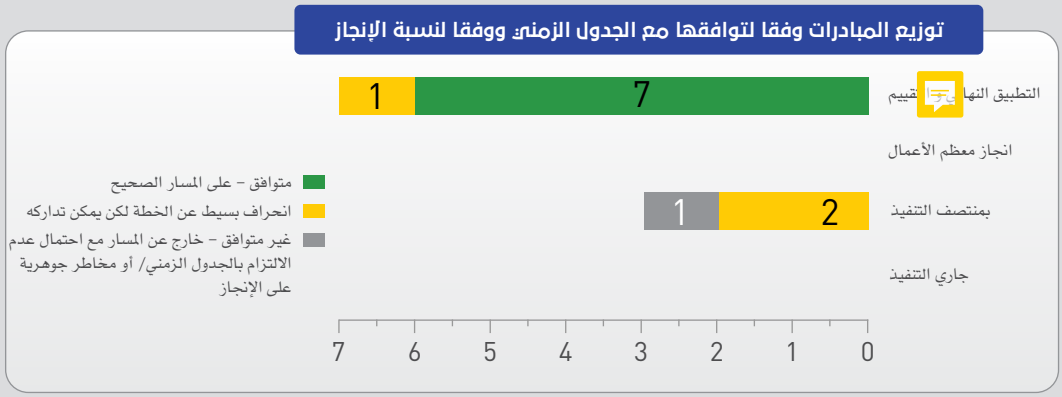
حالة التقدم المحرز في المحور



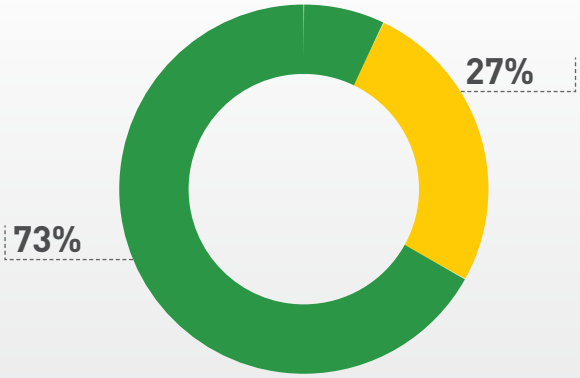
التقدم المحرز في الأولويات



توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقا لنسبة الإنجاز

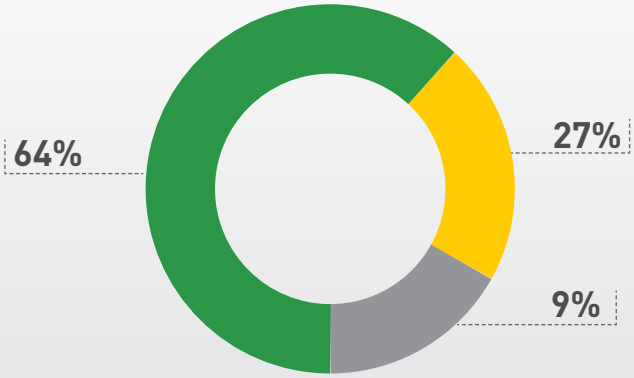


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



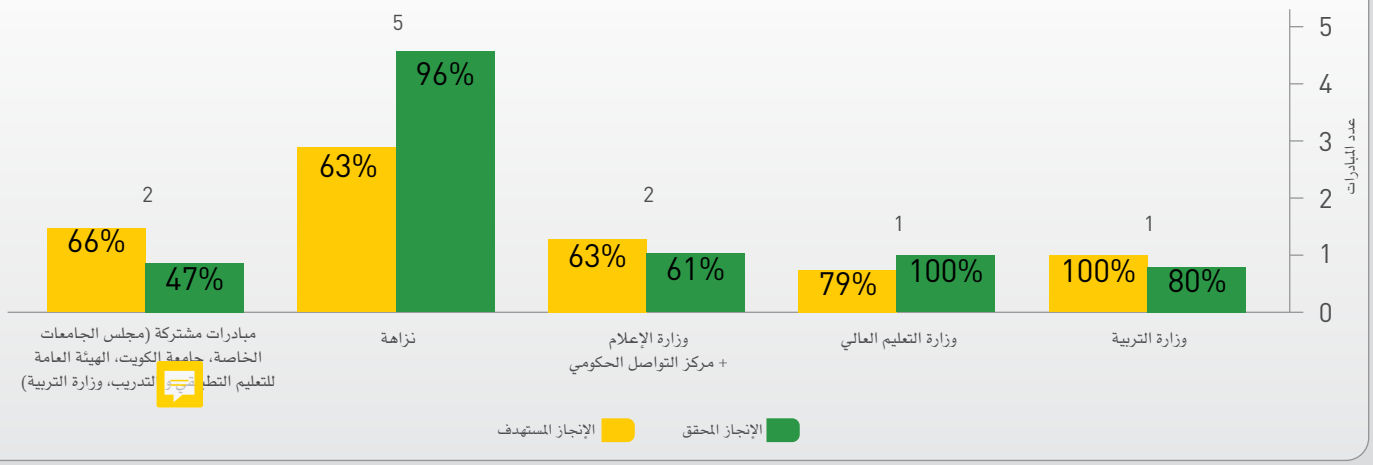
- جاري التنفيذ – التقدّم حتى 50% من خطوات المبادرة
- انجاز معظم الأعمال – التقدّم حتى 95% من خطوات المبادرة
- التطبيق النهائي والتقييم – التقدّم حتى 100% من خطوات المبادرة

نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



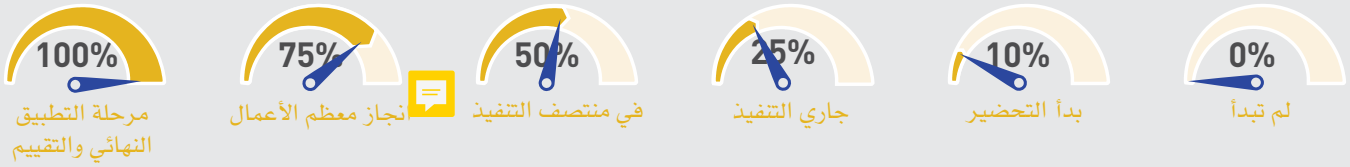
- متوافق – على المسار الصحيح
- انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
- غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

الجهة المنفّذة للمبادرة



تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 8: التوعية العامة

التقدم المحرز: 93%

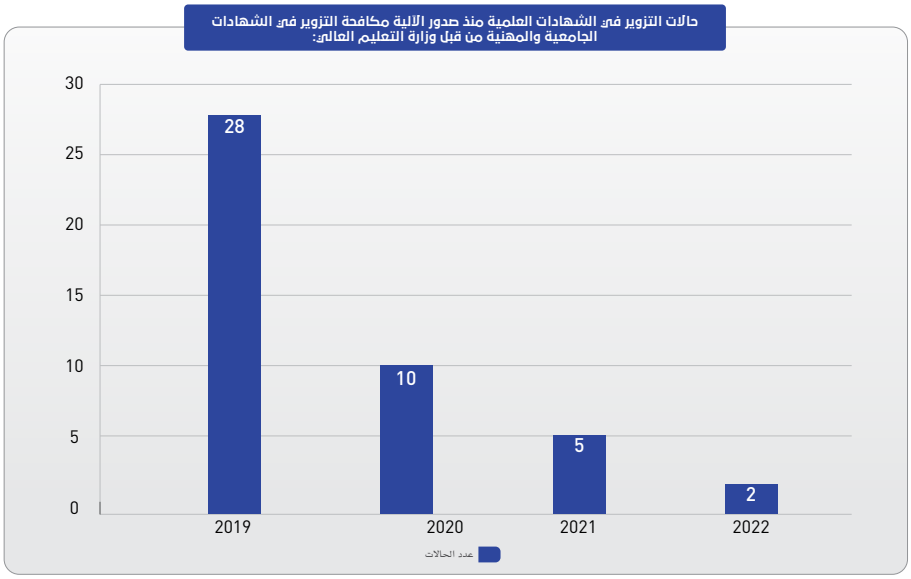
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
8.1	المستهدف 100% إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ "رؤية كويت جديدة 2035" 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• الاستمرار بتنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية **باستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024** وعلاقتها برؤية دولة الكويت 2035 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. • قامت نزاهة بإطلاق استبيان وطني لقياس مستوى الوعي لدى المواطنين والمقيم حول استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وارتباطها برؤية «كويت جديدة 2035 **وقد بلغ مستوى الوعي 21%.** • أعد قطاع الوقاية في «نزاهة» تقرير احصائي حول نتيجة الاستبيان بهدف تقييم فعالية الحملات التوعوية وتطويرها لسنة 2023-2024 لرفع مستوى الوعي.	نزاهة Nazaha
8.2	المستهدف 100% غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته وشرائحه من خلال الاسرة ووسائل الاعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• الاستمرار بتنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية **بالقيم المضادة للفساد لكافة أفراد المجتمع** بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لعقد عددا من الورش التوعوية للمساهمة في غرس تلك القيم. • قامت نزاهة بإطلاق استبيان وطني لقياس مستوى الوعي للمجتمع بكافة وشرائحه بهدف معرفة نسبة الجمهور اللذين أفادوا بتغيير سلوكياتهم فيما يتعلق **بالقيم المضادة للفساد**، وقد بلغ مستوى الوعي **60%**. • قامت نزاهة بإطلاق استبيان وطني لقياس مستوى الوعي للمجتمع بكافة فئاته وشرائحه بهدف معرفة نسبة الجمهور **اللذين أفادوا باستيعابهم لمفهوم الفساد وتدابير مكافحته والقيم المضادة** له، وقد بلغ مستوى الوعي **52%**. • أعد قطاع الوقاية في «نزاهة» تقرير احصائي حول نتيجة الاستبيان بهدف تقييم فعالية الحملات التوعوية وتطويرها لسنة 2023-2024 لرفع مستوى الوعي.	نزاهة Nazaha
8.3	المستهدف 100% إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• الاستمرار بتنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي **لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط «نزاهة» ودور المواطنين.** • قامت نزاهة بإطلاق برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط «نزاهة» ودور المواطنين، **وقد بلغ مستوى الوعي 61%، أما نسبة المشاركين الذين أظهروا فهماً دقيقاً بدور المواطن في مكافحة الفساد بلغ مستوى الوعي 80%.** • أعد قطاع الوقاية في «نزاهة» تقرير احصائي حول نتيجة الاستبيان بهدف تقييم فعالية الحملات التوعوية وتطويرها لسنة 2023-2024 لرفع مستوى الوعي.	نزاهة Nazaha

الأولوية رقم 9: دور التربية والتعليم

التقدم المحرز: 66%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
9.1	المستهدف 100% إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **إعداد وثيقة إدماج القيم من قبل "نزاهة" كدليل ارشادي تتضمن المبادئ الأساسية والقيم المتعلقة بمبادئ الشفافية والنزاهة والأمانة والتي يجب ادراجها في المناهج الدراسية الجديدة وتم تسليمها لوزارة التربية.** • قامت وزارة التربية بإدراج مفاهيم مضادة للفساد في المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية وتم إطلاقها في العام الدراسي 2022-2023. • **يتم تدريس القيم والمعارف التي تم إدراجها في المناهج الدراسية في جميع المدارس التابعة لوزارة التربية وعددها (896) مدرسة.** • بلغ عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم من خلال الأنشطة المدرسية التي أ[illegible] وزارة التربية التي تركز على القيم المضادة للفساد **(450)** ألف طالب يمثلون جميع الطلبة التابعين لوزارة التربية. • **قامت [illegible] التربية بالتعاون مع "نزاهة" وبنك الكويت الوطني [illegible] لاق برنامج BANKEE** الذي يهدف الى زيادة الوعي المالي لدى طلبة مدارس وزارة التربية وغرس القيم والمفاهيم الدالة على النزاهة والشفافية ورفع الوعي لدى الطلبة حول أفضل الممارسات الاقتصادية. • قامت وزارة التربية بتكريم طلبة المرحلة الثانوية وعددهم **(7)** طلاب من ضمن [illegible] مشارك في مسابقة التأليف المسرحي ضمن إطار التعاون مع وزارة التربية في بناء ثقافة النزاهة والمواطنة الفاعلة من خلال المناهج والأنشطة المدرسية.	وزارة التربية
9.2	المستهدف 75% تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد 50% في منتصف التنفيذ	• قامت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب **بوضع آلية تحفيز لهيئة التدريس لاجتياز الدورات وربطها بتقرير الأداء السنوي**، كما قامت بإطلاق عدة برامج تدريبية في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد بمركز ابن الهيثم التابع لها، ومن أبرز البرامج التدريبية: 1. [illegible] المدققين الداخلين الجدد. 2. مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب. 3. نزاهة التدريب والتدريب على النزاهة. 4. أخلاقيات الوظيفة العامة. 5. التوجه الاداري الناجح في تبسيط اجراءات ونظم العملية الوظيفية. • عقد عدد من الجامعات الخاصة دورات تدريبية للعاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة ال[illegible] ومكافحة الفساد [illegible] بلغت نسبة الجامعات **الخاصة الملتزمة بتنفيذ المبادرة (53%) [illegible] تنفيذه وصلت [illegible] 1** من أصل **(15) جامعة** تندرج تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة، وقد قامت **(8)** جامعات خاصة أي ما يعادل **(53%)** من الجامعات بقياس نسبة المعلمين والأكاديميين الذين أفادوا بفعالية التدريب في بناء ثقافة النزاهة بنسبة وصلت **100%**. • قامت جامعة الكويت **بإطلاق برنامج لتدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد** عن طريق مكتب نائب مدير الجامعة للشئون العلمية ليكون "المرجع الرسمي" للتدريب على النزاهة في جامعة الكويت، وقد اطلقت الجامعة **عدد (3)** برامج تدريبية تستهدف [illegible] وقد بلغت نسبة المعلمين والأساتذة والأكاديميين ممن أتموا البرامج [illegible] التي تتعلق بمكافحة الفساد وثقافة النزاهة ضمن الجهات المستهدفة نسبة [illegible]، وبلغت نسبة المعلمين والأكاديميين الذين أفادوا بفعالية التدريب في بناء ثقافة النزاهة حوالي **50%**. • تعتزم وزارة التربية إطلاق برامج تدريبية للعاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في السنة الدراسية 2024/2023. • **أدرجت الحكومة مشروع إعداد منهج متكامل علمياً وفنياً وتربوياً للتعليم العام تكون فيه فرص ترقية المعلمين مرتبطة بالبرامج التأهيلية والتدريبية التي يتجاوزها من قبل وزارة التربية وذلك وفقاً لبرنامج عمل الحكومة 2022-2026.**	جامعة الكويت وزارة التربية [illegible]

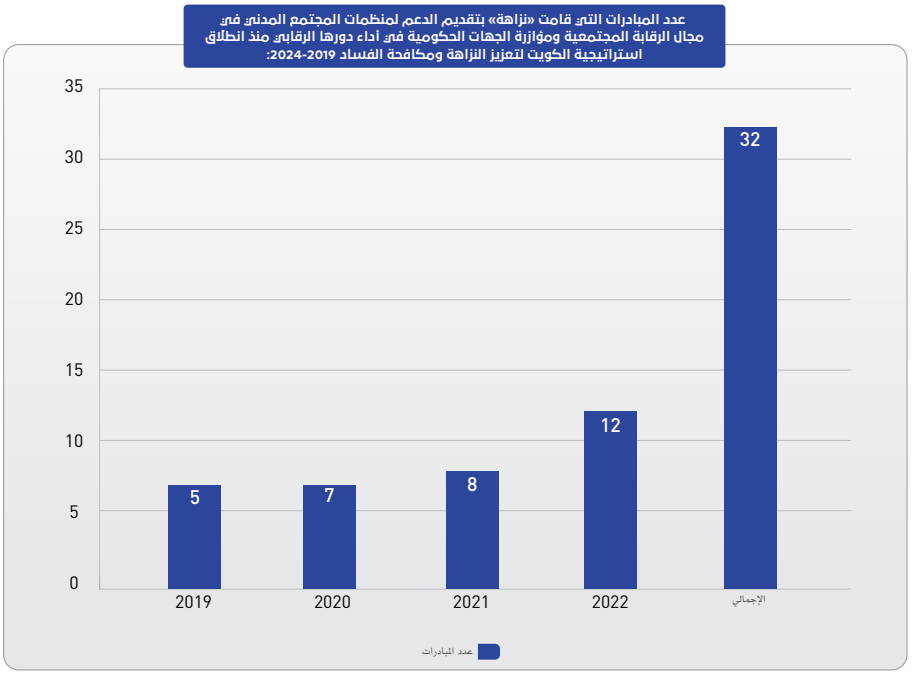
#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
9.3	المستهدف 75% مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات والمعاهد 50% في منتصف التنفيذ	• قامت "نزاهة" بإعداد تقرير تقييم مقررات تدريس الأخلاقيات المهنية وتم تزويده لجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. • شكلت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لجان فنية لصياغة مجموعة من الإجراءات لتعزيز قيم مكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية التابعة للهيئة، حيث قامت بعقد عدد من ورش العمل لإجراء مسح للمقررات الحالية وتقييم الفجوات والخروج بمقترحات لسد تلك الفجوات. • قامت عدة جامعات خاصة بالبدء بمراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات والمعاهد، حيث بلغ عدد الجامعات **الخاصة الملتزمة بتنفيذ إجراءات المبادرة ما يعادل (14) جامعة من أصل (15)** جامعة تندرج تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة. • تعتزم بعض الجامعات الخاصة إطلاق برنامج أو منهج ماجستير أو شهادة مهنية في الحو... الرشيدة لبناء قدرات المدراء التنفيذيين من القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني في مجال الحوكمة الرشيدة. • قامت جامعة الكويت متمثلة بكلية الدراسات العليا بحصر (7) برامج تخصصية متضمنة الحوكمة الرشيدة. • قامت جامعة الكويت بالبدء بمراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الكليات، حيث بلغ عدد الكليات **الملتزمة بتنفيذ المبادرة (15) كلية بنس... 100%**، وبلغ عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم من خلال مناهج الأخلاقيات المهنية والنزاهة واجتازوها بن... (3315) طالب وطالبة. • ومن أبرز المقررات التي تم حصرها في جامعة الكويت مقرر **الخدمة العامة والاخلاقيات المهنية** الذي يهدف الى: 1. تعزيز روح المواطنة والشعور بال... من خلال الالتزام بالقيم المهنية في الوظيفة العامة. 2. التأكيد على مفهوم الخدمة العامة والوظيفة العامة الهادفة لتحقيق المصلحة العامة. 3. تنمية الوعي بقيم الشفافية والنزاهة والمسائلة وإطلاق صفارة الإنذار **Whistle blowing**. 4. التعريف بدور الاعتبارات الأخلاقية في تجنب **شبهات تعارض المصالح.** 5. تأكيد أهمية تطوير **مدونات السلوك الأخلاقية** وتوعية الموظفين بأهميتها.	جامعة الكويت وزارة التعليم العالي بدولة الكويت
9.4	المستهدف 100% متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **أصدرت وزارة التعليم العالي لائحتها الأولى لمعادلة الشهادات العلمية منذ إنشاء الوزارة لتكون المرجع لمعادلة الشهادات العلمية بموجب قرار وزاري رقم (17) لسنة 2019 في شهر فبراير 2019 وتم نشرها على الموقع الرسمي للوزارة.** • صد... ة «**لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية**» من قبل وزار... يم العالي في شهر يوليو 2021 **وتقوم الوزارة بتقييم تطبيق هذه الآلية بشكل سنوي.** • أدى تطبيق الآلية الجديدة إلى انخفاض حالات التزوير في الشهادات العلمية بشكل مستمر كما يلي: ➢ 2019: 28 حالة ➢ 2020: 10 حالات ➢ 2021: 5 حالات ➢ 2022: 2 حالتين	وزارة التعليم العالي بدولة الكويت



الأولوية رقم 10: التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

التقدم المحرز: 80%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
10.1	المستهدف 50% تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• الانتهاء من إعداد آلية تنسيق وتعاون موحدة بين «نزاهة» ومنظمات المجتمع المدني من قبل «نزاهة» في شهر نوفمبر 2020. • تشرف مراقبة التعاون مع **مؤسسات المجتمع المدني في «نزاهة»** على [illegible] الآلية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بصورة مستمرة.	نزاهة Nazaha
10.2	المستهدف 50% دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **وفقاً للآلية التي تم إعدادها في المبادرة 10.1، تستمر "نزاهة"** بالتنسيق بين مؤسسات القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني لدعم مبادرات المنظمات في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي. • قدمت "نزاهة" الدعم لعدد من مبادرات منظمات المجتمع المدني الخاص [illegible] في مجال الرقابة المجتمعية خلال **سنة 2022 بلغ عددها (12)** مبادرة، حيث ركزت هذه المبادرات على تقديم ورش توعوية في مجال مراقبة انتخابات المجلس البلدي وقانون حق الاطلاع على المعلومات ومنهجية التدقيق الداخلي ودورها في تعزيز الحوكمة ومتابعة واسترداد الأموال المنهوبة من خلال الجرائم وجرائم الانتخابات والجزاءات المترتبة عليها وفق القانون الكويتي وغيرها.	نزاهة Nazaha



#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
10.3	المستهدف 100% إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة والفساد 	• الاستمرار بالتعاون والتنسيق بين "نزاهة" ووزارة الاعلام بتنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي، **لرفع الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة"، والتوعية باستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024 وعلاقتها برؤية دولة الكويت 2035، والتوعية بالقيم المضادة للفساد لكافة أفراد المجتمع، وذلك تفعيلا لبنود مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الطرفين في تاريخ 2018/3/29، ومن أهدافها:** 1. التنسيق لإعداد برامج إذاعية وتلفزيونية تتضمن مفاهيم توعوية بمخاطر الفساد والوقاية منه. 2. التعاون لإجراء مقابلات تلفزيونية و[illegible] للتعريف بأنشطة واختصاصات وأهداف هيئة "نزاهة". 3. العمل على نشر التقارير التي تصدر عن الهيئة. 4. العمل على نشر الفلاشات التوعوية و[illegible]نية والوثائقية للهيئة. 5. التغطية الإعلامية للأنشطة والفعاليات وورش العمل التي تنظمها الهيئة. 6. التعاون في مجال التدريب من خلال تنظيم دورات تدريبية من قبل وزارة [illegible]م لموظفي الهيئة في الجوانب الإعلامية والفنية ومهارات التواصل مع الجمهور. • صدر **قرار رقم (1281) بإنشاء مركز التواصل الحكومي بالأمانة العامة لمجلس الوزراء في عام 2019**، والذي يهدف الى تفعيل الأداء الإعلامي للأجهزة الحكومية عن طريق تطوير نظام فاعل لرفع كفاءة وسرعة الاستجابة الا[illegible]ية واعتماد الإطار العام للخطابات الحكومية وتوحيد الرسالة الإعلامية لجميع الجهات. • **صدر قرار بتسمية ناطق رسمي باسم الحكومة في عام 2018.** • انشاء مركز إعلامي بقصر السيف لعمل المؤتمرات الصحفية للوزراء والناطق الرسمي باسم الحكومة. • صدر قرار رقم (13[illegible]) يوجب على الوزارات والجهات الحكومية تسمية متحدث رسمي لكل وزارة / جهة في عام 2015. • **عقد مركز التواصل الحكومي أكثر من 320 اجتماع مع 80 جهة حكومية (وزارة - هيئة) لتوحيد الرسالة الإعلامية لجميع الجهات الحكومية عن طريق تفعيل الآلية التالية:** 1. إعداد تقارير شهرية وسنوية في شأن متابعة الوزارات والجهات الحكومية لتنفيذ توصيات مركز التواصل الحكومي [illegible]ا الى مجلس الوزراء. 2. عقد اجتماعات دورية كل **3 شهور** مع جميع الجهات الحكومية لمراجعة تقييم الأداء. 3. تدريب الفرق الإعلامية المتخصصة بشبكات التواصل الاجتماعي في جميع الوزارات والجهات الحكومية على الاستخدام الأمثل لوسائل التواصل الاجتماعي في سبيل تطوير الأداء الإعلامي للأجهزة الحكومية والتواصل مع المواطنين. 4. توحيد قالب للحقيقة والإشاعة وتعميمه على كافة الوزارات والجهات الحكومية وتوجيههم بضرورة نفي الإشاعات. 5. توجيه كافة الجهات الحكومية على ضرورة الرد على أسئلة المواطنين في وسائل التواصل الاجتماعي. 6. الطلب من كافة الجهات بتوثيق الحسابات في وسائل التواصل الاجتماعي. 7. توثيق بعض الحسابات الحكومية في وسائل التواصل الاجتماعي. 8. تحفيز كافة الجهات الحكومية لتسويق المشاريع والانجازات الحكومية على حسابات الجهات في وسائل التواصل الاجتماعي وتزويد مركز التواصل الحكومي بتلك المشاريع لتسويقها على منصات المركز في وسائل التواصل الاجتماعي. 9. تقديم الدعم والمساندة الفنية لكافة الوزارات والجهات الحكومية. 10. تقديم دورات تدريبية متخصصة لبعض الجهات الحكومية بالتعاون مع شركة تويتر. 11. دعم الجهات الحكومية في استرجاع الحسابات التي تم اختراقها. 12. [illegible]ق جميع الحسابات التي تحمل اسم الوزارة والابقاء على حساب الوزارة الرسمي. 13. تحفيز الجهات الحكومية على تسمية متحدث رسمي بناء على قرار **رقم (1323) لسنة 2015.** 14. تنسيق مختلف الجهود لدعم الهوية الموحدة للدولة عبر وسائط التواصل والقنوات الإعلامية لتحفيز الوزارات على مزيد من التواصل لدعم حق المواطن في الحصول على المعلومة الصحيحة.	وزارة الإعلام

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
10.4	المستهدف 50% وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الاعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي 50% في منتصف التنفيذ	• عقدت وزارة الإعلام وبالتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" ورشة عمل (مهنية العمل الصحفي) التي تهدف الى رفع وعي الإعلاميين والصحفيين في بناء الصحافة الاستقصائية ودور الوسائل الإعلامية في مكافحة الفساد، وضم جدول أعمال الورشة محاضرات مقدمة من خبراء محليين ودوليين في المجال يمثلون جهات أكاديمية وإعلامية ومؤسسات مجتمع مدني ذات الصلة، **حيث بلغ عدد المشاركين بالورشة** أكثر من (٥٠) اعلامي وصحفي من مختلف الأجهزة الإعلامية بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني ذات الصلة. • **نفذت وزارة الاعلام العديد من البرامج الإعلامية التي تهدف الى تدعيم نزاهة وسائل الاعلام ومهنية العمل الصحفي، منها:** 1. [illegible]لام الالكتروني المرخص. 2. أساسيات التغطية الميدانية لانتخابات مجلس 2022. 3. صناعة المحتوى الالكتروني الهادف. 4. التميز الإعلامي في تغطية الانتخابات، وصل عدد الحضور 25 مشارك من مختلف الصحف الالكترونية وجمعية الصحفيين الكويتية. 5. اللقاء المفتوح لتبادل الخبرات الإعلامية ووجهات النظر مع الشركاء للارتقاء بمسيرة [illegible]لام الكويتي، حيث حضر اللقاء أكثر من 100 مشارك من مختلف الصحف والقنوات الإعلامية.	وزارة الإعلام



4. المحور الرابع: الهيئات المتخصصة

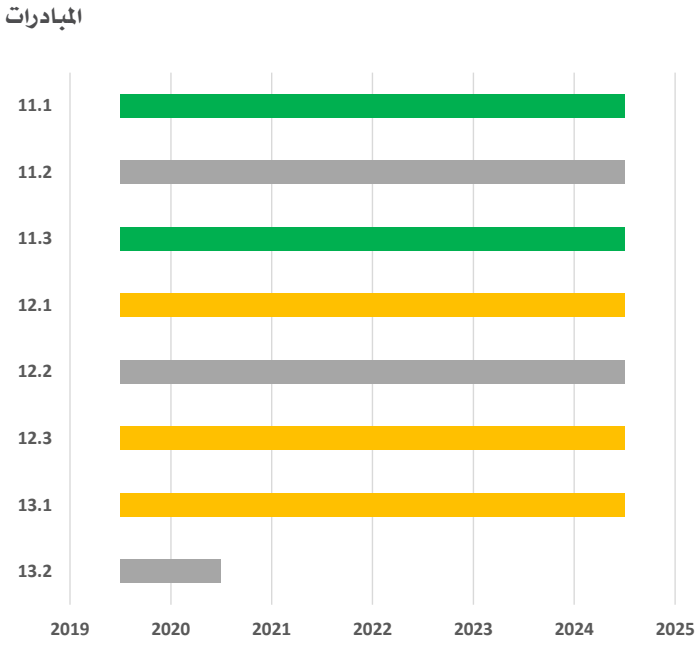
الهدف الاستراتيجي: تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

المبادرات في المحور الرابع:

لم تبدأ | بدأت





الأولوية رقم 11

تنمية القدرات

الأولوية رقم 12

حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد

الأولوية رقم 13

التنسيق والتعاون

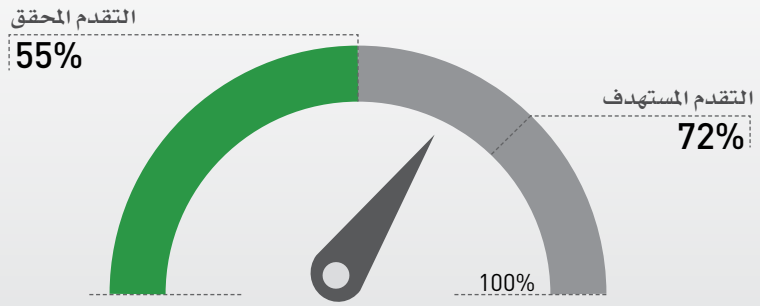
- متوافق – على المسار الصحيح
- انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
- غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة 74 من التقرير

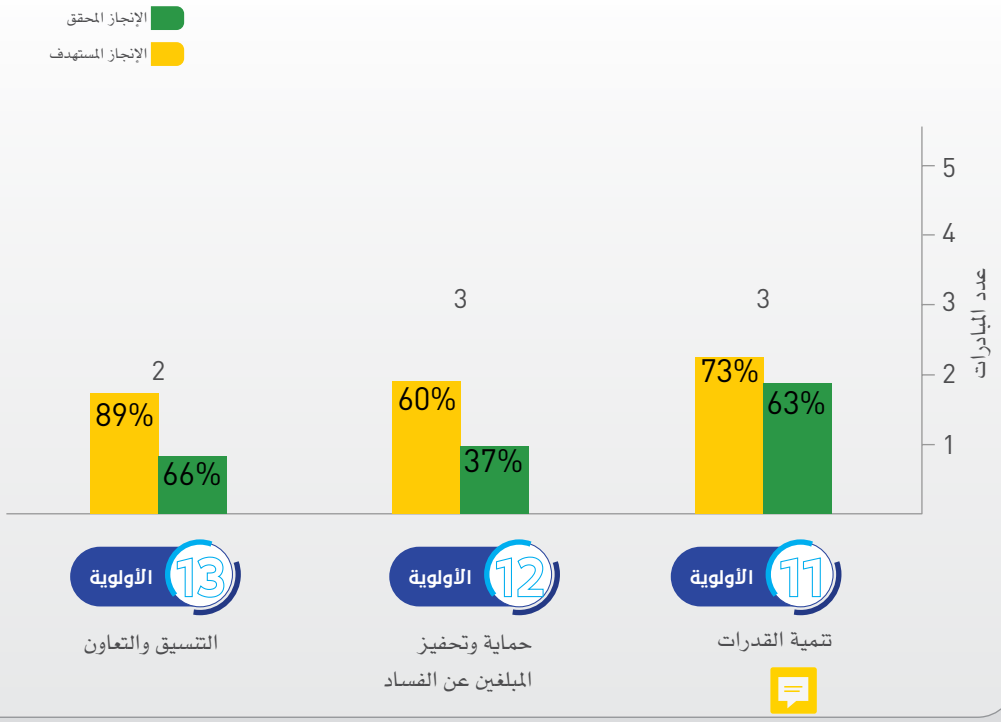
ب) النتائج المستهدفة من المحور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

النتائج المتوقعة	النتيجة
المحور الرابع **الهيئات المتخصصة**	بناء القدرات المتخصصة للهيئات التي تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ الاستراتيجية
الأولوية رقم 11 تنمية القدرات	تعزيز قدرات الهيئات الرقابية لضمان الإنفاذ الناجح لقوانين مكافحة الفساد والفعالية في المحاكمة القانونية وضبط ومصادرة الأموال والممتلكات المرتبطة بقضايا الفساد.
الأولوية رقم 12 حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد	تفعيل حماية المبلغين والإبلاغ عن جرائم الفساد والتحقق منها. وتعزيز تحديد المشتبه بهم والتحقيق معهم ومساءلتهم.
الأولوية رقم 13 التنسيق والتعاون	تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة في الكويت بغرض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والقوانين والقواعد ذات الصلة.

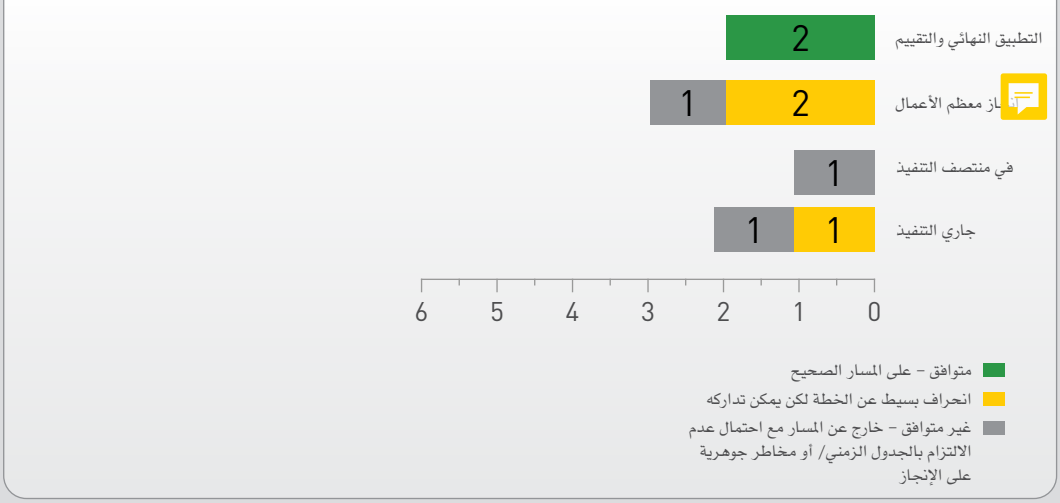
حالة التقدم المحرز في المحور



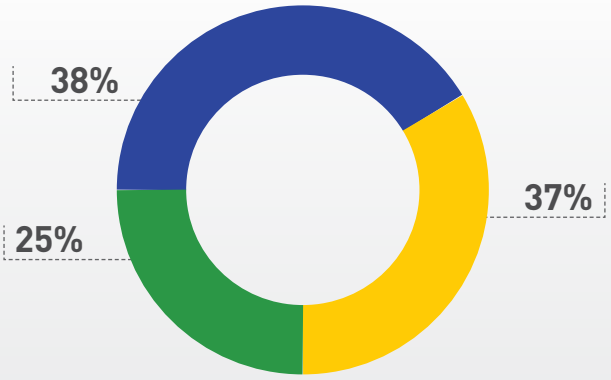
التقدم المحرز في المحور



توزيع المبادرات وفقا لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقا لنسبة الإنجاز

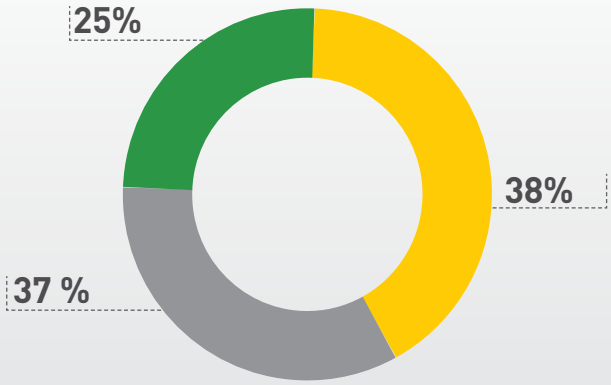


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



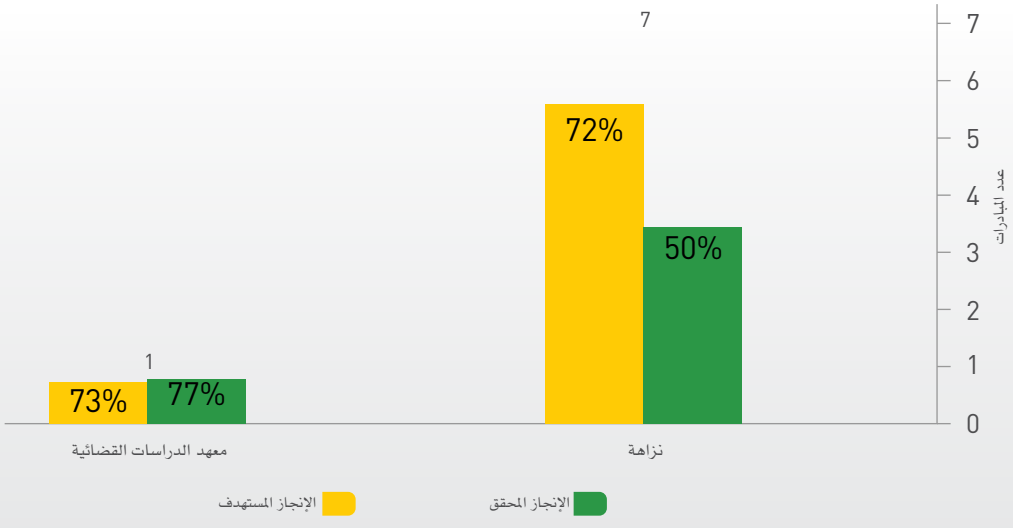
- جاري التنفيذ – التقدّم حتى 50% من خطوات المبادرة
- انجاز معظم الأعمال – التقدم حتى [illegible] من خطوات المبادرة
- التطبيق النهائي والتقييم – التقدّم حتى 100% من خطوات المبادرة

نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



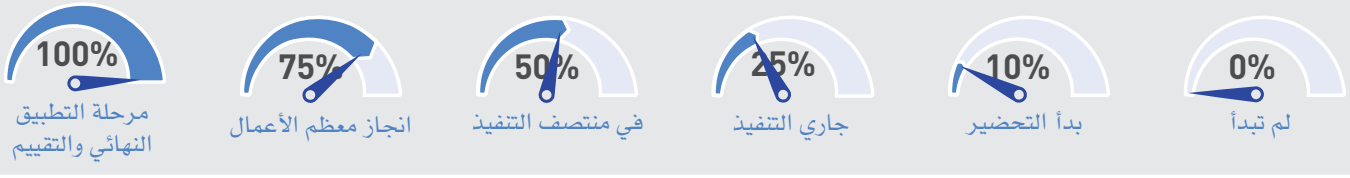
- متوافق – على المسار الصحيح
- انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
- غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

الجهة المنفّذة للمبادرة



تفاصيل التقدم المحرز لكل أولوية ومبادرة

يتم تقييم نسبة انجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 11: تنمية القدرات

حالة التقدم المحرز: 63%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
11.1	المستهدف 75% وضع وتنفيذ استراتيجية داخلية لتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى «نزاهة» 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **أعدت «نزاهة» استراتيجيتها الداخلية لتشمل رؤيتها ومهمتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية، حيث تندرج تحت هذه الأهداف الاستراتيجية 45 مبادرة مقسمة على 6 برامج استراتيجية. وتم إطلاق الاستراتيجية بتاريخ 4 أبريل 2019 وتضمن الاستراتيجية مبادرات خاصة بتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى «نزاهة»** • **واصلت "نزاهة" تنفيذ مبادراتها في استراتيجيتها حيث تم البدء بتنفيذ جميع المراحل الثلاث في الاستراتيجية. وفيما يلي استعراض لأبرز الإنجازات على المستوى الداخلي:** 1. تكييف نموذج الحوكمة والنظام التشغيلي في "نزاهة" وفقًا لاختصاصاتها واعتماد وتنفيذ القواعد والإجراءات التشغيلية بنسبة 89%. 2. اعتماد خطة تواصل توعوية لموظفي "نزاهة" للتعريف باستراتيجية الهيئة وخطة العمل الداخلية والرؤية والرسالة والقيم لتعزيز الوعي بأهداف الهيئة. 3. إعداد واعتماد مشروع تطوير نظام إدارة الأداء لموظفي "نزاهة". 4. البدء بإعداد إطار مرجعي للبرامج التدريبية في مجال الحوكمة خاصة للجهات الرقابية. 5. تطوير وتنفيذ برنامج تدريبي للتوعية بمبادئ قواعك السلوك الوظيفي لموظفي "نزاهة"	Nazaha نزاهة
11.2	المستهدف 75% تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالهيئات الرقابية بشأن أدوارها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 50% في منتصف التنفيذ	• **تعكف "نزاهة" على وضع وتنفيذ خطة بناء القدرات لأصحاب المصلحة في نظام النزاهة الوطني، وبحيث يتم التركيز تدريجياً حسب الأولوية وذلك بالبدء بالجهات الرقابية من أجل تعزيز البرامج التدريبية بها لتطوير أدوارها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.** • ستعقد "نزاهة" 7 ورش عمل مع الجهات الرقابية وذلك بعد الانتهاء من إعداد الإطار المرجعي للبرامج التدريبية في مجال الحوكمة الخاصة بالجهات الرقابية مع وضع خطة لتنمية المهارات تلخص حالة المهارات الحالية، والفجوة، والأهداف التي يجب أن تصل إليها الفئة المستهدفة، مع وضع توصيات للتدريب الفردي والجماعي حسب الفئات المستهدفة وموضوع التدريب.	Nazaha نزاهة

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
11.3	المستهدف 75% تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بتجريم الفساد وبالكشف والابلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• **يتولى معهد الدراسات القضائية والقانونية إعداد وتنفيذ برامج تدريبية لأعضاء النيابة العامة وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات بالإضافة إلى دعم خبرة القضاة لرفع مستوى أدائهم وممارستهم التطبيقية.** • يولي المعهد أهمية كبيرة لبرامج التدريب المستمر والتخصصي وفقاً لأهدافه، حيث يعقد دورات متقدمة بالتعاون مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية لتعزيز خبرات المتدربين في شتى الفروع القانونية والقضائية. • قام المعهد بتنفيذ 112 دورة تدريبية لعدد 2247 متدرب وذلك وفقاً لتقريره السنوي للسنة المالية 2020-2021. • حصل المعهد على شهادة الجودة الإدارية العالمية الآيزو (ISO 9001:2015) في تدريب وتأهيل أعضاء السلطة القضائية وأعوانها وتكوين المدربين وتنمية البحث العلمي في الميادين القضائية والقانونية. • يحرص المعهد على استمرار إدراج برامج تدريبية تتعلق بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم على سبيل المثال: 1. الرقابة العملية على سلوكيات السوق المخالفة لأحكام التعامل في الأوراق المالية. 2. مدونة السلوك القضائي 3. المخالفات المالية والإدارية لمجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين 4. الأوامر التغيرية وأثرها على تغيير المشاريع	

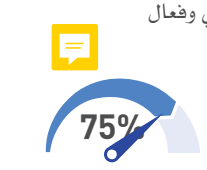
الأولوية رقم 12: حماية المبلغين عن الفساد

حالة التقدم المحرز: 37%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
12.1	المستهدف 50% توسيع وتعزيز حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام 25% جاري التنفيذ	• إعداد واعتماد دليل الإجراءات الخاص بقطاع كشف الفساد والتحقيق في «نزاهة» المتضمن الإجراءات الخاصة بتعزيز حماية المبلغين في أغسطس 2021. • قامت «نزاهة» بتقييم المخاطر المتعلّقة بعملية الإبلاغ في القطاع العام والخاص والتوصية بالتدابير المناسبة لزيادة وتعزيز الحماية للمبلغين عن الفساد العاملين بالقطاع العام من خلال بروتوكولات وإجراءات واضحة، حيث قامت بحصر وتحديد البلاغات بأنواعها بالقطاع العام والقطاع الخاص وتم تقييم الإجراءات المعمول بها في «نزاهة» مع تحديد المخاطر المتعلقة بها. • إعداد مشروع تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم [illegible] سنة 2016، بما يكفل تحقيق غاية تعزيز عملية حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام والخاص من خلال تعديل تعريف البلاغ [illegible]. • تم اعتماد مشروع التعديل على القانون [illegible] مجلس الأمناء «نزاهة» في سبتمبر 2022 وتم ارساله الى وزير العدل ووزير الأوقاف و[illegible] الإسلامية ووزير الدولة [illegible] تعزيز النزاهة.	Nazaha نزاهـــة
12.2	المستهدف 75% انشاء منصة الكترونية وطنية امنة عبر الانترنت للإبلاغ عن الفساد 25% جاري التنفيذ	• انتهت "نزاهة" من مرحلة تطوير الموقع الالكتروني الذي يعتبر البوابة الرئيسية التي سيتم [illegible] منصة البلاغات عليها. • سيتم انشاء منصة البلاغات ضمن مشروع ميكنة [illegible] الهيئة الذي سيتم البدء فيه بسنة 2023، والكفيل بتعبئة/تلقي البلاغ وحفظه وتتبع الاجراء الذي تم بشأنه من قبل المستخدم ضمن منصة آمنة.	Nazaha نزاهـــة
12.3	المستهدف 75% تطبيق برامج تحفيزية يشمل مكافئات وتكريم للمبلغين عن الفساد 75% انجاز معظم الأعمال	• **قامت «نزاهة» بإعداد واعتماد آلية لمكافأة وتكريم المبلغين عن حالات الفساد في عام 2020 وقد تم مكافأة مبلغ واحد من خلال هذه الآلية خلال سنة 2021 مع المحافظة على السرية لحماية المبلغ وذلك بعد حصول الهيئة على حكم نهائي بات.** • بدأت «نزاهة» بالتوعية بآلية تحفيز وتكريم المبلغين عن الفساد، كما ستقوم بإدراج برامج توعوية عن الآلية وذلك في حملاتها التوعوية للسنة المالية 2023-2024.	Nazaha نزاهـــة

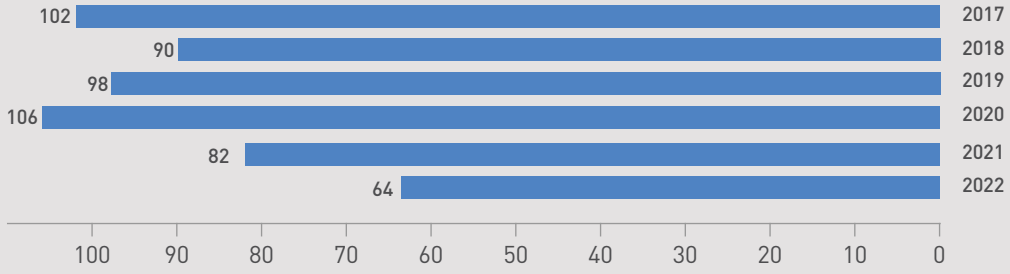
الأولوية رقم 13: التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة

حالة التقدم المحرز: 66%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
13.1	المستهدف 100% تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة انفاذ القانون في مجال التحقيق والادعاء والملاحقة القضائية في قضايا الفساد  انجاز معظم الأعمال	• تقوم "نزاهة" بالتنسيق المستمر مع جهة التحقيق الأصلية (النيابة العامة) بشأن البلاغات المحالة بشكل دوري حيث أرسلت الهيئة استعلامات حول ما يقارب الـ 180 واقعة و قد قامت النيابة بتزويد الهيئة بالبيانات المطلوبة بنسبة 100%. • **قامت "نزاهة" باتخاذ عدة إجراءات للإسراع بعملية اتخاذ قرارات بشأن البلاغات الواردة مما خفض معدل الوقت المستغرق من استلام البلاغ إلى اتخاذ قرار بشأنه في الهيئة حيث بلغت المدة في عام 2019: 375 يوم وعام 2020: 238 يوم وعام 2021: 145 يوم وعام 2022: 90 يوم.** • قامت النيابة العامة مؤخرا بإحالة عدد من البلاغات الى الهيئة العامة لمكافحة الفساد وذلك للاختصاص، حيث قام قطاع كشف الفساد والتحقيق بدراسة تلك البلاغات والتحقيق والانتهاء منها، واخطار النيابة العامة بنتيجة البلاغات. • قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بمراجعة قانون إنشائها رقم (2) لسنة 2016 من قبل اللجنة المعنية بالتشريع والقوانين وذلك بغية إعداد مشروع قانون يأخذ بالاعتبار رؤية الهوية المؤسسية للهيئة كمؤسسة متعددة الأغراض مع التركيز على أدوات مكافحة الفساد، على نحو يحاكي التجارب والممارسات الدولية الناجحة. • راعت اللجنة المعنية بأن تراجع المقترحات المقدمة بشأن مشروع التعديل المقدمة من قبل جهات حكومية من ضمنها وزارة العدل عدد من المقترحات النيابة المقترحات من داخل الهيئة. • قامت "نزاهة" بإعداد مسودة مشروع التعديل على القانون رقم (2) لسنة 2016 متضمناً عدة تعديلات من بينها ما يعزز التعاون مع جهات إنفاذ القانون وجهات التحقيق من خلال (على سبيل المثال) توسيع صلاحيات الهيئة باستجواب المتهمين في قضايا الفساد وطلب منع سفر المشتبه بهم في جرائم الفساد ومتابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات القضائية المختصة بشأن استرداد الأموال وإدراج متحصلات الفساد وأيضا تشكيل فرق تحقيق مشتركة بعضوية عدة جهات وطنية (من بينها الداخلية والنيابة العامة وإدارة الفتوى والتشريع) وعبر وطنية للتعاون في جمع البيانات والمعلومات والوثائق والأدلة المتصلة بوقائع أو أفعال أو جرائم الفساد والتحري عنها وضبط وملاحقة مرتكبيها.	نزاهة Nazaha
13.2	المستهدف 100% انجاز التزامات دولة الكويت في إطار اتفاقية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل تشاركي وفعال  انجاز معظم الأعمال	• الانتهاء من الزيارة القُطرية للخبراء الدوليين (من الدولتين المُستعرضَتين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) داخل دولة الكويت في نوفمبر 2022 وذلك للرد على الاستفسارات الدولية الخاصة بتنفيذ دولة الكويت لالتزاماتها وفق الأحكام المنصوص عليها في الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية وذلك بالتعاون وحضور عدد من ممثلين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دولة الكويت. • **تخلل الزيارة القُطرية اجتماعات مطولة ومكثفة برئاسة وتنسيق الهيئة العامة لمكافحة الفساد وحضور الخبراء المعنيين في الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة للرد على استفسارات وملاحظات الخبراء الدوليين.** • حصرت "نزاهة" كافة البيانات والأدلة المطلوبة من الخبراء الدوليين وتم تزويدهم بها تمهيداً لإعداد مسودة تقرير الاستعراض (مسودة تقرير الخلاصة التنفيذية Executive-Summary- والتقرير القُطري Country Report -) من قبل الخبراء الدوليين.	نزاهة Nazaha

تسليط الضوء على الإبلاغ

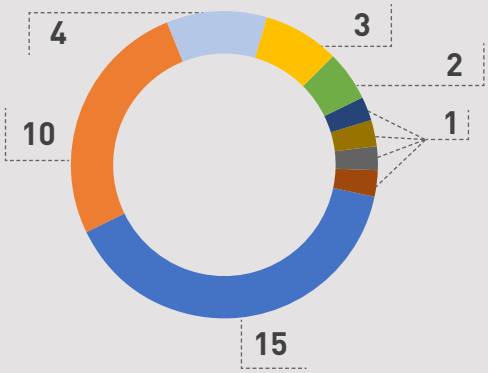
إجمالي عدد البلاغات و مواضيع الرصد التي تلقتها نزاهة خلال الست سنوات الماضية:



542

المصدر: نزاهة

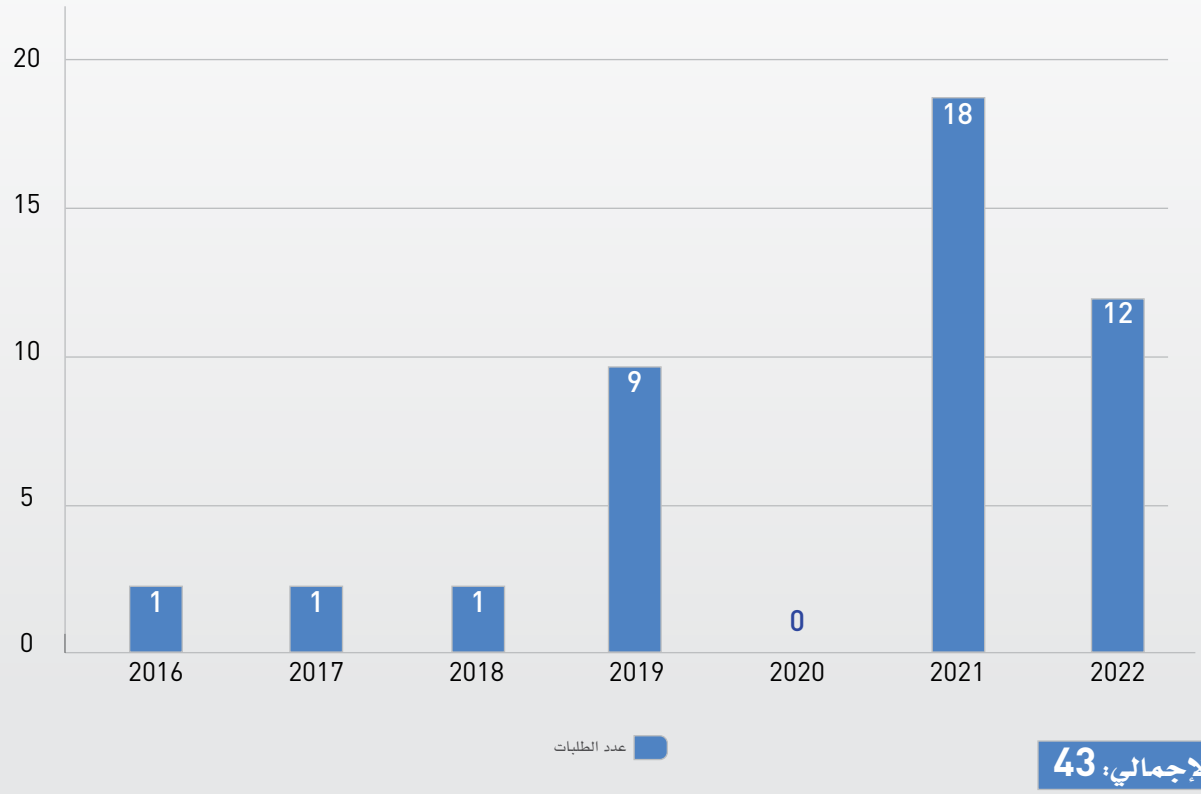
طبيعة الجرائم الواردة في البلاغات في 2022



- هدر في المال العام
- التزوير
- تزوير + الاستيلاء على المال العام
- تسهيل الاستيلاء على المال العام
- الاستيلاء على المال العام
- رشوة
- التهرب + الإضرار بالمال العام
- التربح + الكسب الغير مش
- مخالفة مالية

المصدر: نزاهة

إجمالي عدد طلبات الحماية المستلمة:



الإجمالي: 43

تسليط الضوء على اتفاقية الأمم المتحدة المكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي الصك الوحيد الملزم قانوناً لمكافحة الفساد في العالم، وتشمل هذه الاتفاقية كافة أشكال جرائم الفساد، وتتضمن 5 فصول أساسية: التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، إلى جانب فصل حول المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. تدعو الاتفاقية الدول الأطراف إلى تزويد بعضها البعض بأكبر قدر من التدابير الرامية إلى تبادل المساعدة القانونية في التحقيق والمحاكمة والإجراءات القضائية في الجرائم المذكورة في الاتفاقية، حيث تتضمن الاتفاقية أحكاماً خاصة حول المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون في إنفاذ القانون عبر الحدود والتحقيقات المشتركة. وفي مجال استرداد الموجودات، تقدم الاتفاقية إطار عمل للكشف عن الموجودات المسروقة وتتبعها ومصادرتها وتجميدها وحتى إعادتها والتصرف فيها. كما تم تدشين آلية معتمدة وشفافة لمتابعة وقياس مدى تنفيذ الاتفاقية في العام 2009 لمساعدة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية على مراقبة تنفيذ الاتفاقية.

تتكون آلية استعراض الاتفاقية من الثلاث خطوات التالية:

1. تجري الدولة الخاضعة للاستعراض تقييماً ذاتياً عبر استكمال البيانات في قائمة مرجعية شاملة معدة لهذا الغرض
2. يقوم الخبراء من الدولتين القائمتين بالاستعراض بتقييم تقرير التقييم الذاتي، ويتم تنظيم زيارة قطرية في حال طلب الدولة الخاضعة للاستعراض
3. تقوم الدول القائمة بالاستعراض بتقديم تقريرها بالتشاور مع الدولة الخاضعة للاستعراض، ويتم تحديد نشر التقرير من عدمه مع الملخص التنفيذي

يتم إستعراض الدولة الطرف في الاتفاقية من قبل حكومتين نظيرتين بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا كونها الأمانة المسؤولة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويقوم فريق استعراض التنفيذ (IRG)، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية مكون من الدول الأطراف، بالإشراف على عملية الاستعراض. تنقسم العملية إلى دورتين تدوم كل منهما خمس سنوات: الدورة الأولى (2010-2014) وتكون باستعراض الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي"، والدورة الثانية (2015-2019) تكون باستعراض الفصل الثاني "التدابير الوقائية" والفصل الخامس "استرداد الموجودات".

5. ملخّص سير عمل الاستراتيجية بالمقارنة بمسارات منهجية مكافحة الفساد

تنقسم منهجية مكافحة الفساد إلى 3 مسارات أو "عناصر" رئيسية

- **الاستعداد**
  - إعداد إطار العمل القانوني
  - إعداد إطار العمل المؤسسي
  - التخطيط الاستراتيجي
- **الوقاية**
  - الحد من خطر التعرض للفساد
  - زيادة الوعي حول مكافحة الفساد
- **الحماية والملاحقة**
  - توفير إطار عمل للحماية لكافة الأطراف المعنية بالكشف عن الفساد والتحقيق في الفساد وفرض العقوبات
  - الكشف عن جرائم الفساد والتصرف بها وإحالتها

تحليل التقدم المحرز في الاستراتيجية وفقاً للعناصر المختلفة لمنهجية مكافحة الفساد

سوف يساعد هذا التحليل في تقييم مستوى الانجاز وفقاً لكل عنصر من عناصر منهجية مكافحة الفساد.
يجب مراجعة حالة المبادرات متوافقة ومنحرفة وغير متوافقة بناء على الملاحظات السابقة في تفاصيل المحاور.



متوافق – على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
غير متوافق – خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهرية على الإنجاز

- التقدّم المحرز متجانس على مستويات عناصر منهجية مكافحة الفساد: وهي الاستعداد والوقاية والحماية والملاحقة.
- لقد تم بذل جهد كبير في التقدم على مستوى "الاستعداد وبناء القدرات" حيث أنه يوجد 7 مبادرات متوافقة مع الخطة من أصل 11 مبادرة ، وهو ما يشكل [illegible] من المبادرات الخاصة بمسار "الاستعداد وبناء القدرات". يشمل ذلك وضع الاطر القانونية والتخطيط وتقييم الوضع الحالي.
- يتركّز [illegible] من مبادرات الاستراتيجية في مسار "الوقاية"، ويتطلّب هذا المسار جهدا أكبر في المرحلة القادمة لاستدراك التأخير في [illegible] من المبادرات الغير متوافقة مع خطط العمل ضمن هذا المسار.
- حقق مسار الحماية والملاحقة تقدماً ملحوظاً في تنفيذ المبادرات حيث بلغت نسبة المبادرات الغير متوافقة مع الجدول الزمني [illegible] بينما كانت جميع المبادرات غير متوافقة في التقرير السابق .

7 الخطوات القادمة لتنفيذ **الإستراتيجية الوطنية** **للعام 2023**



شهد العام الثاني **2022** من مرحلة تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تحقيق العديد من الإنجازات في عدة مبادرات كانت نتاج الجهود المبذولة من جميع أصحاب المصلحة بالدعم السياسي رفيع المستوى من القيادة السياسية ومجلس الوزراء الذي تجسد بإدراج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ضمن برنامج عمل الحكومة للسنوات القادمة. نتطلع في العام المقبل لاستثمار هذا الدعم من قبل جميع أصحاب المصلحة لتحقيق المزيد من الانجازات على صعيد المبادرات والأولويات مما سيؤدي بما لا شك فيه إلى تحقيق ما نصبو إليه من رفع كفاءة منظومة مكافحة الفساد في البلاد.

ملخّص الأولويات للعام 2023

القطاع العام

الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة:

الاستمرار بمتابعة العمل على تقييم مدى فعالية تطبيق قانون حق الاطلاع على المعلومات واعتماد قانون تمويل الحملات الانتخابية وتطوير الإجراءات المتعلقة بالمناقصات العامة وتشجيع الجهات الحكومية لنشر أعمالهم وتقاريرهم بشكل شفاف.

التعيين والترقية في القطاع العام:

الاستمرار بالعمل على تطوير آليات التعيين والترقية في القطاع العام على أساس الكفاءة والجدارة والممارسات المتعلقة باختيار شاغلي المناصب العليا لتعزيز الموضوعية والشفافية.

النزاهة في أداء الوظيفة العامة:

ستستمر جهودنا لمتابعة تنفيذ برامج تدريبية من قبل ديوان الخدمة المدنية و معهد الدراسات القضائية و وزارة الداخلية حول مدونات السلوك التي تم إصدارها، و سنستمر بدعم إقرار مدونة سلوك وظيفي خاصة بأعضاء مجلس الأمة. ومتابعة تقييم الدورات المتعلقة بمدونات السلوك الوظيفي.

المساءلة في القطاع العام:

متابعة وتقييم مدى تطبيق الشركات المملوكة للدولة لآليات الحوكمة والبدء بإعداد اللائحة التنفيذية لقانون تعارض المصالح مع الاستمرار بمتابعة فعالية آليات المحاسبة والتدقيق والرقابة في القطاع العام.

فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة:

سنستكمل إجراءات تطوير فعالية الخدمات العامة المقدمة، وسنقوم بالتركيز على دمج ممارسات إدارة مخاطر الفساد ضمن القطاعات التي تقدم الخدمات العامة وفقاً للأولوية وذلك لتحديد ومعالجة أي أوجه ضعف بصورة دورية.

القطاع الخاص

النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص:

الاستمرار بمتابعة إقرار بقية مشاريع القوانين والتشريعات التي من شأنها تجريم الفساد في القطاع الخاص منها التشريع الخاص بتجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي.

دور القطاع الخاص في كشف الفساد:

مناقشة التعديلات المقترحة على قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد (تشمل تعديلات تتعلق بالقطاع الخاص) مع أصحاب المصلحة ومتابعة صدور القانون.

المجتمع

التوعية العامة:

الاستمرار بتنفيذ الحملات التوعوية لتوعية المجتمع بمخاطر الفساد وسبل الوقاية، بالإضافة إلى التوعية بمهام واختصاصات الهيئة واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024، وإعادة إجراء الاستبيان الوطني لتقييم فعالية الحملات التوعوية.

دور التربية والتعليم:

متابعة تقييم نتائج إجراءات إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية ومتابعة إدخال أية تعديلات ضرورية وفقاً لنتائج التقييم، بالإضافة إلى متابعة إجراء تقييم لجودة وتأثير تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد.

التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

سنستمر بدعم دور المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية، كما سندعم أصحاب المصلحة لتعزيز وتشجيع التعاون مع الصحافيين من أجل تعزيز وتقوية نزاهة وسائل الإعلام.

الهيئات المتخصصة

تنمية القدرات:

مواصلة تعزيز وتفعيل الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد وخاصة من خلال دعم هيئة "نزاهة" في تطبيق استراتيجيتها الداخلية، بالإضافة إلى تنمية وبناء قدرات الأجهزة الرقابية الأخرى بالشراكة مع شركاء محليين ودوليين.

حماية المبلغين عن الفساد:

مواصلة التحضير لعملية إنشاء منصة وطنية آمنة عبر الإنترنت لتقديم البلاغات المتعلقة بالفساد، كما سنستمر على تعزيز حماية المبلغين من القطاعين العام والخاص.

التنسيق والتعاون:

- مواصلة العمل مع الشركاء المحليين والدوليين لضمان التزام دولة الكويت مع إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.




كويت جديدة
NEWKUWAIT


Nazaha نزاهـــة